العلاقـــة بين المتغيرات الماليـــة والبيئيـــة ومستـــوى الإفصـــاح وفقـــاً لمتطلبات الإفصـــاح الصـــادرة عـــن هيئـــة الأوراق الماليـــة الأردنيـــة

- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية -

إعـــداد

محمـــد سليـــم الحويطـــات

المشـــرف

الدكتور حســـام الـــدّين الخـــداش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبـــة

كليـــة الدراســـات العليـــا

الجامعـــة الأردنيـــة

كانون الأول ، ٢٠٠٩

قـــرار لجنـــة المناقشـــة

نوقشت هذه الرسالة (العلاقـــة بين المتغيرات الماليـــة والبيئيـــة ومستـــوى الإفصـــاح وفقـــاً لمتطلبات الإفصـــاح الصـــادرة عـــن هيئـــة الأوراق الماليـــة الأردنيـــة) وأجيـــزت بتـــاريخ ٠٣/ ١١ / ٢٠٠٩.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــــع
الدكتور حسام الدين الخداش، مشرفاً أستاذ مشارك – المحاسبة المالية	....
الدكتور محمد أبونصار، عضواً أستاذ – المحاسبة المالية	....
الدكتور أحمد ظاهر، عضواً أستاذ – محاسبة الأدارية والتكاليف	....
الدكتور علي العطار، عضواً أستاذ مساعد – المحاسبة المالية (الجامعة الهاشمية)	....

إهــــــداء

إلى .... من رضاها غايتي ومناي، إلى أمي الحنون.

إلى .... رمز التضحية والعطاء، إلى أبي الغالي.

إلى .... أخي العزيز وأخواتي جميعا .

إلى .... من طلبتُ العلا لأكون كبيراً في عينيها .

إلى .... جميع أصدقائي وأحبائي .

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع.

الباحث

محمد الحويطات

شكـر وتقـديـر

أتقدم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان إلى أستاذي الفاضـل، ومشـرفي **الدكتور حسام الدين الخداش** الذي ما توانى يوماً عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وعلى ما بذله من جهد خلال فترة هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة المـوقرين الذين تكرموا بمناقشة هذه الرسالة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة، فلهم منـي كل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير إلى أحبائي، الـدكتور جعفـر صوالحة، والدكتور عماد عناب وأخي الأستاذ رامي زبديـة وزملائـي فـي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وأخص بالذكر الأخ العزيـز فاضـل لبابنـة اللذين ساندوني ووقفوا معنويا بجانبي جزاهم الله عني كل الخير.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لـي يـد العون في مسيرتي العلمية.

فهـــرس المحتويـــات

قـــائمــــة الجـــداول

قــائمة المــلاحــق

العلاقـــة بين المتغيرات الماليـــة والبيئيـــة ومستـــوى الإفصـــاح وفقـــاً لمتطلبات الإفصـــاح الصـــادرة عـــن هيئـــة الأوراق الماليـــة الأردنيـــة

- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية –

إعـــــداد
محمـــد سليـــم الحويطـــات

المشـــرف
الدكتور حسام الدّين الخداش

ملخـــــــــص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في درجة إلتزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح وفقا ً لتعليمات هيئة الأوراق المالية النافذة عام ٢٠٠٤. كما هدفت إلى معرفة مدى وجود تحسن في مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية ما قبل وبعد إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية. حيث أمتدت فترة الدراسة من عام ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٠٦ باستثناء عام ٢٠٠٤، وهدفت الدراسة إيضا ً إلى إختبار العلاقة بين المؤشرات المالية والمتمثلة في (إجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ومعدل العائد على الاستثمار ونسبة الربحية) ومستوى الإفصاح الفعلي، بالإضافة إلى إختبار العلاقة بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل بها الشركات والمتمثلة في (طبيعة النشاط ونوع السوق المدرجة فيه الشركة وحجم شركة التدقيق) ومستوى الإفصاح الفعلي.

قام الباحث باستخدام مؤشر لمقياس مستوى الإفصاح الفعلي بناءا ً على متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وقد تكّون المؤشر من (٦٥) بندا ً من بنود الإفصاح الواردة ضمن تعليمات هيئة الأوراق المالية. وتكّونت عينة الدراسة من (٧٣) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وقد استخدم الباحث إختبار كاي تربيع (Chi-Square) لإختبار مدى الإلتزام بمتطلبات الإفصاح، وتم أستخدام إختبار ولكوكسون (Wilcoxon) لمعرفة مدى وجود تحسن في مستوى الإفصاح خلال فترة الدراسة، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين المؤشرات المالية والخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل بها الشركات ومستوى الإفصاح الفعلي.

وأظهرت أهم نتائج الدراسة أن متوسط مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الأردنية المساهمة العامة بلغ (٨٥,٧%)، وقد بلغ أدنى مستوى إفصاح (٧٥,٦%)، وأعلى مستوى إفصاح (٩٤,٨%) خلال فترة الدراسة. كما يوجد تحسن في مستوى الإفصاح الفعلي خلال فترة الدراسة، حيث بلغ مستوى الإفصاح الفعلي في عام ٢٠٠٦ ما نسبته (٩٤,٨ %) وهذا يمثل زيادة بنسبة (٢٥,٤%) عن عام ٢٠٠٢. وتبيّن أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية ومستوى الإفصاح الفعلي. كما تبيّن أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات ومستوى الإفصاح الفعلي.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها إيلاء المزيد من الإهتمام بمتطلبات الإفصاح لبعض البنود التي لم يتم الإفصاح عنها بالمستوى المطلوب، وفرض الغرامات وتشديد العقوبات على الشركات غير الملتزمة بتعليمات هيئة الأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية، مستوى الإفصاح الفعلي، الإطار التشريعي، بورصة عمان، تعليمات هيئة الأوراق المالية، المتغيرات المالية، المتغيرات البيئية.

الفصــل الأول

الإطــار العــام للدراسة

١-١: المقــدمـــــة

تعتبر المحاسبة من الركائز الأساسية التي تلعب دوراً مهماً وجوهرياً في نجــاح النــشاط الاقتصادي حيث أنها توفر لجميع مستخدمي القوائم المالية المعلومات المناسبة لمــساعدتهم فــي عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وإتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية الرشــيدة. حيــث تعتبر المحاسبة لغة الأعمال لأنها تقوم على إيصال المعلومات إلى مستخدمي التقــارير الماليــة، وتعتمد كمية ونوعية هذه المعلومات بناءاً على إحتياجات المستخدمين وأنواع القرارات المتخذة (Weygandt et. al., 2002). فمن الكم الهائل من الأحداث والبيانات المالية التي تقــع خــلال السنة ينتج نظام المعلومات المحاسبية القوائم المالية السنوية التي تعكس الحالة المادية والاقتصادية للمشروع، ومن العيوب المأخوذة على نظام المعلومات المحاسبية المالية ما يعود إلى انتقائية النظام المحاسبي في عرضه للأحداث الاقتصادية وتوقيت عملية الأعتراف بالحدث الاقتصادي وكيفيــة قياسه (الدبعي وأبونصار،٢٠٠٢). وقد عملت المعايير المحاسبية على تحديد الطرق والإجراءات والقواعد اللازمة للتطبيق العملي بغرض الدقة والتوحيد والإتساق حتى يتمكن متخذ القرارات من المقارنة والتحليل وتفسير الأرقام الواردة بالتقارير المالية بصورة مناسبة.

وحتى تكتمل المنفعة المتوقعة من المحاسبة وذلك عــن طريــق تحليــل البيانــات الماليــة وتفسيرها لابّد من أن تكون البيانات المالية مصنفة بشكل يتفق مع المعايير المحاسبية، ويجب أن يتم الإفصاح بشكل كامل ومناسب عن جميع المعلومات التي تعتبر ضرورية مــن أجــل فهــم البيانات المالية والمساعدة في تحليلها وتفسيرها (الراشد، ١٩٩٩).

أن مبدأ الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية يلعب دوراً هاماً ومركزياً في إعــداد البيانات المحاسبية المنشورة، حيث يلقى هذا المبدأ إهتماماً كبيراً سواء من قبل المجامع المهنية المحاسبية أو من الجهات الرقابية علــى المهنــة، إضــافة إلــى هيئــات البورصــة العالميــة (دهمش، ١٩٩٥). ومن أجل أعداد البيانات التي تحقق الإفصاح الكافي والمناسب فقد كان هنــاك إهتماماً متزايداً من قبل الجهات المنظمة للشركات والجهات المنظمة لمهنــة المحاســبة فــي مختلف بلدان العالم بتحديد المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها وكيفية الإفصاح عنها (Lewis and Pendrill, 2004).

حرصت الجهات الرقابية في الأردن على أستقرار العمل الإستثماري في سوق رأس المال وحماية حقوق المستثمرين في الشركات المساهمة من الفشل والخديعة فمثلاً تم إنشاء هيئة الأوراق المالية كمشرع ومراقب على أعمال بورصة عمان بموجب قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) سنة ١٩٩٧، وذلك من خلال فصل الدور التشريعي والرقابي عن الدور التنفيذي واللذان كان يقوم بهما سوق عمان المالي في السابق، بالإضافة إلى صدور تعليمات الإفصاح المحاسبي رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٤ الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية، وأشتملت هذه التعليمات على فصول تتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية الدورية والإفصاح عن الأمور الجوهرية والأمور الهامة، وقد الزمت الهيئة جميع الجهات الخاضعة لرقابتها بضرورة إتباع هذه التعليمات من أجل إيصال رسالة الإدارة المعبرة عن وضع الشركة بشكل يتلاءم مع مصالح مستخدمي البيانات المالية.

ولدراسة مستوى الإفصاح أو متطلباته يلاحظ أن معظم الدراسات أستخدمت عدداً من مقاييس الإفصاح أرتكز معظمها على جمع وتصنيف البنود التي يمكن الإفصاح عنها في التقارير المالية المنشورة، ومن ثم مقابلتها ببنود البيانات المفصح عنها فعلياً من الشركات وذلك لتحديد نسبة الإفصاح في التقارير المالية لتلك الشركات. وأعتمدت هذه الدراسات في تكوين تلك المقاييس إما على إستقصاء أراء مستخدمي البيانات المالية أو المحللين الماليين لتحديد الأهمية النسبية لبنود تلك البيانات (Buzby, 1975؛ غرايبة والنبر،١٩٨٧؛ الجيوسي وغرايبة،١٩٩٠؛ العيسى،١٩٩١)، أو على ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية أو المعايير المحلية الخاصة بكل دولة على ضرورة توفير تلك البيانات (مطر، ١٩٩٣ ؛ Wallace and Naser, 1995؛ Owusu-Ansah, 2000؛ حميدات، ٢٠٠٤؛ Yeoh, 2005؛ فرج، ٢٠٠٥).

جاءت هذه الدراسة لبيان مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية، ومعرفة مدى تحسن مستوى الإفصاح للشركات المساهمة العامة ما قبل و بعد إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية. وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى تحديد علاقة بعض المؤشرات المالية المتعلقة بالشركات وبعض الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها هذه الشركات على مستوى إلتزام هذه الشركات بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

١ - ٢ : أهميـــــة الدراســــة

أن الأسواق المالية تحتل مكانة مهمة في الأقتصاد العالمي عموما ً، حيث تعتبر مؤشرا ً دقيقاً وحساسا ً لسلامة الأقتصاد الوطني ومصدرا ً لتمويل الشركات وتنمية مدخرات المستثمرين ونما سوق عمان المالي بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وقد أدت زيادة حجم التداول وزيـــادة عـــدد الشركات المدرجة في سوق عمان المالي الى زيادة الأهتمام بالإفصاح من قبـــل هيئـــة الاوراق المالية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة المدرجـــة في سوق عمان المالي بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية من خـــلال تحليـــل البيانات المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ومقارنتهـــا بالبنود الواجب الإفصاح عنها. بالإضافة الى تحديد المؤشرات المالية والخـــصائص المرتبطـــة بالبيئة التي تعمل بها الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في التقـــارير الماليـــة. حيـــث أن دراسة هذه التقارير والتعرف على مدى إحتوائها على المعلومات المطلوبـــة وفقـــا ً لمتطلبـــات الإفصاح الصادرة عن تعليمات هيئة الأوراق المالية يعتبر ذو أهمية لإتخاذ القـــرارات الرشـــيدة والمناسبة.

وتحظى التقارير المالية بإهتمام كبير من مختلف الهيئات المهنية والتشريعية لما تمثلـــه مـــن وسيلة هامة في توصيل قدر من المعلومات المفيدة إلى عدد من الفئات ذات العلاقـــة بالـــشركات المصدرة لهذه التقارير، حيث أن وجود تعليمات واضحة ومحددة من قبل هيئة الأوراق الماليـــة تساعد في قدرة الشركات على الإفصاح عن البنود الواجب الإفصاح عنها في التقارير الماليـــة، حيث يعتبر الإفصاح في هذه التقارير هو حق أساسي من حقوق المستثمر واســـتحقاقا ً لازمـــا ً على مصدر هذه التقارير (الجيوسي، ٢٠٠٣).

أن قياس مستوى الإفصاح لدى الشركات يساعد المستثمرين والمساهمين على تقييم أفضل لنوعية المعلومات التي تصدرها الشركات وجودة التقارير السنوية، كما يساعد على تقليـــل مـــن مخاطر الإستثمار، وإتخاذ القرارات الإستثمارية السليمة، وتمكين الجهات المنظمة لـــسوق رأس المال من معرفة مواطن الخلل والضعف التي تواجهها الشركات في مجال المعلومات الـــصادرة عنها.

١-٣ : أهـــداف الدراســـة

تسعى هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في ضوء متطلبات الإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية، وتحديد ما إذا كان هناك تحسن في مستوى الإفصاح الفعلي في هذه التقارير بعد إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية، إضافة إلى التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤثر على كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، وتهدف هذه الدراســة إلــى تحقيــق الأهداف التالية:

١- معرفة درجة إلتزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح وفقــاً لتعليمــات هيئــة الأوراق المالية وذلك من خلال مستوى الإفصاح الفعلي لهذه الدراسة.

٢- معرفة مدى التحسن في مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة ما قبل وبعد إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية النافذة عام ٢٠٠٤ (خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦).

٣- تحديد العلاقة بين المؤشرات المالية للشركات المساهمة العامة مثل (إجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ونسبة الربحية) ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

٤- تحديد العلاقة بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات المساهمة العامة مثل (طبيعة النشاط ونوع السوق المدرجة فيه الشركة وحجم شركة التدقيق) ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

١ - ٤ : مشكلـــة الدراســـــة

بإستثناء ما حدده قانون الشركات الأردني من إلزام الشركات بنشر القوائم المالية الرئيـــسة والإيضاحات المرافقة لها، فقد كانت الشركات المساهمة العامة تحدد ما ينشر من إفصاحات فـــي التقرير السنوي حتى عام ١٩٩٨، حيث قامت هيئة الأوراق المالية بإصدار تعليمـــات الإفـــصاح رقم (١) لعام ١٩٩٨، وفي عام ٢٠٠٤ تم إلغاء هذه التعليمات وأصدرت تعليمات الإفصاح رقـــم (٥٣) لسنة ٢٠٠٤ وعدلت بموجـــب قـــرار مجلـــس مفوضـــي هيئـــة الأوراق الماليـــة رقـــم (٢٠٠٥/٢٥٧)، والذي ألزمت به جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان.

وتعد هذه التعليمات خطوة هامة وجيدة من قبل هيئة الأوراق المالية لضمان إصدار بيانـــات تعكس جوهر الوضع الاقتصادي ونتائج إعمال الشركات وتقديم معلومات أكثر فائدة وتفـــصيلاً لمتخذي القرارات للحكم على ربحية المنشاة ومركزها المالي والتدفقات النقديـــة الخاصـــة بهـــا، وبما أن التقارير المالية السنوية من أهم المصادر الأساسية للبيانات والمعلومات التي يستعين بها المستثمرون في بناء قراراتهم الإستثمارية، والمؤسسات المالية فـــي مـــنح القـــروض وإتخـــاذ القرارات الائتمانية. فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل بالإجابة عن الأسئلة التالية:-

١- ما هي درجة إلتزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح وفقاً لتعليمات الإفـــصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ؟

٢- هل هنالك تحسن في مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عـــن الـــشركات المساهمة العامة ما قبل وبعد إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية لعام ٢٠٠٤ ؟

٣- هل توجد علاقة بين المؤشرات المالية مثل (إجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ونسبة الربحية) ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المـــساهمة العامة ؟

٤- هل توجد علاقة بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الـــشركات مثـــل (طبيعـــة النشاط، ونوع السوق المدرجة فيه الشركة، وحجم شركة التدقيق) ومستوى الإفصاح الفعلي فـــي التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة ؟

١ - ٥ : فرضيــات الدراســة

١ - ٥ - ١ : الإطــار النظــري للفرضيــات

١ - إجمالي الأصول وعلاقته بمستوى الإفصاح :

يتفق كثير من الباحثين أن حجم الشركة يعد من أهم العوامل التي يمكــن أن تــؤثر علــى مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات. حيث أوضحت الدراســات الــسابقة أن العلاقــة الإيجابية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن الشركات الكبيــرة لديها مصادر كافية لتحمل تكاليف أنتاج المعلومات في التقــارير الماليــة، وبالإضــافة إلــى أن الشركات الصغيرة تخشى من تأثير الإفصاح على المنافسة من قبل الشركات الأخرى، وتعتبــر الشركات الكبيرة موضع أهتمام مختلف الفئات المستخدمة للتقارير الماليــة (Alsaeed, 2006). غير أن المشكلة تكمن في إختيار المقياس الأنسب للتعبير عن هذا الحجم، فقد أشار البعض إلــى إنه يمكن إستخدام إجمالي الأصول أو حجم المبيعات أو حجم الإيرادات كبــدائل لقيــاس حجــم الــشركة (Cerf, 1961; Singhvi and Desai, 1971; Wallace,1987; Owusu-Ansah,1998; Cooke,1992). وسيقوم الباحث بإستخدام إجمالي الأصول كمقيــاس لحجــم الشركة.

٢ - نسبة المديونية وعلاقته بمستوى الإفصاح:

أعتمدت كثير من الدراسات على إستخدام نسب المديونية كعامل مفسر لمستوى الإفــصاح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، حيث بيّنت العديد من الدراسات أن الــديون مقيّــدة بمجموعة من الشروط مثل التحفظ على توزيعات الأرباح والحفاظ على رأس المال عند مستوى معين، وجود قيود على الإستثمار في الشركات الأخرى والديون الإضافية وتــصفية الأصــول. والشركات ذات المديونية العالية تقوم بالإفصاح عن المعلومات تلبية لإحتياجات الجهات الدائنــة والمقرضة من المعلومات، وهذا يعني زيادة تكاليف الوكالة (Agency Cost) مما يــؤدي إلــى رفع مستوى الإفصاح حتى يمكن زيادة درجة الرقابة على هذه التكــاليف وبالتــالي تخفيــضها (Lins, 2003). وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن هنالك علاقــة بــين نــسبة المديونيــة ومستوى الإفــصاح (Malone et. al., 1993; Hossain et. al., 1994). وأظهــرت نتــائج دراسات أخرى أنه لا توجد علاقة بين نسبة المديونية ومستوى الإفصاح (Chow and Wong, 1987; Ahmed and Nicholls, 1994; Raffournier, 1995).

٣ - نسبة السيولة وعلاقته بمستوى الإفصاح :

تعتبر نسبة السيولة من أهم المؤشرات المالية التي استخدمت في تفسير مستوى الإفصاح لكونها تعبر عن قدرة الشركة على تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل (;Wallace et. al., 1994 خشارمة، ١٩٩٩)، وعلى أعتبار أن السيولة المتوفرة بدرجة كافية ومناسبة للشركة قد تبالغ في زيادة مستوى الإفصاح لتعطي إنطباعاً جيداً على مستوى أدائها وحسن إدارتها لمواردها، والعكس في حالة أن الشركة لديها سيولة منخفضة أو تزيد عن الحد الطبيعي.

٤ - نسبة الربحية وعلاقته بمستوى الإفصاح :

أن نسبة الربحية من المتغيرات الهامة في تفسير إختلاف مستوى الإفصاح في التقارير المالية، حيث أن الشركات ذات معدل الربحية المرتفع تفصح عن المعلومات أكثر لإظهار الحالة الجيدة للشركة ومقدرتها على الاستمرارية. بينما الشركات ذات معدل الربحية المنخفض تعمد إلى التقليل من الإفصاح، وذلك لإخفاء ضعف أداء إدارة الشركة، وأظهرت نتائج الدراسات السابقة وجود علاقة إيجابية بين نسبة الربحية ومستوى الإفصاح (Cerf,1961; Singhvi and Desai,1971; Wallace and Naser,1995). بينما هناك دراسات أخرى أظهرت عدم وجود علاقة بين نسبة الربحية ومستوى الإفصاح (;McNally et. al., 1982 Raffournier,1995).

٥ - طبيعة النشاط وعلاقته بمستوى الإفصاح :

تعتبر طبيعة النشاط (الصناعة، الخدمات) من المتغيرات الهامة التي يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح في التقارير المالية، حيث أن طبيعة الإفصاح في هذين القطاعين تختلف عن قطاعات الأخرى كالبنوك والتأمين، وسيتم إختبار أثر طبيعة النشاط على مستوى الإفصاح، حيث أظهرت دراسات سابقة وجود علاقة بين طبيعة النشاط ومستوى الإفصاح (Street and Gray, 2002)، وتوصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة بين طبيعة النشاط ومستوى الإفصاح (Wallace et. al., 1994; Street and Bryant, 2000).

٦- نوع السوق المدرجة فيه الشركة وعلاقته بمستوى الإفصاح :

يعتبر الإدراج في السوق المالي كأحد المتغيرات التي يحتمل أن تؤثر على مستوى الإفصاح في التقارير المالية (Cerf, 1961; Singhvi and Desai 1971; Buzby, 1975; Cooke, 1992; Wallace et. al., 1994). ويرى الباحث أنه من الصعب تطبيق هذا المقياس بسبب صغر حجم الشركات غير المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، ويصعب مقارنتها مع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان. لذا سوف يستخدم الباحث متغير يتعلق في بورصة عمان وفق تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة ٢٠٠٤، حيث قسمت هذه التعليمات السوق إلى نوعين من الأسواق هما السوق الأول والسوق الثاني.

٧-حجم شركة التدقيق وعلاقته بمستوى الإفصاح :

يعتبر حجم شركة التدقيق من العوامل الهامة التي يحتمل تأثيره على مستوى الإفصاح في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة، حيث أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة بين حجم مكتب التدقيق ومستوى الإفصاح (Signhiv and Desai 1971; Ahmed and Nicholls, 1994)، وفي دراسات أخرى أظهرت عدم وجود علاقة بين حجم التدقيق و مستوى الإفصاح (Wallace et. al., 1994). سيتم أعتماد حجم شركة التدقيق بناءا ً على شركات التدقيق الكبرى وتعرف بما يسمى بـ (Big 4) والتي لديها إرتباط مع شركات في الاردن (International linkage)، كونها الأقدر على تقديم جودة في تدقيق الحسابات، وبناءا ًعلى الأتصال الهاتفي مع وكلاء شركات التدقيق (Big 4) في الأردن، كانت شركات التدقيق (Big 4) في عام ٢٠٠٩ كما يلي:

1- PricewaterhouseCoopers وكيلها بواب وشركاه.
2- Deloitte & Touché وكيلها شركة سابا وشركاهم.
3- KPMG وكيلها شركة المدققون المعتمدون.
4- Ernst & Young وكيلها شركة المحاسبون المتحدون.

١ - ٥ - ٢ : صياغة فرضيات الدراسة

بعد الإطلاع على تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والقوانين والتشريعات التي تتعلق بالإفصاح ومراجعة الدراسات السابقة، وفي ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها فقد تم صياغة الفرضيات بالصيغة العدمية على الشكل التالي:-

H_{01} الفرضية العدمية الأولى:

لا يوجد إلتزام في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

H_{02} الفرضية العدمية الثانية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة قبل وبعد إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية النافذة عام ٢٠٠٤.

H_{03} الفرضية العدمية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية الخاصة بالشركات المساهمة العامة (إجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ونسبة الربحية) ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

H_{04} الفرضية العدمية الرابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات (طبيعة النشاط ونوع السوق المدرجة فيه الشركة وحجم شركة التدقيق) ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

الفصـــل الثـــاني

الإطـــار النظـــري

٢ - ١ إعداد وعرض القوائم المالية

٢ - ١ - ١ : المقـــدمـــة

يتمثل دور القوائم المالية بتقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات لإتخاذ القرار المناسب، وتعتبر القوائم المالية الصادرة عن الشركات من أهم مصادر المعلومات التي تزود مستخدمي المعلومات ببيانات مفيدة في مجال إتخاذ القرارات، فالتقارير تهدف إلى تقديم معلومات عادلة ومحايدة وغير متحيزة.

وقد بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) الأمور التي تؤخذ بعين الأعتبار عند إعداد القوائم والبيانات المالية من حيث العرض والأمتثال للمعايير المحاسبية الدولية وفرضية الأستمرارية للمنشأة وأساس الاستحقاق في المحاسبة والثبات في العرض والأهمية النسبية والمادية والتجميع والمعلومات القابلة للمقارنة.

٢ - ١ - ٢ : أهداف إعداد وعرض القوائم المـالية

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي، والإنجاز المالي من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمنشأة، بحيث تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية، ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) مكونات القوائم المالية بناءاً على آخر تعديلات على المعيار والنافذة اعتباراً من ٢٠٠٩/٠١/٠١ وعلى النحو التالي :

١ - قائمة المركز المالي.

٢ - قائمة الدخل الشامل .

٣ - قائمة التغير في حقوق الملكية .

٤ – قائمة التدفقات النقدية.

٥ – الملاحظات والإيضاحات التفسيرية.

وأعترافاً بأهمية الإفصاح المحاسبي في صنع القرار الإستثماري في سوق الأوراق المالية فقد أهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لا بدّ من توافرها، فقد قامت عدد من الجهات العلمية والمهنية في الولايات المتحدة وانكلترا وكندا واستراليا بعدة دراسات لتحديد أهداف القوائم المالية والمستفيدين منها وكمية المعلومات التي قد يحتاجونها .

ومن أهم هذه الدراسات، دراسة مجلس المبادئ المحاسبية Accounting Principles Board (APB) ودراسة معهد المحاسبين الأمريكيين Trueblood Committee ودراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB)، وقد أشارت المعايير المحاسبية الدولية إلى أن أهداف القوائم المالية ليست أهدافاً جامدة وإنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم. وفيما يلي شرح موجز لهذه الدراسات (Deegan and Unerman, 2006):-

١ - دراسة مجلس المبادئ المحاسبية (APB)

قام مجلس المبادئ المحاسبة في عام 1970 بإصدار APB Statement No.4 "Basic Concepts and Accounting Principle Underlying Financial statements of Business Enterprises" وقد كان من أهم أهداف هذه المحاولة الإفصاح عن أي معلومات أخرى ملائمة لإحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وبالإضافة إلى أن تتصف المعلومات بالملاءمة والقابلية للفهم والقابلية للتحقق والحياد والوقتية والقابلية للمقارنة والشمول.

٢ - دراسة لجنة Trueblood Committee

شكل مجلس معهد المحاسبيين القانونيين الأمريكيين (AICPA) لجنتين في عام ١٩٧١ حيث كلفت الأولى Wheat بمهمة تطوير المعايير وكلفت الثانية Trueblood بمهمة تحديد أهداف القوائم المالية وقامت هذه اللجنة بتحديد أهداف القوائم المالية وكان يعتبر الهدف الأساسي للقوائم المالية تقديم المعلومات لإتخاذ القرارات الاقتصادية. وتخدم القوائم المالية بشكل أساسي أولئك المستخدمين الذين تحول مقدرتهم أو مواردهم المحدودة من الحصول على المعلومات، وتقديم المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة والتقييم للتدفقات النقدية المتوقعة.

ومن أهم الأهداف أيضا ً، تقديم المركز المالي للمعلومات المفيدة في التنبؤ وتقييم مقدرة المنشاة الإيرادية، كما يجب الإفصاح عن المعاملات المتعلقة بالمنشاة والأحداث الأخرى التي تعتبر جزءا ًمن الدورة الإيرادية غير الكاملة. ويجب أن تظهر الأصول والإلتزامات في مجموعات منفصلة وفقا ً للأهمية النسبية، وتقديم قائمة بالأنشطة المالية المفيدة في التنبؤ وتقييم القدرة الإيرادية والإفصاح عن العوامل الحقيقية لمعاملات المنشاة التي من المتوقع أن يكون لها نتائج نقدية جوهريةٍ.

٣ - دراسة لجنة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بإصدار دراسة تتضمن أهداف التقارير المالية لمنشآت الإعمال "Objective of Financial Reporting Business Enterprise" ولم يكن مجال الأهتمام بمحتويات القوائم المالية فقط وإنما يشمل وسائل توصيل المعلومات الأخرى التي يتم توفيرها من خلال النظام المحاسبي .

فان التقارير المالية للمنشاة يجب أن تتضمن معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين وغيرهم من المستخدمين لترشيد إتخاذ القرارات الإستثمارية، ويجب أن تتضمن التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمنشاة خلال الفترة، ويجب أن تتضمن التقارير المالية المتعلقة بكيفية حصول المنشاة على النقدية وكيفية إنفاقها والأقتراض وسداد القروض وعمليات رأس المال بما فيها التوزيعات النقدية وغيرها من التوزيعات لموارد المنشاة للملاك، ويجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمديرين لإتخاذ قرارات لصالح الملاك (Schroeder et. al., 2005).

أما بالنسبة إلى الأردن فقد أعطت التشريعات والقوانين الأردنية أهمية لإعداد ونشر التقارير المالية، حيث نصت المادة رقم (١٤١) من قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، بأن على مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة ضرورة نشر التقارير المالية للشركات، وكذلك ألزمت تعليمات هيئة الأوراق المالية رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٤ الشركات المساهمة العامة تزويد السوق المالي بالتقارير المالية لما في ذلك من أهمية لمستخدمي التقارير المالية. ويتم تلخيص أهداف التقارير المالية بالنقاط التالية (دهمش، ١٩٩٥، ص٨٤) :-

١. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين، والدائنين، والمقرضين، والجهات الحكومية، والسوق المالي، وغيرهم من الأطراف، وذلك لإتخاذ القرارات الرشيدة، حيث كلما قامت الشركة بتوفير حجم أكبر من المعلومات المحاسبية كلما قلت الإشاعات والمعلومات الخاطئة والتي يتم تداولها في السوق المالي.

٢. تقديم معلومات عن الموارد المتاحة للشركة، والإلتزامات المرتبطة بهذه الموارد، وآثار العمليات والأحداث والظروف التي غيرت هذه الموارد والإلتزامات.

٣. تقديم المعلومات المفيدة لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية للشركة، وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات وذلك من خلال دراسة وتقييم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء أكانت قصيرة أو طويلة الأجل.

٤. تقديم المعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة للمنشأة بفاعلية من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف المنشأة، وبيان مدى مسؤولية الإدارة على توفير وسائل حماية حقوق المساهمين.

٥. تقديم المعلومات الحقيقية والتفسيرية حول العمليات والأحداث الأخرى، والتي تكون مفيدة لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرة الإيرادية. والتي تحتوي على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل، ويمكن كذلك أن تحتوي على إيضاحات حول الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المشروع.

٢-١-٣ : الأطراف المهتمة بالإفصاح المحاسبي

يتصف مستخدمو القوائم المالية والبيانات المحاسبية من خارج المنشأة بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح، ولكل من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير القوائم والبيانات المالية، حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات. وبسبب الفئات المختلفة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وأهمية هذه المعلومات لكل فئة من الفئات، وصعوبة إغفال حاجات أيه فئة منها وصعوبة عمل تقارير وإفصاح منفصل لكل منها، " فقد استقر الرأي النهائي في عالم المحاسبة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلاً في مجموعة من الفئات التي يحتمل إستخدامها للتقارير المحاسبية، ولكن مع إيلاء أهمية وعناية أكبر نحو إحتياجات ثلاث فئات رئيسة وهي الملاك الحاليون والملاك المحتملون والدائنون" (حميدات، ٢٠٠٤، ص٨٣).

أن تحديد الفئة المستخدمة للقوائم المالية يعتبر ركناً أساسياً من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب، فإن ذلك يساعد في تحديد الصفات الواجب توفرها في شكل وطريقة عرض المعلومات والإفصاح عنها من وجهة نظر تلك الفئة، وذلك بالإستناد إلى المهارة والخبرة التي تمتلكها هذه الجهة في تفسير المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، مما يعني أن إيضاحات تكون ملائمة لإستخدامات فئة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لإستخدامات فئة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات. حيث وصف مستخدمو القوائم المالية بالمثلث وفي رأسه مجموعة صغيرة من المحللين المتخصصين تسمح لهم خبرتهم ومعرفتهم بتحليل مفصل للمعلومات، وفي قاعدة المثلث الملايين من المستثمرين الأفراد الذين لا تتوفر لديهم مثل هذه الخبرات، وقد تختلف إحتياجات المستثمرين الأفراد من المعلومات عن الإحتياجات الماليين المتخصصين (غرايبة والنبر،١٩٨٧).

تستهدف عملية إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها خدمة المستفيدين منها، وتتنوع حاجة المستفيدين من المعلومات وفقاً لطبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها، كما إن هناك تنوع في طبيعة المستفيدين من المعلومات، فهنالك فئات داخلية وفئات خارجية مهتمة بالحصول على المعلومات، ويمكن تلخيص أهم الفئات المهتمة بالإفصاح عن المعلومات بما يلي :-

١ - **المستثمرون الحاليين والمحتملين** : يعتبر المستثمرون من أكثر الفئات حاجة إلى المعلومات حول نشاطات الشركة وأدائها والمخاطر المرتبطة بالشركة، وذلك من أجل تقييم إســـتثماراتهم، وسياسة توزيع الإرباح، والتأكد من قيام إدارة الشركة بمسؤولياتها وإدارة الشركة بطريقة كفؤة، وأن القرارات المتخذة من قبل الإدارة كانت تهدف إلى تحقيق أهداف الشركة وتعظيم قيمتها.

٢ - **إدارة المشروع** : تحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم على إتخاذ القرارات الخاصة بالإنتـــاج أو التوزيع أو الحصول على قروض أو عند المفاضلة بين شراء أصـــل مـــن الأصـــول أو بـــين استئجاره من الغير، حيث أن الإدارة لديها القدرة في الحصول على المعلومات التفصيلية لتقيـــيم مدى تحقيق أهداف الإدارة بالمقارنة بين الموازنة المـــستقبلية والنتـــائج الفعليـــة (Elliott and Elliott, 2008).

٣ - **الدائنون (المقرضون)** : وتهتم هذه الفئة بمعرفة قدرة الشركة على دفع الـــديون المـــستحقة عليها عند استحقاقها، وعلى الوفاء بالفوائد التي تترتب على تلك الديون، لذلك فهـــم يحتـــاجون معرفة سيولة الشركة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة الشركة الوفـــاء بالتزاماتهـــا فـــي المـــدى القصير، ومعرفة ربحية الشركة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال وإستخداماتها.

٤ - **العملاء** : يهتم العملاء بمعرفة المعلومات المتعلقة باســـتمرارية الـــشركة ومعرفـــة وضـــع الشركة المالي وقدرتها في تقديم خدماتها للتأكد من تحقيق الأرباح المـــستقبلية لـــدى الـــشركة، خصوصاً عندما يكون لهم أرتباط طويل الأجل.

٥ - **الموظفون** : الموظفون والمجموعات الممثلة لهم (نقابات العمـــال) مهتمـــون بالمعلومـــات المتعلقة باستقرار وربحية الشركة كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقيـــيم المنـــشأة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم، ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

٦ - **المنافسون** : حتى يتسنى للشركة معرفة الوضع التنافسي للشركة ضـــمن قطـــاع نـــشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي.

٧- **الهيئات المنظمة لسوق رأس المال** : لمعرفة مدى إلتزام الشركات المدرجة في السوق المالي بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية والتشريعية وذلك لتقوية دعائم سوق رأس المال وتحقيق العدالة والكفاءة والشفافية في السوق المالي من خلال تطبيق أحكام القانون (التقرير السنوي لبورصة عمان، ٢٠٠٢).

٨- **السلطات الضريبية** : " تقوم هذه الجهة بالإعتماد على القوائم المالية وتحديد دخل المنشأة الخاضعة للضريبة ومن ثم تحديد مقدار الضريبة الواجب دفعها وذلك حسب ما تنص عليه قوانين الضريبة السائدة في البلد" (أبو نصار وآخرون،٢٠٠٥، ص٣٠). حيث الزمت المادة (٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ والمتضمن تعليمات مسك الحسابات رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٢ على الاحتفاظ بدفاتر وحسابات أصولية ومدققة من مدقق حسابات قانوني وفقاً للقوانين المرعية ومبادئ وقواعد المحاسبة الدولية (قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥).

٩- **المحللون الماليون** : لا يمكن القيام بمقارنة القوائم المالية للشركة مباشرة مع شركة أخرى، حيث يحتمل وجود صعوبة في إجراء المقارنات للشركتين بسبب إختلاف في حجم الشركة ومحتوى التقارير المالية، وتحتاج القوائم المالية لخبرات المحللين الماليين لإجراء المقارنات وتحليل القوائم المالية وتقديمها بشكل واضح ومفهوم للفئات الأخرى للمساعدة في إتخاذ القرارات المختلفة (Ross et. al., 2008).

١٠- **الجمهور** : حيث تؤثر المشاريع على الجمهور بطرق متنوعة من خلال المساهمة بشكل فعّال في الاقتصاد المحلي سواء في مجالات التوظيف التي تتيحها أو في الأعتماد على موردين محليين، وبالإضافة إلى إهتمام المؤسسات التعليمية والبحث العلمي في الحصول على المعلومات والبيانات المالية لإجراء الدراسات والأبحاث العلمية.

٢ - ١ - ٤ : القوائم المالية والإيضاحات المرفقة

أن الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو تزويد الأطـراف ذات العلاقـة بالبيانـات والمعلومات المالية المتعلقة بنتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، والتـي بـدورها تساعدهم على إتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب، وتقدم هذه البيانـات عبـر الأسـاليب الأساسية للإفصاح والتي تتمثل في القوائم المالية (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الـشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية)، " بحيث يتم ترتيب بنود هذه القـوائم بشكل يساعد على سهولة فهمها من خلال نشر التفاصيل وتعريف المصطلحات الـواردة فيهـا، وتوضيح بعض بنودها في شكل معلومات إضافية بين الأقواس، وإذا كانـت المعلومـات أكبـر حجماً بحيث يصعب وضعها بين قوسين، فإنه يمكن نشرها في شكل ملاحظات في الهـوامش" (فرج، ٢٠٠٥، ص٢٠).

وبالإضافة إلى ما تحتويه القوائم المالية الأساسية، فانه يمكن إعداد ونشر بعـض القـوائم الإضافية الأخرى، وكذلك الجداول الإحصائية التي تقدم معلومات إضافية عـن نـشاط الوحـدة الاقتصادية، هذا إلى جانب تقرير مجلس الإدارة وتقرير المدقق الخارجي.

١ - **القوائم المالية** (**Financial Statements**) : تعتبر القوائم المالية الرئيسة العمود الفقري لعملية الإفصاح، ويتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية التي تتطلب عرض المعلومات والإفصاح عنها بطريقة يسهل فهمها، وتتطلب المعايير المحاسبية ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية بحيث يتم التركيز على الأمور الجوهرية وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية، وبـشكل يمكـن متخـذي القرارات من قراءتها بسهولة ويسر. حيث أن المعايير المحاسبية تلزم الشركات بالإفصاح عـن المعلومات المهمة في صلب القوائم المالية، على أن يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى الأقـل أهمية ضمن الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية أو الجداول.

٢ - **تقرير مجلس الإدارة** (**President's Letter**) **:** ويتضمن هذا التقرير معلومـات تتعلـق بالإحداث غير المالية والتغيرات التي تحدث خلال السنة المالية والتـي تـؤثر علـى المنـشأة، وبالإضافة إلى استعراض الإنجازات التي حققتها الشركة وكذلك الخطة المـستقبلية وتوقعـات

الإدارة المستقبلية في المجالات المختلفة، إضافة إلى أي معلومات تفيد في التنبؤ. ويستمد تقرير مجلس الإدارة أهميته من كونه يعطي تفاصيل ومبررات لأية أمور سبق وأن حدثت في الشركة أو لأية خطط تساعد متخذي القرارات في إتخاذ قراراتهم.

٣- تقرير مدقق الحسابات الخارجي (The Auditor's Report) : " تعود أهمية التدقيق كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في إتخاذ قراراتها ورسم سياساتها " (عبد الله، ٢٠٠١، ص١٥).

حيث يتضمن تقرير مدقق الحسابات الخارجي الرأي الفني المحايد والذي يعبر عن مدى دلالة وصدق تمثيل القوائم المالية لواقع الشركة، ومدى تطبيق المبادئ المحاسبية، ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والأحداث المهمة التي وقعت بعد إعداد القوائم المالية، مما يزيد من ثقة متخذي القرارات بالمعلومات الواردة بالقوائم المالية (Arens et. al., 2008). وبالإضافة إلى عرض معلومات هامة حول مدى قدرة الشركة على الأستمرارية، والمخالفات والأخطاء وحالات الغش المرتكبة من قبل إدارة الشركة في البيانات المالية.

٤- الإيضاحات (Footnotes) : وتهدف إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي تعتبر ضرورية لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم (عثامنة، ٢٠٠٥). ويجب أن لا تتعارض تلك الإيضاحات أو تكون تكراراً للمعلومات الواردة في القوائم المالية، وعادة ما تستخدم تلك الإيضاحات لذكر أية معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التفصيلات أو القيود على المعلومات الواردة بالقوائم أو معلومات إضافية أقل أهمية، ويجب أن تهدف الإيضاحات في القوائم المالية إلى عرض المعلومات التي لا يمكن عرضها بصورة كافية في صلب القوائم دون الإنتقاص من وضوح القوائم.

٥ - الجمـــل والجـــداول الإضـــافية (Supplementary Statement and Schedules):
يحتاج الأمر أحياناً إلى إعطاء تفصيلات عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القـــوائم المالية، ويمكن إستخدام الملاحظات الهامشية لذلك إذا كان حجـــم تلـــك المعلومـــات الإضـــافية محدوداً، ولكن قد يستلزم الأمر إعداد كشوف مفصلة يفصح عنها في التقريـــر المـــالي، ومـــن أمثلتها كشوف تفصيلية ببنود الأصول الثابتة ومجمع استهلاكها (صوالحة، ٢٠٠٨).

ويتم إعداد الجداول الإضافية وإظهارها بشكل مستقل عن الإيضاحات حيث تعتبر المعلومات الواردة فيها أقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم المالية والإيـــضاحات، وتـــساعد هـــذه الجداول في زيادة فهم القوائم المالية. أما الملاحق الإضافية فإن لها وظيفة مختلفة عن الجـــداول حيث تتضمن هذه القوائم معلومات إضافية أو معلومات يتم تنظيمها بأشكال مختلفـــة أكثـــر مـــن كونها معلومات أكثر تفصيلاً.

٦ - السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخـــرى (Accounting Policies and Other Explanatory) : تعتبر الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية جزءاً لا يتجـــزأ منهـــا، إذن أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يـــصعب إدراجها في تلك القوائم ومنها : (دهمش، ١٩٩٥، ٥٢-٥٣).

١ - الطرق والسياسات المحاسبية التي تم اعتمادها لإعداد القوائم المالية والتغيرات التي حـــدثت فيها مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات.
٢ - حقوق الغير في أصول الشركة وترتيبها حسب أولوياتها.
٣ - توضيح القيود المتعلقة بتوزيعات الأرباح على المساهمين.
٤ - وصف علاقة الشركة مع الأطراف الأخرى وأية عقود أبرمتها مع تلك الأطراف.
٥ - طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وتأثيرها المالي.
٦ - توضيح العمليات التي تؤثر على على حقوق المساهمين بالشركة.
٧ - أي معلومات أخرى من الصعب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية.

وقد حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (١) – المعدل عام ١٩٩٧- في الفقرة (٩١) منه ما يجب أن تتضمنه إيضاحات القوائم المالية وهي : (IASB, 2003,1-32,33).

١- عرض معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة التي تم اختيارها وتطبيقها للمعاملات والأحداث الهامة.

٢- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والتي لا تكون معروضة في مكان آخر في القوائم المالية.

٣- تقديم المعلومات الإضافية التي لا يتم إظهارها في صلب القوائم المالية ولكنها تكون ضرورية لتوفير عرض عادل للمعلومات.

كما نصت الفقرة (٩٢) من المعيار المذكور على أن إيضاحات القوائم المالية يجب أن يتم تقديمها بأسلوب منتظم كما يجب الربط المرجعي بين كل بند في صلب الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي مع أية معلومات ذات صلة بها في الإيضاحات المتممة.

٢ - ١ - ٥ : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتضمن الإفصاح عن معلومات كمية وغير كمية، وعند الإفصاح عن المعلومات الكمية فإنه يجب التركيز على تلك التي تساعد متخذي القرارات على إتخاذ قراراتهم، والأبتعاد عن المعلومات التفصيلية التي لا فائدة من وجودها، كما أنه لا يمكن إعتبار جميع المعلومات الكمية التي تحتويها القوائم المالية على نفس الدرجة من الدقة والموضوعية.

حيث أن هناك معلومات كمية يتم التوصل إليها بشكل دقيق وأخرى يتم تقديرها، ومن أمثلة ذلك الحسابات المتعلقة بالنقدية والتي يتم التوصل إليها بدقة ولا مجال للخطأ فيها، بينما الحسابات المتعلقة بتقييم الأصول غير الملموسة والمعلومات التي يتم التنبؤ بها لا تكون على درجة عالية من الدقة والمصداقية، لأن ذلك يعتمد على العديد من المتغيرات والظروف الاقتصادية وخبرة الشخص الذي يقوم بتقديرها، ومن المعلومات المطلوبة بهذا الشأن وصف المتغيرات والطرق التي تم الأعتماد عليها للوصول إلى الأرقام التقديرية والمتوقعة.

أما بالنسبة للمعلومات غير الكمية فإنه من الصعب تقييم هذه المعلومات ومعرفة درجة أهميتها والأعتماد عليها، لأن متخذي القرارات يختلفون في تقييم أهمية هذه المعلومات. " لذلك تعتبر المعلومات غير الكمية مهمة ولها تأثير كبير في عملية الإفصاح إذا كان تؤثر في خطوات إتخاذ القرارات، أما إذا كانت تضيف تفصيلات إلى القوائم المالية وتجعل من الصعب تحليلها فإنه لا مبرر لوجودها" (Hendriksen and Breda, 1992, p 858).

تعتبر الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية وهي كما يلي :-

١ - الملاءمة (Relevance) :

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية (المعايير الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٧).

وترتبط ملائمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات تكون المعلومات المالية ملائمة بناءاً على طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة .

وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر في القرار الاقتصادي، وللملاءمة ثلاثة عناصر:

أ -القيمة التنبؤية Predictive Value : ويقصد بها قيمة المعلومة كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية أو بقوتها الإيرادية.

ب -قيمة التغذية العكسية Feedback Value : أي المدى الذي يمكن متخذي القرارات أن يعتمدوا عليها في تصويب أو تعديل توقعاتهم المستقبلية.

ج -التوقيت المناسب Timeliness : ويقصد بها ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذي القرارات بتوقيت إيصالها لهم.

٢ - - الموثوقية (Reliability) :

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، تمتلك المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايدة أي غير متحيزة، ويمكن الأعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية (المعايير الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٧).

وقد بين مجلس المعايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:

أ- التمثيل الصادق (Representational Faithfulness)

حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية، فعلى سبيل المثال يجب أن تعبر قائمة المركز المالي بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول وإلتزامات وحقوق ملكية للمنشاة بتاريخ إعداد التقرير وفقاً لمقاييس الأعتراف المحاسبية.

ب- الجوهر فوق الشكل (Substance Over Form)

" حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فقط. أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى غير متوافق دائماً مع الشكل القانوني لتلك العمليات. فعلى سبيل المثال عند وجود عقد تأجير تمويلي، يقوم المستأجر بتسجيل وإظهار الأصل في سجلاته وقوائمه المالية بالرغم أن الملكية القانونية هي بيد المؤجر وهو من يملك الأصل" (أبونصار وحميدات، ٢٠٠٨، ص٩).

ج – الحياد (Neutrality)

تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للإستخدام العام ودون تحيز. فعلى سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات محاسبية عن دائرة ضريبة الدخل لخدمة مصالح أصحاب المنشأة والتحيز لهم، وعدم إستخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء.

د – الحيطة والحذر(التحفظ) ((Conservatizim-(Prudence)

تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في إتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض للإلتزامات والمصروفات. إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بمقدار معقول ودون

مبالغة بحيث لا يسمح بتكوين إحتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تخفيض متعمد للأصول والدخل أو مبالغة مقصودة بالإلتزامات والمصروفات، وحيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية .

ومن الأمثلة على ممارسة التحفظ تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة أية ديون سيتم إعدامها في الفترات المالية اللاحقة، ومن الأمثلة على التحفظ وعدم المبالغة بالأصول والأرباح عند عملية تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

هـ - الاكتمال (Completeness)

أن المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة ويخفض ذلك من درجة ملاءمتها (المعايير الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية،٢٠٠٧).

٣ - القابلية للفهم (Understandable):

تتطلب هذه الخاصية أن توضع البيانات المالية بطريقة يسهل فهمها من قبل المستخدمين لها ضمن المستوى المعقول من المعرفة المتوفرة لديهم، ويفترض أن لدى المستخدمين الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة.

٤ - القابلية للمقارنة (Comparability) :

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشاة مع القوائم المالية لمنشاة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض التقييم وإتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار والتمويل، والمقارنة هي أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المنشات المختلفة. وتتضمن هذه الخاصية إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات.

لكي تكون المعلومات المفصح عنها قابلة للمقارنة لابّد من توفر عنصرين أساسيين هما:

أ-عنصر التوحيد Uniformity : بالنسبة للأساليب والطرق المتبعة في إعداد البيانـــات الماليـــة المنشورة وذلك سواء في مجالات القياس أو في مجالات الإفصاح.

ب-عنصر الإتساق Consistency : ويعني ضرورة توفر التماثل في إتباع الأســـس والمبـــادئ نفسها على مدار الفترات المالية المتتالية وذلك سواء في مجالات القياس أو في مجالات الإفصاح كي تكون البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة.

٢ - ٢ الإفصـــاح في التقـــارير الماليـــة

يتناول هذا الجزء مفهوم الافصاح المحاسبي بشكل عام وأنواع الإفصاح المحاسبي، بالإضافة الى المقومات الأساسية للإفصاح والعوامل التي تؤثر على الإفصاح، حيث يعتبر الإفصاح أحـد المتغيرات المهمة في هذه الدراسة كونه يعد من أهم المبادئ التي يتبعها المحاسبون عند إعدادهم التقارير والقوائم المالية، حيث لابّد أن تقابل المحاسبة كافة إحتياجـات مـستخدمي المعلومـات المحاسبية.

٢ - ٢ - ١ : مفهوم الإفصاح المحاسبي

يمثل الإفصاح المحاسبي مصدر معلومات هام لأسواق رأس المال وأسـاس نجاحهـا، ويتحقق ذلك من خلال تقديم معلومات تتسم بالمصداقية والموضوعية، وتحظى بثقة المتعـاملين بأسواق المال والجهات المهتمة بأداء الشركات. ويعتبر الإفصاح ركيزة أساسية للفئات المهتمـة بأداء الشركات سواء كانت هذه الفئات مساهمين ومستثمرين متوقعين، فالإفـصاح يعمـل علـى تقديم معلومات تفيد المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية، ويتحقق ذلك من خلال التقـارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات عبر قنوات الأتصال مع المستثمرين كوسائل الإعـلام أو الجهات المنظمة لسوق رأس المال.

ويمكن تعريف الإفصاح بشكل عام بأنه الوضوح وعدم الإبهام فـي عـرض المعلومـات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية .

وعرف (أبو نصار والذنبيات، ٢٠٠٥، ص ١١٨) " الإفصاح لغة بأنه الكـشف والبيـان والإفشاء وفي الاصطلاح المحاسبي يعني الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية وبيانها في تقارير تقدم للمستخدمين والمهتمين بمنشآت الأعمال ".

وعرف (الشيرازي، ١٩٩٠) الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صوره واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية.

" والإفصاح هو نشر وعرض المعلومات بشكل يجعل من تلك المعلومات المحاسبية أو المالية أو أية معلومات ضمن التقارير المالية مناسبة لإتخاذ القرار فان هذا يقود معدي البيانات المالية وإدارات الشركات إلى توخي المصداقية بشكل أكبر كون عملية الإفصاح الصادق يجعل من تلك المعلومات أرقاماً تعكس الواقع الفعلي بدرجة جيدة "(حميدات، ٢٠٠٤، ص٧٥).

" ويشير لفظ الإفصاح إلى المعلومات المالية في التقارير المالية بكاملها، وليس محدداً فقط بالقوائم المالية، إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها أو المعلومات المكملة الأخرى لتقديم المعلومات مثل الملاحظات الإضافية والمعلومات عن الأحداث التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية والكشوف الملخصة وتقرير مدقق الحسابات وتحليلات الإدارة لأنشطة المنشأة والتنبؤات المالية " (لطفي، ٢٠٠٦، ص ٤٩٠).

وللإفصاح المناسب Adequate Disclosure دوراً مهماً ومركزياً سواء في نظرية المحاسبة أم في الممارسات المحاسبية، وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعد الأهتمام من قبل عدة جهات منها الجمعيات المهنية المحاسبية وإدارات البورصات العالمية، وكذلك الباحثين خصوصاً المهتمين منهم في البحث بالجوانب المختلفة لفرضية السوق الكفؤ Efficient Market Hypothesis وإنعكاساته على حركة تداول وتقلبات أسعار الأوراق المالية.

كما أن أية مناقشة أو بحث لطبيعة الإفصاح المناسب لابّد وأن تتم في إطار أغراض المحاسبة المالية التي تتمحور في نهاية الأمر حول غرض رئيس وهو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي قد تستخدم البيانات المحاسبية في إتخاذ قرارات أقتصادية تتعلق بالمنشاة مصدرة البيانات، كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين القدرة على التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسة لتلك المنشأة كمقدرتها الإيرادية مثلاً أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل (مطر،١٩٩٣).

٢-٢-٢ : أنواع الإفصاح المحاسبي

إن التطور في الفكر المحاسبي يظهر أتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون بإستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، ولابّد من الأخذ بعين الأعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها.

ويعطى للإفصاح صفات عديدة لتحديد كمية ونوعية المعلومات التي يشتمل عليها، أو بحسب الجهة المستقبلة للإفصاح أو لتحديد مدى تأثير أسلوب العرض للمعلومات المحاسبية بالتشريعات واللوائح المنظمة المعمول بها على ذلك ويمكن تقسيم أنواع الإفصاح كما يلي (زيود وآخرون، ٢٠٠٧) :-

أ – أنواع الإفصاح بحسب كمية المعلومات ونوعية المعلومات والتي يشتمل عليها :

١- الإفصاح الكامل أو التام

ويتضمن تزويد المستخدمين بكافة المعلومات الملائمة، مما قد يؤدي أحياناً لوجود زخم في المعلومات وهذا غير مناسب، حيث أن المعلومات غير المهمة قد تخفي المعلومات المهمة وقد تجعل عملية تفسير وتحليل المعلومات صعبة ومعقدة. ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .

٢ – الإفصاح الكافي

ويعني ضرورة أن تفصح القوائم المالية عما هو ضروري فقط من المعلومات أي تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويجب الإفصاح بالتوافق مع المعايير المحاسبة من حيث الشكل والتصنيف ومحتوى القوائم المالية وملحقاتها مع ضرورة مراعاة توفير الخصائص النوعية في المعلومات المفصح عنها.

٣ - الإفصاح العادل

ويعني تزويد كافة المستخدمين بمعلومات ذات منفعة متساوية. إذ يتوجب إيصال القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن، أي تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في نفس الوقت.

ب - أنواع الإفصاح بحسب الجهة المستقبلة للإفصاح :

١ - الإفصاح الوقائي

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على إستخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

٢ - الإفصاح التثقيفي

يعتمد على أن مستخدم البيانات والمعلومات المالية لديه القدرة على التحليل وإجراء المقارنات والتنبؤات بطريقة مهنية، ويتسم هذا النوع من الإفصاح مع التوجه نحو التوسع في الإفصاح، حيث يفترض أن هذا التوسع يقدم قدراً مناسباً من البيانات والمعلومات المالية التي تسهم في إتخاذ القرارات الصائبة ولا يتسبب في إرباك أو تشويش المستخدم عند إتخاذ قراراته، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى .

ج – أنواع الإفصاح بحسب تأثره بالتشريعات واللوائح المنظمة المعمول بها :

١ - الإفصاح الاختياري

يتم هذا النوع من الإفصاح دون إلزام الشركات بالإفصاح وفقاً لتعليمات الصادرة عن الجهات التشريعية والرقابية، ويعتمد هذا الإفصاح على سلوك الإدارة، فالمديرون يتوفر لديهم معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمنشأتهم أكثر من غيرهم بالخارج، فتفصح الإدارة عن بعض المعلومات غير الإجبارية لتحسين صورة الشركة ورفع ثقة المستثمرين وزيادة اهتمامهم بالشركة وزيادة السيولة وأنخفاض تكلفة رأس المال. بينما يرى البعض الأخر أن الإفصاح الاختياري قد يؤدي إلى التضليل والتأثير على وضع الشركة التنافسي أو أن عدم الإفصاح ناتج عن رغبة الإدارة إلى حفظ هذه المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية. وتستطيع الإدارة تزويد مستخدمي التقارير بالمعلومات الطوعية، وتشمل المعلومات الطوعية التوقعات والتقديرات المستقبلية.

ويرى (لطفي، ٢٠٠٦) أن الشركات قد تقوم بعمليات الإفصاح الاختيارية للأسباب التالية :-

١) إعلام مستخدمي التقارير المالية: حيث يتم إعلام المستخدمين بمجموعة من الموضوعات مثل الظروف التشغيلية والتوقعات المستقبلية أو أسباب إتخاذ القرارات.

٢) بناء أنطباع ذهني: يتيح الإفصاح الخاص عن الأمور ذات المسؤولية الأجتماعية شعور ورضا بالعوائد الاقتصادية المستقبلية، ويتضمن ذلك على سبيل المثال الإفصاحات عن النفقات التي يتم القيام بها لأغراض حماية البيئة وتأمين ظروف العمل.

٣) تجنب التشريع أو الرقابة الحكومية المحتملة: قد تقوم بعض الشركات بعمل إفصاحات إختيارية إذا كان هناك مخاطر بإن عدم القيام بتلك الإفصاحات قد يؤدي إلى التدخل أو الرقابة الحكومية.

٤) تخفيض تكلفة رأس المال: قد تجد بعض الشركات أن القيام بعمليات الإفصاح الاختيارية تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الإستثمارات، كون الإفصاحات الاختيارية تعمل على تقليل المخاطر وتزيل أو تخفض من عدم التأكد المرتبط بالمستقبل.

٢ - الإفصاح الإجباري

هو الذي تلتزم به الشركات بناءاً على متطلبات تشريعية أو مهنية، حيث تنص التشريعات في مختلف دول العالم، وكذلك النشرات والتوصيات والمعايير التي تصدرها الهيئات المهنية والعلمية المحلية والدولية على ضرورة عرض التقارير المالية التي تشتمل على قوائم مالية معينة وفق أسلوب عرض معين وذلك لمنع تضليل المستخدمين وحماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

وتحكم عملية الإفصاح الإجباري مجموعة من القوانين والتعليمات التي تصدرها الجهات الحكومية أو المنظمة لسوق رأس المال مثل قانون الشركات وقانون الأوراق المالية حيث يتم وضع معايير خاصة بالإفصاح بشكل إلزامي.

٢-٢-٣ : المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات يرتكز على المقومات الرئيسة التالية (حميدات، ٢٠٠٤):-

١ - تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية : فقد أعتمدت معايير المحاسبة الدولية مفهوم يمتاز بالشمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف حيث تضمنت فئات مستخدمي البيانات المالية الواردة في اطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادرة من قبل معايير المحاسبة الدولية على المستثمرين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين والعملاء والحكومات ووكالاتها إضافة إلى الجمهور(مطر، ٢٠٠٤).

٢ - أهمية وملاءمة المعلومات المحاسبية : تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح عنها، وتعتبر خاصية الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب تلك الخواص وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيس لإستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى. "حيث أن الملاءمة تكمن في قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في إتخاذ القرار" (دهمش، ١٩٩٥، ص ٢٣).

٣- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها : تشكل التقارير السنوية الصادرة عن الشركات أكبر مصدر للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها حالياً، وتتضمن هذه التقارير القوائم المالية التقليدية، والمتمثلة بقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وتعد القوائم المالية وفق مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية.

٤- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات: إن طريقة عرض المعلومة يعلب دوراً مهماً في عملية فهمها بسهولة ويسر من قبل مستخدمها، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها، وبحيث تكون المعلومة مرتبة ومنظمة بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية مما يمّكن المستخدم من إتخاذ القرار السليم والأستفادة من هذه المعلومات.

٥- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية : تقل منفعة القوائم المالية إذا لم يتم توفيرها لمتخذي القرارات خلال فترة معقولة بعد نهاية السنة المالية للمنشأة، وقد تطلبت تشريعات معظم الدول فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الأستفادة من المعلومات الموجودة في التقارير المالية. ولا يعتبر تعقيد وكبر حجم عمليات المنشأة سبباً كافياً لعدم تقديم التقارير المالية خلال الفترة المحددة ضمن القوانين والتشريعات الصادرة.

وقد نص قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧) والمعدل بالقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢ وكما نصت الفقرة (أ) من المادة (١٤٠) على أنه يترتب على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن يعد خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات لعرضها على الهيئة العامة، كذلك نص القانون على ضرورة أن يقوم مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بنشر الميزانية العامة للشركة وبيان الأرباح أو الخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من المدقق الخارجي وكذلك نشر تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.

٢ - ٢ - ٤ أساليب قياس مستوى الإفصاح المحاسبي

يتم قياس مستوى الإفصاح من خلال دراسة القوائم المالية، حيث قامت الدراسات السابقة باستخدام قائمة تحتوي على بنود الإفصاح يتم اختيارها من قبل الباحثين أو إعطاء أوزان لكل بند بناءاً على آراء مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم. وقد تراوحت بنود الإفصاح في الدراسات السابقة من ١٠ إلى ٢٨٩ بنداً لتكوين مؤشر الإفصاح وتراوحت عدد الشركات التي تم دراستها من ١٤ إلى ٥٢٧ شركة (Ahmed, 2006).

قام الباحث بالرجوع الى الدراسات السابقة لمعرفة أساليب قياس مستوى الإفصاح المحاسبي، ويمكن تلخيص هذه الأساليب كما يلي :

١ - **الأسلوب الموزون (Weighted Approach)** : ويتم اخذ أوزان بنود الإفصاح بالاعتماد على أراء مستخدمي القوائم المالية باستخدام استبانه تتضمن بنود الإفصاح ويتسم هذا الأسلوب بالموضوعية(Cerf, 1961; Singhvi and Desai, 1971; McNally et. al., 1982; غرايبة والنبر،١٩٨٧; أبو نصار والذنيبات، ٢٠٠٥)، حيث يقوم المجيبين على الاستبانة بإعطاء أهمية لهذه البنود في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومن ثم تحليل ودراسة التقارير المالية السنوية، وفي حال إفصاح الشركة في تقريرها المالي السنوي عن البند يتم إعطاء البند المفصح عنه الوزن الذي تم تحديده بناءاً على أراء مستخدمي القوائم المالية.

٢ - **الأسلوب غير الموزون (Unweighted Approach)** : ويعتمد هذا الأسلوب على إن الأهمية متساوية لجميع بنود الإفصاح عند قياس مستوى الإفصاح (Ahmed and Nicholls, 1994; Wallace et. al., 1994; Hossain et. al. ; 1994; مطر، ١٩٩٣; صوالحة، ٢٠٠٨).

٣- **عدد الصفحات والأشكال التوضيحية** : هناك أسلوب يتم من خـــلال قيـــاس مـــستوى الإفصاح عن طريق ترتيب التقارير المالية بالاعتماد علـــى عـــدد الـــصفحات وعـــدد الأشكال التوضيحية (Zimmerman, 1977).

٤- **عدد الجمل في التقرير المـــالي** : هناك أسلوب آخر لقياس مستوى الإفصاح عن طريق تحليل محتوى التقارير المالية باستخدام عدد الجمل في التقرير المـــالي (Williamas, 1999; Entwistle, 1990).

٥- **الحكم الشخصي وخبرة الباحث** : تم في دراسات آخرى تكوين مؤشر الإفصاح بناءاً على الحكم الشخصي وخبرة الباحث في اختيـــار بنـــود الإفـــصاح (Marston and Shrives, 1991).

وقام (Coy et. al., 1993) بمقارنة أساليب تكوين مؤشرات الإفصاح المستخدمة من قبل العديد من الباحثين. وقام العديد من الباحثين في دراسات سابقة باســـتخدام الأســـلوبين الموزون وغير المـــوزون لقيـــاس مـــستوى الإفـــصاح (Chow and Wong, 1987; Ahmed, 2006).

أما بالنسبة إلى طبيعة ونوعية بنود الإفصاح تتمثل بالبنود الإجبارية والاختيارية والتي تشمل المعلومات المالية والغير مالية مثل المخاطر والأحداث المتوقعة بالمستقبل وتأثيرها على الشركة والسياسات المحاسبية. حيث تتمثل بنود الإفصاح الإجباري أما بموجـــب تـــشريعات والقـــوانين صادرة عن الدولة أو الهيئات والجمعيات الدولية.

بالنسبة للبنود الإفصاح الاختيارية تكون عن طريق استخدام بنود الإفصاح فـــي الدراســـات السابقة (Barrentt, 1977)، أو عن طريق اختيار بنود الإفصاح من خـــلال دراســـة التقـــارير المالية السنوية. وتم في دراسات سابقه دمج بنود الإفصاح الاختياري والإجباري معـــاً لتكـــوين مؤشر الإفصاح (Singhvi and Desai, 1971).

وحاول العديد من الباحثين قياس مستوى الإفصاح المحاسبي، حيـــث كانـــت أول محاولـــة لقياس مستوى الإفصاح من قبل الباحث (Cerf, 1961)، حيث قام بتـــصميم مؤشـــر للإفـــصاح مكوناً من ٣١ بنداً، وقد قام الباحث باختيار بنود الإفصاح على أساس عملية اتخاذ القـــرارات الاستثمارية، ومراجعة كيفية اتخاذ القرار، ومقابلة المحللين الماليين، وفحص وتحليـــل تقـــارير المحللين. ومن ثم قام باستخدام المؤشر لقياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية لكل شـــركة ضمن عينة الدراسة، وقد تم احتساب مؤشر الإفصاح عن طريق استخدام نسبة مئوية تعطى لكل شركة وذلك عن طريق قسمة عدد النقاط التي حصل عليها التقرير المالي للشركة علـــى عـــدد النقاط التي تنطبق على الشركة، وأظهرت دراسة Cerf إن مـــدى مؤشـــر مـــستوى الإفـــصاح تتراوح ما بين ٨٣,٠٥% في أعلى مستوى و٥٨,٨٨% في أدنى مستوى للإفصاح.

ومن ثم تبعه العديد من الباحثين في المحاولة لقياس مستوى الإفصاح كدراسة (Singhvi & Desai 1971) التي هدفت إلى قياس مستوى الإفصاح وقد اعتمد الباحثان على نفس منهجيـــة Cerf في قياس مستوى الإفصاح، وقد تم اخذ أراء المستثمرين في تحديد أهمية البنود وإعطـــاء هذه البنود أوزان في تحديد مؤشر مستوى الإفصاح، وقد تم دراسة التقـــارير الماليـــة الـــسنوية واستخدام مؤشر الإفصاح بناءاً على عدد بنود المفصح عنها في التقارير المالية.

قام الباحث باستخدام الأسلوب غير الموزون (Unweighted Approach) وذلك بسبب إن بنود الإفصاح صادرة عن هيئة الاوراق المالية الاردنية وهي ملزمة لجميع الشركات المدرجـــة في سوق عمان المالي، و بهذا الأسلوب تكون جميع بنود الإفصاح لها نفس الأهمية والوزن كون هذه البنود إجبارية وملزمة بموجب التشريعات والقوانين. ويـــرى الباحـــث ان معاملـــة جميـــع التقارير المالية وما تحتويه من بنود بنفس الأهمية يتسم بالموضوعية، بالإضافة إلى القدرة علـــى الحصول على التقارير المالية بشكل كافي لإجراء الدراسة، ومن الدراسات التي أستخدمت هـــذا الأسلوب (Wallace et. al., 1994 ; مطر، ١٩٩٣; صوالحة، ٢٠٠٨).

الفصــل الثالث

الدراســات الســابقــة

٣-١ : الدراســات الأجنبيــــة

يعتبر موضوع الإفصاح في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات من المواضـــيع الهامة التي لاقت إهتماما ً متزايدا ً من قبل الباحثين في السنوات الأخيرة. وتعتبر دراســـة Cerf (1961)، من الدراسات الرائدة التي تناولت العلاقة بين الإفصاح وخصائص الشركة في أمريكا حيث أعد مؤشرا ً للإفصاح حدد فيه أنواع المعلومات التي يجب أن يظهرها التقريــر الــسنوي للشركة، وذلك على أساس دراسة عملية القرار الإستثماري، وبعد ذلك طبق المؤشر على عينـــة من التقارير المالية السنوية للشركات لإستخراج درجة الإفصاح لكل شركة وفقاً لمؤشـــره، ثـــم ربط النتائج التي توصل إليها بثلاث خصائص وهي حجم الشركة مقاساً بإجمـــالي موجوداتهـــا وعدد المساهمين والإدراج في السوق المالية، وبينت الدراسة ان هنالك علاقة إرتباط موجبة بين درجة الإفصاح وكل من الخصائص الثلاثة للشركة.

دراسة Singhvi & Desai (1971)، حاولت هذه الدراسة تطوير عمــل دراســـة Cerf وذلك بتحسين مؤشر الإفصاح وإستخدام أساليب إحصائية أكثر شمولية حيث أجريت الدراســـة على (١٠٠) شركة مدرجة في السوق المالي الأمريكي و(٥٥) شركة غير مدرجة فـــي الـــسوق المالي الأمريكي، وقد أضاف الباحثان ثلاث خصائص جديدة هي هامش الربح ومعـــدل العائـــد على حقوق الملكية وحجم الشركة التي تدقق حسابات الشركة. وقد أظهر الإختبار الإحصائي أن الشركات التي تفصح عن معلومات كافية وملائمة تتصف بكبر حجم موجوداتها وعدد مساهميها وإنها مدرجة في السوق المالي، كما تدقق حساباتها شركة كبيرة وأن معدل العائد علـــى حقـــوق الملكية وهامش الربح مرتفع، ثم جمعا هذه الخصائص الست في تحليل متعدد المتغيرات وأوجدا معامل التحديد، فتبين أن أكبر نسبة من الأختلاف في مستوى الإفصاح يفسرها كـــون الـــشركة مدرجة في السوق المالي الأمريكي.

دراسة Buzby (1975)، حيث قام بأجراء دراسة على بعض الشركات الأمريكية لدراسة العلاقة بين المكونات الفرعية للإفصاح وخاصتين هما حجم الشركة وإدراج الشركة في السوق المالي الأمريكي. وقد أعد لهذا الغرض مؤشراً للإفصاح بالأعتماد على الرغبة المعلوماتية للمحليين الماليين من (٣٩) بنداً مختاراً من بنود المعلومات التي يمكن أن تظهر التقارير المالية السنوية للشركات. حيث أظهرت الدراسة أن درجة الإفصاح ترتبط بعلاقة موجبة مع حجم الشركة، ولكنها لا تتأثر بعامل تسجيل الشركة في السوق المالية.

دراسة Chow and Wong (1987)، حاولت هذه الدراسة معرفة ما إذا كانت كمية ومدى الإفصاح المالي الاختياري لدى الشركات الصناعية في المكسيك يتأثر أو يرتبط بحجم الشركة أو بدرجة الرفع المالي أو بنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول وقد أعتمد الباحث على تحديد بنود الإفصاح المالي الاختياري على دراسات سابقة في هذا المجال، وقام بإستبعاد بنود الإفصاح التي نص عليها قانون البورصة هناك، ثم قام بمقارنة المؤشر الذي تم تكوينه من (٢٤) بنداً أختيارياً مع التقارير المالية السنوية لـ (٥٢) شركة مكسيكية .

وتبين من خلال عملية المقارنة أن كمية الإفصاح المالي الاختياري يرتبط طردياً بحجم الشركة فقط، وأن درجة الرفع المالي ونسبة صافي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول ليس لهما تأثير على كمية ومدى الإفصاح في شركات العينة .

دراسة Wallace et. al. (1994)، ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين درجة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وعدد من خصائص هذه الشركات في عينة من الشركات غير المالية الأسبانية المدرجة في بورصة مدريد وبورصة فالنسيا وعددها (٥٠) شركة. بالإضافة إلى (١٠٠) شركة غير مالية وغير مسجلة في البورصة.

وقد تم تقسيم خصائص الشركات إلى ثلاث مجموعات وفق التصنيف التالي :

١- خصائص مرتبطة بالهيكل الأساسي للشركة وتشمل: حجم الشركات (حجم الأصول ،حجم المبيعات)، وهيكل التمويلي (نسبة القروض، حقوق الملكية).

٢- خصائص مرتبطة بأداء الشركة وتشمل: (نسبة السيولة، معدل العائد، نسبة الربحية).

٣- خصائص مرتبطة بالسوق وتشمل: (طبيعة النشاط، القيد بسوق الأوراق المالية، المدقق الخارجي).

وبينت الدراسة أن هنالك علاقة إيجابية بين حجم مستوى الإفصاح وكل من حجم الشركة وبين قيد الشركة بسوق الأوراق المالية، بينما لا توجد علاقة بين نسبة السيولة ومستوى الإفصاح المحاسبي.

دراسة Owusu-Ansah (2000)، هدفت إلى تقييم مدى الإلتزام في التقارير المالية السنوية لـ(٤٩) شركة غير مالية مدرجة في السوق المالي في زمبابوي مع متطلبات الإفصاح الإجباري. حيث أعد الباحث مؤشراً للإفصاح يتكون من (٢١٤) بنداً يجب الإفصاح عنها بموجب التشريعات في زمبابوي، وتوصل الباحث إلى أن الشركات في زمبابوي تفصح عن الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها، مما يعني أن الرقابة على الإلتزام بمتطلبات الإفصاح في المجتمعات النامية ليست قوية بما فيه الكفاية. وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية لحجم الشركة وهيكل الملكية وعمر الشركة وشركات متعددة الجنسيات ومعدل الربحية مع مستوى الإفصاح.

دراسة Ali et. al. (2004)، سعت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإلتزام بأربعة عشر معياراً محاسبياً محلياً لدول شبه القارة الهندية (الهند، باكستان، بنجلادش)، وهدفت الدراسة إلى تقييم أثر بعض العوامل على درجة الإلتزام بتلك المعايير، تمثلت هذه العوامل في حجم الشركة والرفع المالي والشركات متعددة الجنسيات وحجم مكتب التدقيق ونسبة الربحية. وطبقت الدراسة على عينة من التقارير المالية الصادرة عن (٥٦٦) شركة صناعية (١١٨ شركة بنجلادشية، ٢١٩ شركة هندية، ٢٢٩ شركة باكستانية). وقد تم إستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد لإختبار أثر العوامل المذكورة على مستوى الإفصاح.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الإلتزام كانت ضعيفة بشكل عام، وكان مستوى الإلتزام في الشركات الباكستانية أعلى منه في الشركات البنجلادشية والهندية. وأظهرت الدراسة إلى وجود تأثير لكل من حجم الشركة ونسبة الربحية والشركات متعدد الجنسيات على درجة الإلتزام بالمعايير المحلية. وبينت الدراسة عدم وجود تأثير لكل من الرفع المالي وحجم مكتب التدقيق.

دراسة Yeoh (2005)، التي هدفت إلى وصف مدى إلتزام الشركات المدرجة في سوق نيوزيلندا المالي بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية السنوية على مدى ٣ سنوات (١٩٩٦-١٩٩٨). وقد قام الباحث بقياس مستوى الإلتزام بمتطلبات الإفصاح بإستخدام مؤشر للإفصاح يتكون من (٤٩٥) بنداً التي يجب الإفصاح عنها. وتكونت عينة الدراسة من (٤٩) شركة مدرجة في سوق نيوزيلندا المالي وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن هنالك درجة عالية من الإلتزام بالإفصاح في التقارير المالية. وأظهرت الدراسة أن معدل الإلتزام عالي عند تطبيق (SSAPs) Standards of Statements of Accounting Practices و (FRSs) Financial Reporting Standards والتشريعات والتعليمات الصادرة عن سوق الأوراق المالية.

دراسة Tsamenyi et. al. (2007)، التي هدفت إلى إستخدام مستوى الإفصاح لفحص ممارسات حوكمة الشركات لدى الشركات المدرجة في غانا. وبحثت الدراسة مدى تأثير عوامل (هيكل الملكية وتوزيع الأسهم وحجم الشركة والرافعة المالية) على مستوى الإفصاح. وقد شملت عينة الدراسة (٢٢) شركة مدرجة في سوق غانا المالي، حيث أظهرت الدراسة أن نسبة الإفصاح منخفضة في غانا مقارنة مع البلدان النامية الأخرى. إضافة إلى ذلك بينت الدراسة إلى أن هيكل الملكية وتوزيع الأسهم وحجم الشركة كانت ذات تأثير هام على مستوى الإفصاح، بينما كانت الرافعة المالية ليست ذات تأثير هام على مستوى الإفصاح.

دراسة Aljifri (2008)، حيث هدفت هذه الدراسة الى فحص مستوى مستوى الإفصاح في التقارير المالية ، وتكونت عينة الدراسة من (٣١) شركة مدرجة في دولة الامارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٣، وهدفت الدراسة الى بيان أثر بعض المتغيرات على مستوى الإفصاح وأختلافات الموجودة بين القطاعات الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة. وافترضت هذه الدراسة ان هنالك اربعة متغيرات من المحتمل ان تؤثر على مستوى الإفصاح وهي نوع القطاع (البنوك، شركات التأمين ، الصناعة، الخدمات) وحجم الشركة مقاساً بالاصول ونسبة المديونية والربحية. واظهرت نتائج هذه الدراسة انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بالنسبة لنوع القطاع، وانه لا توجد علاقة بالنسبة للمتغيرات (الحجم ونسبة المديونية والربحية)على مستوى الإفصاح.

دراسة Samaha and Stapleton (2008)، حيث هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى التزام بالمعايير المحاسبية الدولية من قبل الشركات المصرية وتكونت عينة الدراسة من (٢٨١) شركة مدرجة في السوق المالي. وتم قياس مستوى الإفصاح بناءاً على المعايير المحاسبة الدولية، حيث اختبرت مدى تأثير التعليم وتدريب المحاسبين وحجم تداول أسهم الشركة ونوع الصناعة والحالة القانونية للشركة على مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية. وأظهرت الدراسة أن مستوى الإفصاح منخفض، وتوجد علاقة بين مستوى الإفصاح وحجم تداول اسهم الشركة، اما بالنسبة الى قطاع الصناعة والحالة القانونية للشركة فلا توجد علاقة مع مستوى الإفصاح. وبينت هذه الدراسة ان هنالك ضعف في قوة التشريعات والحاجة الى المزيد التعليم وتدريب المحاسبين.

٣-٢ : الدراســات العربيــــة

دراسة غرايبة والنبر (١٩٨٧)، حيث تناولت مدى توفر الإيضاحات في التقــارير الماليــة السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، حيث هدفت الدراسة بشكل أساسي إلــى التعرف على مدى توفر الإيضاحات في التقارير بالإضافة إلى مدى وجــود علاقــة بــين هــذه الإيضاحات وبعض خصائص الشركات مثل إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية وعــدد المساهمين. وهدفت الدراسة كذلك إلى إختبار مــدى وجــود توافــق بــين المحللــين المــاليين والمستثمرين في تقييم الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها. وقد استخدم الباحثــان إستبيانة أشتملت على (٣٦) بنداً من المعلومات التي توفرها البيانات المالية المنشورة. وقد تبــين من النتائج أن نسبة الإفصاح عن المعلومات التي أحتوتها الإستبانة هي نسبة منخفــضة، ووجــد تشابه بين إحتياجات المستثمرين الأفراد والمحللين الماليين فيما يتعلق بالبيانات الماليــة. وكــذلك تبين من الدراسة وجود علاقة طردية بين نسبة الإفصاح وإجمــالي أصــول الــشركة وعــدد المساهمين فيها.

دراسة الجيوسي وغرايبة (١٩٩٠)، حيث هدفت إلى إختبار مدى ملاءمة التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن لإتخاذ القرار الإستثمار المــالي، وذلــك عن طريق إختبار مدى وجود فروقات في تقييم بنود المعلومات بين مجموعة المؤسسات الماليــة ومجموعة شركات التأمين. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وجود علاقة بين الأهميــة النسبية لبنود المعلومات ونسبة الإفصاح عنها في التقارير، ومدى وجــود علاقــة بــين نــسبة الإفصاح عن المعلومات في تقارير الشركات والتذبذب في أسعار أســهمها فــي الــسوق. وقــد استخدم الباحثان إستبانة أحتوت على (٣٣) بنداً من المعلومات التي يتوقع أن ترد فــي التقــارير السنوية للشركات الصناعية، وقد وزعت الأستبانة على مجموعة من الشركات في قطاع البنــوك والشركات المالية ومجموعة من شركات التأمين وذلــك لتحديــد الأهميــة النــسبية لمفــردات المعلومات التي تضمنتها الإستبانة. وقد تبين من الدراسة تجــانس إحتياجــات فئــة المــستثمر المؤسسي في الأردن من المعلومات، أي أنه لا يوجد فرق في تقيــيم معظــم المعلومــات بــين مجموعات المشاركين، وتبين أن العلاقة بين نسبة الإفصاح عن البند وأهميته النــسبية ضــعيفة جداً. وكذلك تبين أن العلاقة بين نسبة الإفصاح في تقرير الشركة وتذبذب ســعر ســهمها فــي السوق المالي علاقة ضعيفة، وأن الشركات لا تفصح عن المعلومات بشكل كاف.

دراسة مطر (١٩٩٣)، هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى تمسك الشركات المساهمة العامة الأردنية بشروط وقواعد الإفصاح عن المعلومات التي تنص عليها أصول المحاسبة الدولية الصادرة لغاية ١٩٩٠/١٢/١٣ وعددها (٢٩) أصلاً محاسبياً. شمل مجتمع الدراسة الشركات العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وقد بلغ عددها (٨٩) شركة بعد إستبعاد الشركات التي لم تلتزم بأصول المحاسبة الدولية وعددها (٣٠) شركة. وقد أجريت على البيانات الفعلية المنشورة لعينة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالية. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن الشركات المساهمة العامة تلبي بشكل عام في قوائمها المالية المنشورة لعام ١٩٩٠ الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبه أصول المحاسبة الدولية وهو مستوى معقول، وأن مستوى الإفصاح وكذلك مداه يتفاوتان فيما يبين القوائم المالية نفسها ثم فيما يبين عناصر كل قائمة من القوائم على حدة أيضا، إلا أن هذا التفاوت يبقى محصوراً في نطاق ضيق نسبياً.

دراسة الراوي وشبير(١٩٩٧)، هدفت إلى دراسة مدى إتساق الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للبنوك في الأردن مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) الذي كان نافذاً آنذاك، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى كفاية المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) في تطبيقه في البنوك الأردنية ومدى إتساقه مع تعليمات البنك المركزي الأردني، وبيان ما إذا كان هناك عدم تطبيق كامل له وأسباب عدم التطبيق، والمشاكل والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك في حالة عدم التطبيق. وقد قام الباحثان بتحليل البيانات المحاسبية لسبعة من البنوك الأردنية، وتبين من الدراسة عدم وجود فروقات بين تعليمات البنك المركزي والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠)، إلا أنه يوجد نوع من الأختلاف في درجة تطبيق البنوك لهذه المتطلبات.

دراسة خشارمة (١٩٩٩)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية التي تنشرها الشركات الصناعية والخدمية الأردنية والتعرف على ما إذا كان هنالك تحسن في مستوى الإفصاح لدى هذه الشركات خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة ١٩٨٨ إلى ١٩٩٥، كذلك قامت الدراسة بتحديد أثر بعض العوامل في مستوى الإفصاح ومن هذه العوامل حجم الأصول وحجم المبيعات ونسبة المديونية ونسبة السيولة وطبيعة النشاط.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات العينة والتي تكوّنت من (٥٠) شركة مساهمة عامة صناعية وخدمية في تراجع في الفترة ما بين ١٩٨٨ إلى ١٩٩٣. مع بعض الاستثناءات، حيث تراجع مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية خلال هذه الفترة لدى شركات العينة بنسبة ٥٠%. كذلك أثبتت الدراسة وجود علاقة بين كل نسبة السيولة ونسبة المديونية وطبيعة النشاط ومستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية لهذه الشركات، بينما لم تثبت الدراسة وجود علاقة بين كل من حجم المبيعات ومستوى الإفصاح في تقارير المالية للشركات خلال الفترة.

دراسة Abu- Nassar and Rutherford (2000)، والتي أجريت على عينة من المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات والمقرضين والأكاديميين ومعدي القوائم المالية في الأردن للتعرف على أهم المعلومات الواجب نشرها في التقارير المالية السنوية التي يحتاج إليها مستخدمي القوائم المالية. وهدفت الدراسة إلى قياس درجة الإفصاح الفعلي عن هذه المعلومات في التقارير السنوية للشركات المساهمة الأردنية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تجانس بين مستخدمي القوائم المالية في تقييم أهمية المعلومات الواجب نشرها في التقارير السنوية، وقد تبين وجود إختلاف بين معدي القوائم المالية والمستخدمين في تقييم أهمية هذه المعلومات، وأظهرت الدراسة تدني مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية وعدم تلبية المتطلبات الأساسية من المعلومات التي يحتاجها المستخدمين.

دراسة حميدات (٢٠٠٤)، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إلتزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها لتقاريرها المالية السنوية، إضافة إلى فحص العلاقة بين درجة إلتزام بمتطلبات الإفصاح وبعض خصائص الشركات ممثلة في حجم الشركة وعدد المساهمين والعائد على حقوق الملكية وعمرها في الصناعة وحجم المديونية. وحاولت الدراسة إلى التعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح المحلية والدولية من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، ودرجة التباين بين هاتين الفئتين في تحديد أهمية متطلبات الإفصاح.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة إلتزام بمتطلبات الإفصاح وفق متطلبات المحاسبة الدولية ٧٩%، بينما بلغت نسبة الإلتزام بمتطلبات هيئة الأوراق المالية ٧٩,٤%. وأن هنالك تباين بين إلتزام الشركات بمتطلبات الإفصاح وفق متطلبات المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح الصادرة

عن هيئة الأوراق المالية. وبينت الدراسة أنه توجد علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبة الدولية، وتوجد علاقة طرية بين العائد على حقوق الملكية ودرجة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ولم تثبت الدراسة وجود علاقة بين درجة الإلتزام بتلك المتطلبات وباقي خصائص الشركات. وأظهرت الدراسة أن هنالك إختلاف في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية، بين المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، بينما لا يوجد تفاوت بين الفئتين في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح عليها في تعليمات هيئة الأوراق المالية.

دراسة أبو نصار والذنيبات (٢٠٠٥)، فقد هدفت إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام ١٩٩٨ والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين. كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية إتخاذ القرار من قبل مستخدمي البيانات المالية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أجماع كل من المدققين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، كما أظهرت النتائج أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة، وأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين في تقييم أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

دراسة الرزين (٢٠٠٧)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار كمية الافصاح كدلالة لجودة الإفصاح في التقارير المالية السنوية من قبل الشركات السعودية. وتم اختبار كل من الافصاح الاجباري والافصاح الاختياري، وتم تقسيم الإفصاح الاجباري الى عينات فرعية وهي الشركات التي توسعت بالإفصاح الاجباري والشركات التي لا توجد لها علاقة بمتطلبات الافصاح. وهدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين المتغيرات (حجم الشركة، انجاز الشركة، وضع ديون الشركة، ملكية الحكومة في الشركة، نوع شركة تدقيق الحسابات، إدراج الشركة في السوق المالي، نوع القطاع). وكانت اهم نتائج هذه الدراسة أن درجة الالتزام بمتطلبات الافصاح ذات دلالة احصائية منخفضة كلما أرتفعت نسبة ملكية الحكومة في الشركات، كما أن الشركات التي يتم تدقيق حساباتها من قبل شركات تدقيق محلية تلتزم بمتطلبات الإفصاح أفضل من شركات

تدقيق المرتبطة بالشركات التدقيق الدولية. وبينت الدراسة أن نسبة الرفع المـــالي ذات ارتبـــاط ايجابي بمستوى الافصاح الاجباري، بينما مجموع حقوق الملكية ارتبطـــت إيجابيـــا بالافـــصاح الاختياري.كما تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من متغير الإدراج في السوق ومتغير العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح سواء كان الإفصاح الإجباري او الإختياري.

دراسة صوالحة (٢٠٠٨)، حيث هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح المحاسبي فـــي الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، بالإضافة إلـــى إختبـــار تـــأثير المتغيرات المستقلة (الخصائص المرتبطة بأداء الشركة والتي تمثلت بالعائد علـــى الموجـــودات، والعائد على حقوق الملكية، والخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل بها الشركة والتـــي تمثلـــت بالسوق المدرجة به الشركة، وطبيعة نشاط الشركة، والخصائص المرتبطة بالشركة والتي تمثلت بقيمة الشركة، وحجم الشركة، وحجم مكتب التدقيق، ومعدل المديونية، ونسبة مساهمة المـــستثمر المؤسسي، وطبيعة رأي المدقق) على مستوى الإفصاح. وقام الباحث بإستخدام نموذج اســـتاندر آند بور (Standard and Poor's) للإفصاح لقياس مستوى الإفصاح، وتكّونت عينة الدراســـة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٦. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح بلغ ٥٠,٨٧%، وعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة على مستوى الإفصاح المحاسبي.

٣-٣ : ملخـــص الدراســـات الســـابقة

يوضح الجدول رقم (١) ملخص لبعض الدراسات السابقة التي تم التطرق إليهـا فـي هـذا الفصل، حيث يبين الجدول أسم الباحث وسنة نشر الدراسة والدولة التي تم بها الدراســة وعــدد البنود الإفصاح التي تكوّن منها مؤشر الإفصاح وبالإضافة إلى متغيرات الدراسة والنتائج.

الجدول (١) ملخص الدراسات السابقة

البـــاحـــث	السنة	الدولـــة	عدد بنود الإفصـــاح	المتغيـــرات	النتـــائـــج
أ- الـدراسـات الأجنبيـة					
Cerf	١٩٦١	أمريكا	٣١	حجـــم الـــشركة، عـــدد المـــساهمين، الإدراج فـــي السوق المالية.	إرتباط موجبة بين مستوى الإفصاح وكل من الخصائص الثلاثة للشركة.
Singhvi & Desa	١٩٧١	أمريكا	٣٤	حجـــم الـــشركة، عـــدد المـــساهمين، الإدراج فـــي السوق المالية، هامش الربح، معدل العائـــد علـــى حقـــوق الملكية، حجم شركة التدقيق.	توجد علاقة بين مستوى الإفصاح وكل مـــن حجم الشركة وعدد المساهمين والإدراج فـــي السوق المالي وحجم شركة التدقيق وهـــامش الربح ومعدل العائد على حقوق الملكية.
Buzby	١٩٧٥	أمريكا	٣٩	حجم الشركة، إدراج الشركة في السوق المالي الأمريكي.	مستوى الإفصاح يرتبط بعلاقة موجبـــة مـــع حجم الشركة.
Chow and Wong	١٩٨٧	المكسيك	٢٤	حجم الشركة، درجة الرفـــع المالي، نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول.	الإفصاح المالي الاختياري يـــرتبط طرديـــاً بحجم الشركة فقط.
Wallace et. al.	١٩٩٤	أسبانيا	٧٩	حجم الشركة، هيكل التمويلي، نسبة السيولة، معدل العائـــد، نسبة الربحية، طبيعة النشاط، القيد بسوق الأوراق المالية، المدقق الخارجي.	علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح وكل من حجم الشركة وبين قيد الشركة بسوق الأوراق المالية.
Owusu-Ansah	٢٠٠٠	زمبابوي	٢١٤	حجم الشركة، هيكل الملكية، عمر الشركة، شركات متعددة الجنسيات، معدل الربحيـــة، نسبة السيولة، طبيعة النشاط، حجم شركة التدقيق.	علاقة إيجابية لحجم الشركة وهيكل الملكيـــة وعمر الشركة وشركات متعـــددة الجنـــسيات ومعدل الربحية مع مستوى الإفصاح.

الباحث	السنة	الدولة	حجم العينة	المتغيرات	النتائج
Ali et. al.	٢٠٠٤	الهند، باكستان، بنغلادش	١٤	حجم الشركة، الرفع المالي، الشركات متعددة الجنسيات، حجم مكتب التدقيق، نسبة الربحية.	يوجد تأثير لحجم الشركة ونسبة الربحية والشركات متعدد الجنسيات على درجة الإلتزام بالمعايير المحلية للإفصاح.
Yeoh	٢٠٠٥	نيوزيلندا	٤٩٥	---	إلتزام عالي بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن سوق الأوراق المالية.
Tsamenyi et. al.	٢٠٠٧	غانا	٣٦	هيكل الملكية، توزيع الأسهم، حجم الشركة، الرافعة المالية.	هيكل الملكية وتوزيع الأسهم وحجم الشركة ذات تأثير هام على مستوى الإفصاح.
Aljifri	٢٠٠٨	الامارات العربية المتحدة	٧٣	نوع القطاع، حجم الشركة، نسبة المديونية، الربحية.	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بالنسبة لنوع القطاع.
Samaha and Stapleton	٢٠٠٨	مصر	٣٧	التعليم، تدريب المحاسبين، حجم تداول أسهم الشركة، نوع الصناعة، الحالة القانونية للشركة.	توجد علاقة بين مستوى الإفصاح وحجم تداول اسهم الشركة.
ب - الدراسات العربية					
غرايبة والنبر	١٩٨٧	الأردن	٣٦	اجمالي الأصول، العائد على حقوق الملكية، عدد المساهمين.	توجد علاقة طردية بين مستوى الإفصاح وإجمالي أصول الشركة وعدد المساهمين.
الجيوسي وغرايبة	١٩٩٠	الأردن	٣٣	التذبذب في أسعار أسهمها في السوق.	العلاقة بين نسبة الإفصاح في تقرير الشركة وتذبذب سعر سهمها في السوق المالي علاقة ضعيفة.
مطر	١٩٩٣	الأردن	٢٩	---	الشركات المساهمة العامة تلبي بشكل عام الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبه أصول المحاسبة الدولية.
خشارمة	١٩٩٩	الأردن	٥٦	حجم الأصول، حجم المبيعات، نسبة المديونية، نسبة السيولة، طبيعة النشاط.	توجد علاقة بين كل من نسبة السيولة ونسبة المديونية وطبيعة النشاط ومستوى الإفصاح.
حميدات	٢٠٠٤	الأردن	٩٥	حجم الشركة، عدد المساهمين، العائد على حقوق الملكية، عمر الشركة في الصناعة، حجم المديونية.	توجد علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبة الدولية، وتوجد علاقة طرية بين العائد على حقوق الملكية ودرجة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.
الرزين	٢٠٠٧	السعودية	---	حجم الشركة، انجاز الشركة، نسبة الرفع المالي، نسبة	توجد علاقة بين نوع شركة تدقيق الحسابات ونسبة ملكية الحكومة في الشركة ونسبة الرفع

				ملكية الحكومة في الـشركة، نوع شركة تدقيق الحسابات، إدراج الشركة فـي الـسوق المالي، نوع القطاع	المالي ومستوى الإفصاح.
صوالحة	٢٠٠٨	الأردن	١٠٠	العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، الـسوق المدرجة به الشركة، طبيعـة نشاط الشركة، حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق، معـدل المديونية، نـسبة مـساهمة المستثمر المؤسسي، طبيعـة رأي المدقق.	عدم وجـود علاقـة ذات دلالـة إحـصائية للمتغيرات المستقلة على مستوى الإفـصاح المحاسبي.

٣-٤ : مـــا يميز هذه الدراســـة

تركز هذه الدراسة على قياس مستوى الإفصاح في المعلومـــات الـــصادرة عـــن الـــشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لدى قطاعي الـــصناعة و الخـــدمات وفقـــاً لتعليمات هيئة الأوراق الماليـــة رقـــم (٥٣) لـــسنة ٢٠٠٤ والتـــي يعمـــل بهـــا إعتبـــاراً مـــن ٢٠٠٤/٠٣/٠١. وبالأضافة إلى تحديد مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة بتعليمـــات هيئـــة الأوراق المالية خلال فترة الدراسة (الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦)، أي ما قبـــل إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية وما بعد إصدار هذه التعليمات لبيان مـــدى التحـــسن فـــي مستوى الإفصاح. كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات التي أجريت عن هذا الموضـــوع بأنهـــا أدخلت أبعاداً جديدة، مثل معدل دوران إجمالي الأصول ومعدل العائد على الإســـتثمار وطبيعـــة النشاط وتأثيرها على مستوى الإفصاح.

٣-٥ : محددات الدراسة

١- لم يتمكن الباحث من الحصول على جميع التقارير الماليـــة لجميـــع الـــشركات المـــساهمة المدرجة في سوق عمان المالي لفترة الدراسة الممتدة من ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٠٦.

٢- لم يتم الأخذ بعين الأعتبار الأهمية النسبية للبنود الواردة في تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية من قبل مستخدمي القوائم المالية.

٣- تقتصر هذه الدراسة على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي وتـــم استثناء قطاعي البنوك والتأمين وذلك لخصوصية بنود الإفصاح في هذين القطاعين وبالإضـــافة إلى خضوعهما لرقابة جهات رقابية متخصصة مثل البنك المركزي وهيئة التأمين الأردنية.

الفصـــل الرابـــع
التشريعـــات المتعلقـــة بالإفصـــاح

٤ - ١ : المقـــدمـــة

بدأ إنشاء الشركات المساهمة العامة في الأردن منذ بداية الثلاثينيات فـــي القـــرن العـــشرين، حيث تم تأسيس ثلاث شركات كبرى في تلك الفترة هي البنك العربي عام ١٩٣٠ كأول شـــركة مساهمة عامة في الأردن وشركة التبغ والسجائر عام ١٩٣١ وشركة الكهرباء عام ١٩٣٨. وقد أخذ الجمهور الأردني يكتتب في أسهم هذه الشركات والتعامل بها منذ ذلك التاريخ، كمـــا تـــوالى تأسيس الشركات المساهمة العامـــة ليـــصل إلـــى ٢٦٢ شـــركة عـــام ٢٠٠٨ (هيئـــة الاوراق المالية،٢٠٠٩).

وفي غياب سوق منظم لتداول للأوراق المالية فقد كان التعامل بها يتم من خلال مكاتب غيـــر متخصصة أو ما يسمى بأدبيات الأسواق المالية بالسوق غير المنظم. ومع إزدياد أعداد الشركات المساهمة العامة وتوسع الحكومة في إصدار أدوات الدين العام، إتضحت الحاجة إلى إنشاء سوق منظم حيث دعت لذلك خطط التنمية المتعاقبة. وقد تبع ذلك جهود كبيرة ودراسات عدة مما أثمر عن تأسيس سوق عمان المالي بموجب القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦ حيث بدأ أول يوم عمـــل فعلي له كسوق منظم للأوراق المالية في ١٩٧٨/٠١/٠١ ، وكان من أهم أهدافه تنمية المدخرات الوطنية عن طريق الإستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الـــوطني، إضافة إلى تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بطريقة تكفل سلامة هذا التعامـــل وسهولته وسرعته. وكان سوق عمان المالي يقوم بدورين رئيـــسيين هـــامين همـــا دور الهيئـــة الرقابية على سوق رأس المال، ودور البورصة التقليدية للأوراق المالية.

ولقد خطا سوق عمان المالي منذ إنشائه خطوات هامة على صعيد سوق رأس المال المحلي حيث حقق تقدماً كبيراً في تحقيق أهدافه التي وضعت له مما جعله يحتل مكانة مرموقة بين الأسواق الناشئة في المنطقة وفي العالم، وفي شهر أيار من عام ١٩٩٧ صدر قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ والذي بدأ بصدور مرحلة إعادة هيكلة وإصلاح سوق رأس المال الوطني، وتم بموجبه إنشاء ثلاث مؤسسات بدلاً من سوق عمان المالي، كما تم فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي في سوق رأس المال الوطني.

وفيما يتعلق بالتطور الكمي لسوق الأوراق المالية فقد أرتفعت القيمة السوقية من ٢٨٦ مليون دينار في عام ١٩٧٨ لتصل إلى ٢٥,٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨. ومن حجم تداول مقداره ٩,٧ مليون دينار عام ١٩٧٨ إلى ٢٠,٣ مليار دينار في عام ٢٠٠٨ . وبالنسبة لعدد الشركات المدرجة فقد أرتفع عددها من ٦٦ شركة في عام ١٩٧٨ إلى ٢٦٢ شركة في عام ٢٠٠٨. وقد وصلت نسبة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في عام ٢٠٠٨ إلى ما يقارب ٢٢٦,٣% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تتجاوز المعدل القائم في الأسواق الناشئة.(بورصة عمان، ٢٠٠٩).

شهد الأردن العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة السابقة والقيام بمواكبة الإصلاح المالي والاقتصادي في جميع المجالات، حيث ساهمت هذه التطورات إلى إصدار العديد من التشريعات الإستثمارية والاقتصادية، حيث ساهمت هذه التشريعات في توفير المناخ للاستثمار بتوفير المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات المختلفة. وقد تضمنت هذه التشريعات العديد من الجوانب المهمة التي تتضمن طبيعة المعلومات والبيانات الواجب الإفصاح عنها وحجمها ومواعيد الإفصاح عنها أو من حيث ما يتعلق بضمان صحة ودقة المعلومات المنشورة والرقابة عليها من خلال تنظيم العلاقة بين مدققي الحسابات والشركات المساهمة العامة. حيث ورد في قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ بأنه يجب على الشركات المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة.

وقد ساهم تبني الأردن للمعايير المحاسبة الدولية في تطور وتحسن مستوى الإفصاح، "حيث تعتمد التشريعات الوطنية على المعايير الدولية لتحقيق التقارب في تطبيق هذه المعايير والتي تتعلق بالإفصاح، "حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية التشريعات الوطنية في رفع مستوى الإفصاح في الشركات المحلية " (بني خالد، ٢٠٠٣، ص ٥٦).

يتميز الأردن بوجود مناخ إستثماري جاذب من خلال حزمة من الحوافز والإعفاءات لتشجيع الإستثمار وحرية إنتقال رؤوس الأموال، وبالإضافة لتوفير عدد من المناطق الحرة والمدن الصناعية المؤهلة التي تتمتع ببنية تحتية كاملة ونظام إتصالات على مستوى عال، كما يتمتع بموارد بشرية مؤهلة ومنافسة. حيث تم صدور قانون تشجيع الإستثمار عام ٢٠٠٣ وذلك بهدف تشجيع زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وتعزيز الإستثمار المحلي لإيجاد فرص

وظيفية جديدة وزيادة الصادرات الوطنية والحاجة إلى نقل التكنولوجيا (مؤسسة تشجيع الأستثمار، ٢٠٠٩).

أما بالنسبة إلى التشريعات المتعلقة بالسوق المال الأردني فقد أولى المشرع أهمية كبيرة، حيث صدر قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ ومن ثم صدور قانون الأوراق المالية الجديد رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٣ وتم من خلال هذا القانون صدور تعليمات الإفصاح.

في ظل العولمة ونتائجها التي حدثت على صعيد العالم والتقدم الكبير في مجال ثورة الأتصالات والمعلومات وإنهيار الحواجز بين دول العالم، إضافة لإلتزام العديد من الدول بتطبيق المعايير العالمية في مختلف المجالات، فقد أدى ذلك إلى بروز تحديات كبيرة أمام دول العالم وخاصة النامية منها لإعادة تقييم وترتيب أوضاعها ضمن هذه المعطيات والظروف الجديدة. وقد حدا ذلك بأغلب هذه الدول إلى تطبيق برامج مكثفة لإعادة هيكلة اقتصادياتها وأجراء إصلاحات تشريعية وهيكلية لمواكبة هذه التغيرات وإستيعاب التطورات التي حدثت على صعيد العالم. وقد أدرك الأردن منذ البداية حجم تحديات هذه المرحلة كما إلتزم بالعولمة وبتحرير الأقتصاد ودمجه في الأقتصاد العالمي، وبدأ بإتخاذ خطوات هامة كان من أهمها إصدار العديد من التشريعات الاقتصادية، وتنفيذ العديد من الإجراءات والقرارات للنهوض بالاقتصاد وبمؤسسات الوطن (هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٩).

وقد كان من أهم التشريعات الاقتصادية والخطوات التي تم إتخاذها، إصدار قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧، الذي هدف إلى إحداث نقلة نوعية هامة في تاريخ سوق رأس المال الوطني.

وفيما يلي أهم جوانب الإفصاح في التشريعات الأردنية والتي وردت في قانون الشركات الأردني وقانون سوق عمان المالي وقانون هيئة الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وتعليمات إدراج الأوراق المالية.

٤ - ٢ : قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة١٩٩٧ وتعديلاته

تضمن قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته لعام ٢٠٠٢ علـــى تـــوفير متطلبات الإفصاح للشركات المساهمة العامة وذلك من خلال العديد من النـــصوص القانونيـــة، حيث تشير العديد من مواد القانونية إلى موضوع الإفصاح عن أوضاع الشركة سواء ما يتعلـــق بالأوضاع المالية والإدارية لتلك الشركات والتأكيد على دور مجلس الإدارة على إعـــداد ونـــشر البيانات المالية، وفيما يلي المواد التي تتطرقت إلى موضوع الإفصاح :

المادة (١٤٠) واجبات مجلس الإدارة :

أ- يترتب على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:

١. الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة.

٢. التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.

ب- يزود مجلس الإدارة المراقب بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عليها في الفقـــرة (أ) من هذه المادة قبل موعد المحدد لإجتماع الهيئة العامة للشركة بمـــدة لا تقـــل عـــن واحـــد وعشرين يوماً.

المادة (١٤١) نشر الميزانية العامة للشركة :

على مجلس الإدارة للشركة المساهمة العامة أن ينشر الميزانية العامـــة للـــشركة وحـــساب أرباحها وخسائرها وخلاصة وافية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الـــشركة خلال مدة لا تزيد ثلاثين يوماً من تاريخ إنعقاد الهيئة العامة.

المادة (١٤٢) التقارير المالية :

يعد مجلس إدارة الشركة المساهمة الهامة تقريرا ً كل ستة أشهر يتـــضمن المركـــز المـــالي للشركة ونتائج أعمالها، وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والإيـــضاحات المتعلقـــة

بالبيانات المالية مصادقا ً عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوما ًمن انتهاء المدة.

المادة (١٤٣) نفقات وأجور وامتيازات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

أ- يضع مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة في مركزها الرئيسي قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لإجتماع الهيئة العامة للشركة كشفا ً مفصلا ً لاطلاع المساهمين يتضمن البيانات التالية ويتم تزويد المراقب بنسخة منها:

١. جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة خلال السنة أجور وأتعاب ورواتب وعلاوات ومكافآت وغيرها.
٢. المزايا التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية كنفقات سفر وإنتقال داخل المملكة وخارجها.
٣. التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة والجهات التي دفعت لها.
٤. بيان بأسماء أعضاء أعضاء مجلس الإدارة وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم ومدة عضويته.

ب- يعتبر كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة مسئولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لاطلاع المساهمين عليها.

كما تطرق قانون الشركات الأردني إلى دور مدقق حسابات الشركة المساهمة العامة في تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية. وفيما إذا كانت البيانات المالية معدة وفقا ً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة. وقد تم الإشارة إلى رأي المدقق في البيانات المالية للشركة في العديد من النصوص القانونية منها:

حيث نصت المادة ١٨٤ الفقرة (أ) على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المتعمدة.

المادة (١٩٥) تقرير مدقق الحسابات :

أ- مع مراعاة أحكام قانون مهنة تدقيق الحسابات المعمول به وأي قانون أو نظام آخر له علاقة بهذه المهنة، يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات ما يلي:

١. أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء علمه.

٢. أن الشركة تمسك حسابات وسجلات ومستندات منظمة وأن بياناتها المالية المعدّة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وتمكن من أظهار المركز المالي للشركة.

٣. ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية بصورة عادلة، وأن الميزانية وبيان الأرباح والخسائر متفقة مع القيود والدفاتر.

٤. أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات الشركة تعتبر كافية برأيه لتشكل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً.

٥. أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للهيئة العامة تتفق مع قيود الشركة وسجلاتها.

٦. المخالفات لأحكام هذا القانون أو لنظام الشركة الواقعة خلال السنة موضوع التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه أو يتوجب عليه معرفتها بحكم واجباته المهنية.

ب- على مدقق الحسابات أن يبدي رأيه النهائي في الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر للشركة بإحدى التوصيات التالية :

١. المصادقة على ميزانية الشركة وحساب أرباحها وخسائرها وتدفقها النقدية بصورة مطلقة.

٢. المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدفقاتها النقدية مع التحفظ بيان أسباب هذا التحفظ وأثره المالي على الشركة.

٣. عدم المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدفقاتها النقدية، وردها إلى مجلس الإدارة وبيان الأسباب الموجبة لرفضه التوصية على الميزانية.

٤-٣ : قانــون ســوق عمــان المــالي

مع إزدياد أعداد الشركات المساهمة العامة وقيام المتعاملين بشراء وبيــع الأســهم ظهــرت الحاجة لإنشاء سوق ينظم تداول الأسهم بين المتعاملين، مما أدى إلى تأسيس سوق عمان المــالي بموجب القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦، وقد قام السوق ببدء أعماله كسوق مالي بتاريخ ١٩٧٨/٠١/٠١، وتلتزم بورصة عمان بتوفير مبادئ العدالة والشفافية والكفاءة والسيولة، حيــث تسعى البورصة إلى توفير بيئة سليمة وصحية لتداول الأوراق المالية وترســيخ أســس التــداول السليم والعادل، وحماية المتعاملين في سوق رأس المال. وللقيام بذلك قامــت بورصـــة عمــان بتطبيق أنظمة وتعليمات تتماشى مع المعايير العالمية .

وكان من أهم أهدافه تنمية المدخرات الوطنية عن طريق الإستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الأقتصاد الوطني، وكما يهدف سوق عمان المالي إلى تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية، والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته بما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المدخرين، وبالاضافة إلى توفير الإحصائيات والمعلومات اللازمة، حيث حدد القانون الجوانب المهمة وكانت كما يلي :

أ- إلتزام الشركات بإدراج أسهمها في السوق المالي

نص قانون سوق عمان المالي على إلزام جميع الشركات المساهمة العامــة التــي بلــغ رأس مالها المدفوع مائة الف دينار على الأقل أن تطلب قبول أسهمها في السوق المالي، شــريطة أن تكون تلتزم بميزانيات سنتين متتاليتين وللجنة إدارة السوق أن تقرر قبول أو رفض الطلــب فـــي ضوء الأنظمة والتعليمات التي تصنعها لتنظيم قبول الأوراق المالية.

ب- حصر التعامل بالأوراق المالية بالسوق عمان المالي

حيث يهدف حصر التعامل بالأوراق المالية في سوق عمان المالي إلى ضمان تمتــع جميــع المتعاملين بالأوراق المالية بنفس الشروط والمعلومات التي تتعلق بالأســهم ومنــع حــدوث أي تلاعب بتداول الأوراق المالية في سوق عمان المالي.

ج- إلتزام الأعضاء والوسطاء بتقديم المعلومات والإحصائيات

ألزم القانون جميع الشركات الأعضاء والوسطاء الماليين تقديم الإحصائيات والمعلومات ونشرها، حيث تتولى هيئة الأوراق المالية بالإشراف على المعلومات المنشورة من قبل الشركات المدرجة والتأكد من صحتها ودقتها.

٤ - ٤ : هيئة الأوراق المالية

هيئة الأوراق المالية هي هيئة حكومية رقابية منظمة لسوق رأس المال أنشئت بموجب قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ ، وهي الهيئة الرقابية المنظمة لسوق رأس المال الوطني. وهي هيئة رسمية لها شخصية إعتبارية وتتمتع باستقلال مالي وأداري وترتبط برئيس الوزراء. وقد جاء إنشاؤها بهدف توفير المناخ الملائم لتحقيق سلامة التعامل في الأوراق المالية، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق الأوراق المالية وسوق رأس المال في المملكة، حماية حملة الأوراق المالية والمستثمرين والجمهور من الغش والخداع (هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٩).

تعمل الهيئة على تأمين الحماية للمستثمرين، وتطوير السوق وتطبيق تعليمات الإفصاح، ونشر ثقافة الإستثمار، والإرتقاء بأداء سوق رأس المال الوطني إلى مصاف أسواق رأس المال العالمية المتقدمة لتحقيق بيئة داعمة للادخار والإستثمار تتمتع بالشفافية والكفاءة وسيادة القانون وذلك من خلال العمل على عدة محاور أهمها : (هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٩).

١. إصدار التشريعات التي تساهم في تنظيم وتطوير سوق رأس المال وتساعد في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية.
٢. توفير الشفافية والإفصاح اللازمين في سوق الأوراق المالية، وتزويد المستثمر بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها عند إتخاذ قراره الإستثماري سواء كانت تتعلق بأداء الشركات المصدرة للأوراق أو بعملية التداول أو بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
٣. العمل على تطوير الخدمات المالية الضرورية في سوق رأس المال والنهوض بمستوى الخدمات الموجودة، ووضع الشروط اللازمة لتقديمها.
٤. تشجيع إنشاء صناديق الإستثمار المشترك ووضع التشريعات المناسبة لها مما يساهم في توفير الفرص الإستثمارية لصغار المستثمرين والإدارة الكفوءة للإستثمار، إضافة

لمرونتها الكبيرة ومقدرتها على تنويع إستثماراتها مما يقلل تعرضها للمخاطر بشكل عام.

٥. تطبيق المعايير الدولية في سوق رأس المال ومؤسساته، سواء المعايير المتعلقة بالإفصاح أو التداول الإلكتروني، أو بحفظ وتسوية أثمان الأوراق المالية إلكترونياً، والمعايير المحاسبية أو معايير التدقيق الدولية على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

٦. اعتماد معايير السلوك المهني للأعضاء والعاملين في الهيئة والبورصة والمركز.

٧. فرض العقوبات الرادعة بحق المخالفين ومرتكبي الأعمال المحظورة.

٨. توعية المستثمرين والجمهور بشكل عام بسوق رأس المال الوطني ومؤسساته، والإستثمار في الأوراق المالية.

٩. تلقي الشكاوي من الجمهور والمستثمرين والتحقيق فيه وإتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك إيقاع العقوبات على من يخالف أحكام القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

١٠. تعزيز الأجهزة الرقابية على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة والرقابة اليومية على التداول في بورصة عمان.

١١. توفير التدريب المستمر لكادر الهيئة والعاملين في البورصة والمركز، والإرتقاء بمستواهم العلمي والمهني، إضافة إلى الإهتمام بتدريب العاملين في شركات الخدمات المالية والمرخص لهم والمعتمدين الماليين، والتركيز على رفع كفاءتهم العلمية والمهنية.

٤ - ٥ : قانــون الأوراق الماليــة رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢

شهدت سوق رأس المال في الأردن نمواً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضــية، وكــان أول قانون للأوراق المالية هو القانون رقم (٢٣) لــسنة ١٩٩٧، ونتيجــة التطــورات الاقتــصادية والتشريعية على المستويين المحلي والدولي تم تعديل القانون السابق بالقانون رقــم (٧٦) لــسنة ٢٠٠٢، وقد جاء قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ بهدف تعزيز إعادة هيكلة ســوق رأس المال حسب المعايير العالمية والعمل على زيادة شفافية الإفصاح، وتوفير الخدمات الماليــة الضرورية ورفع سوية الموجود منها تعزيزا ً لمبدأ حماية المــستثمر وتــوفير المنــاخ الملائــم للإستثمار في الأوراق المالية (صيام والمهندي،٢٠٠٧). وكان من أبرز ملامح هذا القانون إيلاء الإفصاح أهمية كبرى، وذلك تاكيدا ً لاهمية الإفصاح في حماية المستثمر وتعزيز مناخ الإستثمار وسلامة التعامل.

وقد تضمن الفصل الخامس من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ عدة مواد تتعلق بالإفصاح، ومن أهم هذه المواد ما يلي :

المادة (٤١) الفقرة (أ) تقوم الهيئة بمراجعة نشرة الإصدار والمعلومات المرفقة بها وفق أحكام المواد (٣٤) و(٣٥) و(٣٧) من هذا القانون لتحديد فيما إذا كانت هذه النشرة تحقق متطلبات هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه، ولهذه الغاية ينظم المجلس جلسات سماع أقوال لتقييم صحة ودقة وكفاية المعلومات التي تم تقديمها إليها.

المادة (٤٣) الفقرة (أ) على كل مصدر أن يقدم إلى الهيئة، ووفقا ً للتعليمات التي يــصدرها المجلس، التقارير الدورية المبينة أدناه وأن يقوم بنشرها:-

١ . تقرير سنوي، يتضمن البيانات المالية مصدقة من مدقق حسابات قانوني خلال تسعين يوما من تاريخ انتهاء سنته المالية.

٢ . تقرير نصف سنوي يقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء نصف سنته المالية.

٣ . تقرير عن نتائج أعماله الأولية بعد قيام مدقق حسابات قانوني بإجراء عملية المراجعــة الأولية لها، وذلك خلال خمسة وأربعين يوما ً من انتهاء سنته المالية حدا أعلى.

٤ . تقرير يتعلق بانتخاب مجلس الإدارة أو هيئة المديرين وأي تغيير في تشكيلة أو هوية أعضاء أي منهما.

ب- للمجلس تنظيم شكل ومحتوى التقارير الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة على أن يحدد فيها الأشخاص الذين يتعين عليهم التوقيع عليها مع الأخذ بعين الإعتبار إمكانية اعتماد التقارير المقدمة بصورة إلكترونية.

ج- يجوز نشر التقارير المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في صحيفة يومية محليـــة أو بواسطة وسائل البريد الخطي أو الإلكتروني لعنوان كل من حملة الأوراق المالية أو بواسطة أي وســيلة أخـــرى تعتمـــدها الهيئـــة وفـــق أحكـــام التعليمـــات التـــي يـــصدرها المجلـــس.

د- على كل مصدر إصدار بيان علني بأي معلومة جوهرية فور علمه بها وتزويد الهيئة بها.

المادة (٤٤) تحدد التعليمات التي يصدرها المجلس الأشخاص الذين يتوجب عليهم إعلام الهيئة عما يملكونه أو يقع تحت تصرفهم من الأوراق المالية من أي إصدارات لحـــسابهم الشخـــصي أو لحسابات تحت تصرفهم.

وقد أشارت المادة (٨) الفقرة (أ) من قانون الأوراق المالية رقـــم (٧٦) لـــسنة ١٩٧٦ إلـــى الأعمال والصلاحيات الرئيسة التي تتولاها هيئة الأوراق المالية، حيث نصت المادة (٨) على أن الهيئة تهدف إلى تحقيق ما يلي:-

١. حماية المستثمرين في الأوراق المالية.
٢. تنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل العدالة والكفاءة والشفافية.
٣. حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها .

أما الفقرة (ب) من المادة (٨) فقد نصت على أن الهيئة تمـــارس الـــصلاحيات الرئيـــسة التالية: -

١. تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها.
٢. ضمان إفصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والمتعلقة بالإصدارات العامة للأوراق المالية.
٣. تنظيم ومراقبة الإفصاح بما في ذلك التقارير الدورية التي يعدها المصدرون.
٤. تنظيم شؤون الترخيص والاعتماد ومراقبة إعمال المرخص لهم والمعتمدين في سوق رأس المال.
٥. تنظيم ومراقبة السوق وأسواق تداول الأوراق المالية.
٦. تنظيم المركز ومراقبته.
٧. تنظيم صناديق الإستثمار المشترك وشركات الإستثمار.

وقد حظي الإفصاح بإهتمام كبير في قانون الأوراق المالية، حيث تم إدراج باب خاص متعلق بالإفصاح، فقد تحدثت المواد (٣٤ -٤٦) عن واجبات الشركات المتعلقة بتقديم وإعداد المعلومات والبيانات. ولأهمية الإفصاح قامت هيئة الأوراق المالية في عام ١٩٩٨ بإصدار تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توفرها في مدققي الحسابات، وبدأ العمل بها إعتباراً من تاريخ ٠١/٠٩/١٩٩٨.

٤ - ٦ : تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية

سعت هيئة الأوراق المالية لتعزيز الإفصاح وذلك عن طريق توفير المعلومات الضرورية اللازمة للمستثمرين وتحقيق العدالة وحماية المستثمرين، قامت عام ٢٠٠٤ بإصدار تعليمات جديدة للإفصاح سميت " تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ " ويعمل بها إعتباراً من ٢٠٠٤/٠٣/٠١، وجاءت هذه التعليمات تجسيداً لرفع مستوى الشفافية في المعلومات الصادرة عن الشركات وحماية المستثمرين من أي معلومات مضللة أو ناقصة، حيث تضمنت المادة (٤) من الإفصاح أن على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد التقرير السنوي للشركة وتزويد الهيئة به خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والذي يجب أن يتضمن ما يلي :-

أ - كلمة رئيس مجلس الإدارة .

ب- تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

١. وصف أنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الإستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.
٢. وصف الشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها.
٣. بيان أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل منهم.
٤. بيان أسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة، وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.
٥. الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسة وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.
٦. درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكل ١٠% فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.
٧. وصف لأي حماية حكومية أو إمتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسرى عليها ذلك، ووصف لأي براءات إختراع أو حقوق إمتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.

٨. وصف لأي قرارات صادر عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثــر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية، والإفصاح عــن تطبيــق الشركة لمعايير الجودة الدولية.

٩. الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفــيها وفئات مــؤهلاتهم وبــرامج التأهيل والتدريب لموظفــي الشركة.

١٠. وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها.

١١. الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصفٌ للأحداث الهامة التــي مرت على الشركة خلال السنة المالية.

١٢. الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال الــسنة الماليــة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.

١٣. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافــي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقــل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك.

١٤. تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.

١٥. التطورات المستقبلية الهامة بما فــي ذلك أي توسعات أو مــشروعات جديــدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتــائج أعمال الشركة.

١٦. مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/ أو مستحقة له.

١٧. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي مــن أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفــيذية وأقــاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة.

١٨. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كــل مــن رئــيس وأعــضاء مجلــس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفــيذية خلال السنة المالية بما فــي ذلــك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كــأجور وأتعــاب ورواتــب ومكافــآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات ســفر وانتقــال داخــل المملكــة وخارجها.

١٩. بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.

٢٠. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف فـــي الشركة أو أقاربهم.

٢١. مساهمة الشركة فـــي حماية البيئة و خدمة المجتمع المحلي.

ج - البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي :

١. الميزانية العامة.
٢. حساب الأرباح والخسائر.
٣. قائمة التدفق النقدي.
٤. بيان التغيرات فـــي حقوق المساهمين.
٥. الإيضاحات حول البيانات المالية.

د - تقرير مدققي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بإن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذه التعليمات .

هـــ ١. إقرار من مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

٢. إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعّال في الشركة .

٣. إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا حرص المشرع الأردني في معظم تشريعاته وقوانينه على زيادة مستوى الإفصاح بحيث يتم عرض المعلومات بدرجة عالية من الشفافية والمصداقية، لما لها من تأثير في قرارات المستثمرين .

وقد إلزمت تعليمات هيئة الأوراق المالية في المادة (٥) على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مدققي الحسابات عليها وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافـية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي حسابات الشركة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من إنتهاء سنتها المالية.

كما نصت المادة (٦) الفقرة (أ) على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بتقرير نصف سنوي مقارن ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهرا ً من تاريخ انتهاء تلك الفترة.

ب- يجب أن يتضمن التقرير المشار إليه فـي الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي :-

١. الميزانية العامة.
٢. حساب الأرباح والخسائر.
٣. قائمة التدفق النقدي.
٤. بيان التغيرات فـي حقوق المساهمين.
٥. الإيضاحات حول البيانات المالية.
٦. تقرير مدقق حسابات الشركة والذي يتضمن انه قام بإجراء مراجعة للقيود والبيانات المالية وذلك وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذه التعليمات.
٧. ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها.

وقد تضمنت المادة (٨) على أن تقوم الشركة المصدرة إعلام الهيئة دون إبطاء بـأي وسـيلة تحقق السرعة المطلوبة و إصدار بيان علني فوراً عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصـة مـا يلي :-

أ - التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي :

١. موجودات الشركة.
٢. الإلتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلـة الأجـل وأي حجوزات على موجوداتها.
٣. هيكل رأس المال.

٤. التصنيف الائتماني للشركة إن وجد وأي تغيير يطرأ عليه.
٥. منتجات الشركة.
٦. التغيرات فـــي ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً فـــي السيطرة عليها.

ب- الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات، وتقييم مجلـــس الإدارة للأثر المتوقع لها على ربحية الشركة و مركزها المالي.

ج- العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها أثر مادي على أرباح الشركة أو مركزها المالي.

د- الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة.

هـــ- أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.

و- قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المـــصدرة مـــن قبلها بما فـــي ذلك القرارات المتعلقة بما يلي :

١. إصدار أوراق مالية جديدة، أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة.
٢. التغيرات فـــي الإستثمارات الرأسمالية أو فـــي غايات الشركة وأسواقها.
٣. الشروع فـــي الاندماج.
٤. توزيع الأرباح.
٥. شراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.
٦. التصفـــية الاختيارية.
٧. قرارات الهيئة العامة للشركة.
٨. الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.

ط- تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة واستقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام و شغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه، و قرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد في المجلس وتعيين مدير عام جديد للشركة ومؤهلاته.

ي- توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.

ك- الدعاوى التي أقامتها أو أقيمت عليها أو أي نزاعات قضائية أو عمالية والتي قد يكون لها أثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير واف عن تلك الدعاوي أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي.

٤ - ٧ : الإفصاحات الصادرة عن بورصة عمان

تلعب بورصة عمان دوراً هاماً في تزويد المستثمرين في البورصة بالمعلومات الدورية المتعلقة بالشركات المدرجة فيها حيث يتم إصدار العديد من المنشورات والتقارير تتضمن ما يلي:

١ . التقرير السنوي للبورصة

تقوم السوق المالية بإصدار تقرير سنوي يتضمن تحليلاً موجزاً عن الوضع الاقتصادي وإنعكاساته على السوق وأداء البورصات العالمية والعربية، وحركة التعامل في السوقين الأولية والثانوية ويتم توزيع هذا التقرير على الشركات المساهمة الأعضاء في السوق وعلى جميع الوزارات والمكتبات والمستثمرين.

٢ . دليل الشركات المساهمة العامة

يعتبر دليل الشركات المساهمة العامة من أهم ما يصدر عن السوق من نشرات تتعلق بموضوع الإفصاح المالي عن الشركات المساهمة العامة، ويشكل هذا الدليل مرجعاً تاريخياً موثقاً يوفر المعلومات والبيانات الأساسية عن أوضاع الشركات.

٣ . النشرة الإحصائية الشهرية

تتضمن هذه النشرة بيانات حركة التداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان وأهم المؤشرات الإحصائية الرئيسية لنشاط البورصة، وكذلك أهم البيانات اليومية لبورصة عمان والشركات الأكثر نشاطاً من حيث عدد الأسهم المتداولة، والرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية.

٤ . نشرة أسعار الأسهم

يصدر السوق المالي نشرتي أسعار إحداهما يومية والأخرى أسبوعية، حيث تتضمن النشرة اليومية بيانات حول أسعار الأسهم وأحجام التعامل للشركات المتداولة والرقم القياسي لأسعار الأسهم القطاعية بشكل عام، وتتضمن أسعار الأسهم سعر الافتتاح وسعر الإغلاق وأعلى وأدنى سعر. وتتضمن النشرة الأسبوعية بيانات تجميعية لبيانات النشرة اليومية خلال أسبوع، مضافاً إليها بيانات متوسط السعر السوقي وحركة دوران السهم والقيمة الأسمية عدد أيام التداول لكل شركة.

٥ . خلاصة البيانات الإحصائية للسوق

يصدر السوق يومياً نشرة إحصائية تتضمن خلاصة أهم البيانات والمؤشرات عن نشاط السوق من حيث أحجام التعامل اليومية والشهرية والفترة الحالية من العام الحالي مع بيانات مقارنة لمثيلاتها خلال العام الماضي إضافة لبيانات متعلقة بالرقم القياسي لأسعار الأسهم.

٦ . التحليلات الأسبوعية والشهرية لنشاط السوق

تتضمن هذه التحليلات أهم المعلومات والبيانات المدعمة بالرسومات البيانية والتي توضح مستوى الأداء في السوق خلال الأسبوع أو الشهر وذلك من حيث حجم التداول ومعدلاته وعدد الأسهم المتداولة وعدد العقود المنفذة.

٧ . معلومات غير دورية

" يقوم السوق بالنشر الفوري للميزانيات والأوضاع المالية التي ترد إليه من الشركات، كما يقوم بالتعميم من خلال لوحات الإعلان وعلى الوسطاء عن أية أخبار يمكن أن يكون لها تأثير على أسعار الشركات المتداولة فيه وذلك مثل رسملة الأحتياطي الإجباري والأرباح المدورة وتوزيعها على شكل أسهم مجانية وغيرها من المعلومات" (طوقان، ١٩٩٥، ص ١٤-١٨).

٨ . معلومات عبر الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت

تقدم بورصة عمان عبر موقعها عبر الإنترنت معلومات تتعلق بحركة التداول اليومية للأسهم في البورصة، كما تقدم معلومات تجميعية حول مؤشرات أداء الشركات المدرجة في البورصة للفترة الحالية والفترات السابقة، ومعلومات حول البورصة وأية تعليمات تنظيم عمليات التداول والرقابة على الشركات.

الفصـــل الخـــامس
منهجية الدراسة والتحليـــل الإحصـــائي

٥ - ١ : المقـــدمـــة

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل متغيرات الدراسة وإختبار الفرضيات ومناقشة النتائج، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المختلفة، وقد تم تقسيم الفصل إلى أجزاء تتناول مجتمع الدراسة وعينة الدراسة ووصف خصائص عينة الدراسة والإحصاء الوصفي وإختبار التوزيع الطبيعي والتحليل الإحصائي لإختبار فرضيات الدراسة.

٥ - ٢ : مجتمـــع الدراســـة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة فـــي بورصـــة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها ١٥٨ شركة في نهاية ٢٠٠٢. وسيتم أستبعاد قطاعي البنوك والتأمين نظراً لأن متطلبات الإفصاح في هذه القطاعات محكومة بالعديد من القوانين الخاصة بهـــا والهيئات الرقابية التي تقوم بالإشراف عليها والتي لا تنطبق على الـــشركات المـــساهمة العامـــة الأخرى.

٥ - ٣ : عينـــة الدراســـة :

تتمثل عينة الدراسة بكافة الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان طيلة الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ (باستثناء قطاع البنوك والتأمين). على أن تتوافر فيها الشروط التالية :

١ - أن تتوفر بيانات الشركة اللازمة لإجراء الدراسة.

٢ - أن لا تكون الشركة في مرحلة أندماج أو إعادة تنظيم خلال فترة الدراسة.

٣ - أن لا تكون الشركة تمر بظروف غير عادية كتوقف النشاط أو التصفية.

٤ - أن يكون تأسيس الشركة قبل فترة الدراسة.

٥ - أن تكون الشركة مدرجة في السوق الأول أو السوق الثاني.

حيث بلغت عينة الدراسة ٧٣ شركة مدرجة في بورصة عمان وتمثل عينة الدراسة ما نسبته ٤٦,٢% من مجتمع الدراسة. حيث بلغت الشركات الصناعية ٤٩ شركة أي مانسبته ٦٧,١% من حجم العينة وبلغت الشركات الخدمية ٢٤ شركة أي مانسبته ٣٢,٩% من حجم العينة.

٥ - ٤ : وصف خصائص عينة الدراسة

شملت هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع، وفيما يلي الجدول الذي يوضح وصف خصائص المتغيرات المستقلة للمؤشرات المالية المستخدمة بالدراسة.

الجدول (٢)
الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة لفترة الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
إجمالي الأصول (مليون دينار)	٥١,٨٦٦	١٠٤,١٤٦	٠,٩٢٨	٥٩٦,٦٦٥
نسبة المديونية	٠,٣١٦	٠,٢١١	٠,٠٠٨.	٠,٩٤٢
نسبة السيولة	٣,٠٢٨	٢,٧٨٨	٠,٠٣١	١٨,٠٥٤
نسبة الربحية	٠,١٧٠	٠,٩٨٤	-٦,٩٤٣	٩,٥٠٨

يظهر من الجدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة لفترة الدراسة، حيث يعبر إجمالي الأصول عن حجم الشركة، ويلاحظ أن هناك تفاوت في إجمالي الأصول لعينة الدراسة، مما يدل على إن شركات عينة الدراسة تتوزع بين شركات كبيرة وصغيرة الحجم، حيث بلغ إجمالي الأصول كأعلى قيمة ٥٩٦,٦٦٥ مليون دينار وأدنى قيمة ٠,٩٢٨ مليون دينار.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة المديونية بالمتوسط لشركات عينة الدراسة قد بلغت ٣١,٦% تقريباً خلال فترة الدراسة وبإنحراف معياري ٠,٢١١، ويلاحظ أن متوسط نسبة المديونية هي نسبة عادية ومتوقعة رغم أن هناك شركات ذات مديونية منخفضة، حيث بلغت أدنى قيمة ٠,٠٠٨ وهناك شركات ذات مديونية عالية تتجاوز نسبة ٩٠% حيث بلغت أعلى قيمة ٠,٩٤٢ .

اما نسبة السيولة بالمتوسط لشركات عينة الدراسة قد تجاوزت ٣٠٠% خلال فترة الدراسة وبإنحراف معياري ٢,٧٨٨، ويلاحظ أن متوسط نسبة السيولة هي نسبة مرتفعة بالرغم من أن هناك شركات ذات سيولة منخفضة، حيث بلغت أدنى قيمة ٠,٠٣١ وأعلى قيمة بلغت ١٨,٠٥٤.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الربحية بالمتوسط لشركات عينة الدراسة قد بلغت ١٧% تقريباً خلال فترة الدراسة وبإنحراف معياري ٠,٩٨٤، ويلاحظ أن متوسط نسبة الربحية هي نسبة عادية ومتوقعة رغم أن هناك شركات ضخمة قد حققت خسائر تفوق ٦٠٠%، حيث بلغت أدنى قيمة ٦,٩٤٣ بالسالب وهناك شركات قد حققت أرباح تتجاوز نسبة ٩٠٠% حيث بلغت أعلى قيمة ٩,٥٠٨ .

أما بالنسبة للإحصاءات الوصفية للمتغيرات البيئية المحيطة بالشركة، فقد كان توزيع عينة الدراسة للمتغير المستقل (نوع السوق المدرجة فيه الشركة) على النحو التالي:

الجدول (٣)
توزيع عينة الدراسة حسب السوق المدرجة فيه الشركة

السوق المدرجة فيه الشركة	التكرار	نسبة التمثيل بعينة الدراسة
السوق الأول	٤٦	٦٣,٠%
السوق الثاني	٢٧	٣٧,٠%
المجموع	٧٣	١٠٠%

يلاحظ من الجدول السابق إن الشركات المدرجة في السوق الأول قد شكلت ما نسبته ٦٣,٠% من عينة الدراسة، وقد بلغت الشركات المدرجة في السوق الثاني ما نسبته ٣٧,٠% من عينة الدراسة. مما يدل على أن عينة الدراسة كانت موزعة بين الشركات المدرجة بالسوقين الأول والثاني بشكل نسبي وإمكانية عينة الدراسة على تفسير وتعميم النتائج على الشركات المدرجة بالسوقين الأول والثاني.

أما المتغير المستقل (طبيعة النشاط) فقد كان موزعاً على النحو التالي :

الجدول (٤)
توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة النشاط

طبيعة النشاط	التكرار	نسبة التمثيل بعينة الدراسة
الصناعة	**٤٩**	%٦٧,١
الخدمات	**٢٧**	%٣٢,٩
المجموع	**٧٣**	%١٠٠

يلاحظ من الجدول السابق أن عينة الدراسة والبالغة ٧٣ شركة كانت موزعة بين شركات صناعية وشركات الخدمات، حيث بلغت نسبة تمثيل الشركات الصناعية ما نسبته ٦٧,١% من مجتمع الدراسة، وشكلت شركات الخدمات مانسبته ٣٢,٩% من عينة الدراسة.

أما المتغير المستقل (حجم مكتب التدقيقBig 4) فقد كان توزيع هذا المتغير على النحو التالي:

الجدول (٥)
توزيع عينة الدراسة حسب حجم مكتب التدقيق

حجم مكتب التدقيق	التكرار	نسبة التمثيل بعينة الدراسة
مكتب تدقيق كبير(Big 4)	**٢٥**	%٣٤,٢
مكتب تدقيق صغير(Non-Big 4)	**٤٨**	%٦٥,٨
المجموع	**٧٣**	%١٠٠

ويعرض الجدول السابق الإحصاءات الوصفية لإحجام مكاتب التدقيق للشركات ضمن عينة الدراسة، حيث بلغت الشركات التي تتعاقد مع مكاتب التدقيق الكبيرة (Big 4) ٢٥ شركة أي ما نسبته ٣٤,٢%، وقد بلغ عدد الشركات التي تتعاقد مع مكاتب التدقيق الصغيرة ٤٨ شركة أي ما نسبته ٦٥,٨%، وهذا يدل على أن الشركات المساهمة العامة تفضل التعاقد مع مكاتب التدقيق الصغيرة وذلك لعدة عوامل منها إنخفاض أتعاب مكاتب التدقيق الصغيرة.

٥ - ٥ : المتغيــرات المستقلـــة

أولاً : المؤشرات المالية المرتبطة بالشركة وتتمثل بما يلي:

١ - **إجمالي الأصول (TA) Total Assets** : تم الحصول على هذا المتغير من خلال إجمـــالي الأصول الظاهر في قائمة المركز المالي. وقد قسمت عينة الدراسة إلـــى شـــركات كبيـــرة وشركات صغيرة، حيث تم الاعتماد على الوسط الحسابي للوغـــاريتم الطبيعـــي لأجمـــالي الأصول، فالشركات التي تكون إجمالي أصولها اكبر من الوسط الحسابي تكون كبيرة الحجم أما الشركات التي تكون إجمالي أصولها اقل من الوسط الحسابي تكـــون صـــغيرة الحجـــم (Aljifri، 2008؛ صوالحة، ٢٠٠٨).

٢- **نسبة المديونية (DR) Debit Ratio** : تم الحصول على هذا المتغير من خـــلال قـــسمة إجمالي الالتزامات في قائمة المركز المالي للشركات المشمولة ضـــمن العينـــة علـــى رقـــم إجمالي الأصول الموجودة في قائمة المركز المالي(فرج، ٢٠٠٥).

٣- **نسبة السيولة (LR) Liquidity Ratio** : تم احتسابها من خلال قسمة مجموع الأصول المتداولة الواردة في قائمة المركز المالي على مجموع الالتزامات المتداولة (فرج، ٢٠٠٥).

٤ - **نسبة الربحية (PR) Profitability Ratio** : تم قياس هذا النسبة بقسمة صـــافي الـــربح الظاهر في قائمة الدخل على صافي المبيعات (الايرادات) الواردة في قائمـــة الـــدخل. (فـــرج، ٢٠٠٥).

ثانياً : الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركة وتتمثل بما يلي:

٥ - **نوع السوق المدرجة فيه الشركة (MT) Market Type:** بناءاً علـــى مـــا جـــاء فـــي التشريعات وتعليمات بورصة عمان وخاصة فيما يتعلق بنظام إدراج الشركات فقـــد تـــم تقـــسيم البورصة إلى سوقين السوق الأول والسوق الثاني ، بحيث يتم إدراج الشركة أو نقلها من ســـوق إلى أخر وفق شروط معينة وعليه تم استخدام متغير (Dummy Variable) في هـــذه الحالـــة بحيث تأخذ القيمة (١) الشركة المدرجة في السوق الأول والقيمة (٠) الـــشركة المدرجـــة فـــي السوق الثاني.

٦- **نوع النشاط (AT) Activity Type :** سيتم اختيار عينة الدراسة من قطـاعي الـصناعة والخدمات باعتبارهما من القطاعات الحيوية إضافة إلى طبيعة الإفصاح المحاسبي فـي هـذين القطاعين يختلف عن القطاعات الأخرى مثل البنوك وشركات التأمين. وتـم اسـتخدام متغيـر (Dummy Variable)، في هذا المتغير يأخذ قطاع الصناعة القيمة (١) وقطاع الخدمات القيمة (٠).

٧- **حجم شركة التدقيق (SAF) Size of Audit Firm** : سيتم اعتماد حجم شركة التدقيق بناءاً على شركات التدقيق الكبرى وتعرف بما يسمى بـ (Big 4) والتـي لـديها إرتبـاط مـع شركات في الاردن (International linkage)، كونها الأقدر على تقديم جـودة فـي تـدقيق الحسابات، حيث أن شركات التدقيق (Big 4) في عام ٢٠٠٩ هي كما يلي :

١- PricewaterhouseCoopers وكيلها بواب وشركاه.
٢- Deloitte & Touché وكيلها شركة سابا وشركاهم.
٣- KPMG وكيلها شركة المدققون المعتمدون.
٤- Ernst & Young وكيلها شركة المحاسبون المتحدون.

أستخدم الباحث متغير (Dummy Variable) لحجم شركة التدقيق ، حيـث يأخـذ القيمـة (١) للشركات التدقيق الأربعة الكبار وإذا كان من غير هؤلاء الأربعة يأخذ القيمة (٠).

٥-٦ : مستوى الإفصاح الفعلي (المتغير التابع) :

تم إستخدام مقياس للإفصاح في تقييم مستوى الإفصاح الفعلي، إرتكز في تكوينه على نصوص تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٤ (ملحـق رقـم ١). حيث نصت المادة (٨) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لـسنة ٢٠٠٢ بإلزاميـة الـشركات المساهمة العامة الأردنية بإعداد وتزويد هيئة الأوراق المالية بالتقرير المالي للشركة، وتم قيـاس مستوى إفصاح كل شركة من خلال مقابلة البنود المفصح عنها بالتقرير المالي السنوي للشركة .

وقد تم تحديد نسبة الإفصاح الفعلي لكل شركة من خلال مقارنة بنود مقياس الإفصاح مـع الإفصاح الفعلي في التقارير المالية وتم إعداد ورقـة عمـل (Disclosure Checklist) لكـل

شركة ضمن عينة الدراسة ولكل سنة خلال فترة الدراسة، وفي حال إنطباق بند الإفصاح مع الإفصاح الفعلي للشركة أو الإفصاح عن جزء من هذا البند يعطى البند درجة (١) وذلك لتعامل الشركات مع بنود الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية كوحدة واحدة وكما وردت في دليل إعداد التقرير السنوي للشركات المصدرة، ويعطى البند درجة (٠) في حال وجود متطلب إفصاح لم يفصح عنه فعلاً (Yeoh, 2005؛ Wallace and Naser, 1995؛ Wallace, 1994 Akhtaruddin, 2005 ؛ Abdelsalam and Weetman, 2007).

أما البنود التي لا تنطبق على الشركة فيتم إستبعاد أوزانها عند إحتساب نسبة الإفصاح، وعليه فأن نسبة الإفصاح للشركة هي حاصل قسمة البنود المفصح عنها فعلاً على إجمالي أوزان البنود الواجب الإفصاح عنها وفق متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. ويمكن التعبير عن نسبة الإفصاح الفعلي بالمعادلة التالية:

$$ADL_X = \frac{AS_X}{MS}$$

حيث :

ADL_X = مستوى الإفصاح الفعلي.

AS_X = البنود التي تم الإفصاح عنها في التقرير المالي للشركة (X).

MS = إجمالي البنود التي يجب الإفصاح عنها وفق متطلبات الإفصاح.

ويمكن التعبير عن البنود التي تم الإفصاح عنها في التقرير المالي للشركة X (AS_X) إحصائيا كما يلي :

$$AS_X = \sum^{n} AS_X$$

مستوى الإفصاح الفعلي للشركة (ADL_X) :

$$ADL_X = \sum_{X=1}^{n} AS_X / MS$$

حيث :

ADL_X = مستوى الإفصاح الفعلي للشركة (X) $0 \leq ADL_X \leq 1$

AS_X = البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركة في التقرير المالي، وفي حال الإفصاح عن البند أو جزء منه يعطى درجة (١)، و(٠) في حال عدم الإفصاح .

MS = إجمالي البنود التي تنطبق على الشركة (X).

ويوضح الجدول رقم (٦) بنود الإفصاح وفقا ً لتعليمات هيئة الأوراق المالية الصادرة عام ٢٠٠٤ والتي قامت الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عنها في التقارير المالية خلال فترة الدراسة ونسب الإفصاح للبنود قبل وبعد صدور تعليمات الإفصاح.

الجدول (٦)
بنود الإفصاح وفقا ً لتعليمات هيئة الأوراق المالية ونسب الإفصاح للبنود

رقم البند	بنود الإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية	نسبة الإفصاح للبنود قبل صدور تعليمات الإفصاح	نسبة الإفصاح للبنود بعد صدور تعليمات الإفصاح	نسبة الشركات التي قامت بالإفصاح عن البند
المجموعة الأولى	**قيام مجلس إدارة الشركة بإعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة، والذي يتضمن ما يلي :**	**٠,٧٤٠**	**٠,٩٢٦**	**٠,٨٣٣**
١	كلمة رئيس مجلس الإدارة.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٢	وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الإستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٣	وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها.	٠,٦٦٤	٠,٨٩٠	٠,٧٧٧
٤	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة مع نبذة تعريفية عن كل منهم.	٠,٩٦٦	١,٠٠٠	٠,٩٨٣
٥	بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل منهم.	٠,٩٣٢	١,٠٠٠	٠,٩٦٦
٦	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.	٠,٩٨٦	٠,٩٩٣	٠,٩٩٠
٧	الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية.	٠,٨٠٨	٠,٩٦٦	٠,٨٨٧
٨	درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكل (١٠%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.	٠,٦٩٩	٠,٩٧٩	٠,٨٣٩
٩	وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسرى عليها ذلك	٠,٦٠٣	٠,٩١١	٠,٧٥٧
١٠	وصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.	٠,٣٠١	٠,٥٣٤	٠,٤١٨
١١	وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية .	٠,٤١٨	٠,٨٤٩	٠,٦٣٤
١٢	الإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.	٠,٣٨٤	٠,٧١٢	٠,٥٤٨
١٣	الهيكل التنظيمي للشركة .	٠,٨١٥	٠,٩٧٣	٠,٩٨٤
١٤	عدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم.	٠,٨٩٠	١,٠٠٠	٠,٩٤٥
١٥	برامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة.	٠,٦٣٠	٠,٩٤٥	٠,٧٨٨

١٦	وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها.	٠,١٨٥	٠,٩٢٥	٠,٥٥٥
١٧	الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام.	٠,٩٧٩	١,٠٠٠	٠,٩٩٠
١٨	وصفٌ للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.	٠,٩٥٩	٠,٩٨٦	٠,٩٧٣
١٩	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.	٠,٣٩٧	٠,٨٧٠	٠,٦٣٤
٢٠	السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة من قبل الشركة وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل.	٠,٧٩٥	٠,٩٦٦	٠,٨٨٠
٢١	الأرباح الموزعة من قبل الشركة وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل.	٠,٦٦٤	٠,٨٩٧	٠,٨٧١
٢٢	صافـــي حقوق المساهمين وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل.	٠,٧٩٥	٠,٩٣٢	٠,٨٦٣
٢٣	أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل.	٠,٦٤٤	٠,٩١٨	٠,٧٨١
٢٤	تحليل للمركز المالي للشركة و نتائج أعمال الشركة للسنة المالية.	٠,٨٦٣	٠,٩٩٣	٠,٩٢٨
٢٥	التطورات المستقبلية الهامة بما فـــي ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة .	٠,٩٩٣	١,٠٠٠	٠,٩٩٧
٢٦	الخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلـــس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.	٠,٩٩٣	١,٠٠٠	٠,٩٩٧
٢٧	مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة.	٠,٩٣٨	٠,٩٦٦	٠,٩٥٢
٢٨	مقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/ أو مستحقة له.	٠,٣٢٩	٠,٥٢٧	٠,٤٢٨
٢٩	بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفـــيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم ، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة .	٠,٩٣٢	٠,٩٩٣	٠,٩٦٢
٣٠	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية بما فـــي ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها .	٠,٩١١	٠,٩٩٣	٠,٩٥٢
٣١	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفـــيذية خلال السنة المالية بما فـــي ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها .	٠,٨١٥	٠,٩٨٦	٠,٩٠١
٣٢	بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.	٠,٨٧٠	٠,٩١٨	٠,٨٩٤
٣٣	بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف فـــي الشركة أو أقاربهم.	٠,٥٢١	٠,٩٦٦	٠,٧٤٣
٣٤	مساهمة الشركة فـــي حماية البيئة و خدمة المجتمع المحلي	٠,٤٩٣	٠,٨٩٧	٠,٦٩٥

المجموعة الثانية	**البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي:**	**٠,٩٠٠**	**٠,٩٩٦**	**٠,٩٤٧**
٣٥	الميزانية العامة .	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٣٦	حساب الأرباح والخسائر.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٣٧	قائمة التدفق النقدي.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٣٨	بيان التغيرات فـــي حقوق المساهمين.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٣٩	الإيضاحات حول البيانات المالية.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٤٠	مقارنة البيانات المالية الحالية مع السنة السابقة.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٤١	تقرير مدققي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٤٢	إقرار من مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٤٣	إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.	٠,٩٩٣	٠,٩٨٦	٠,٩٩٠
٤٤	إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.	٠,٠٠٧	٠,٩٧٣	٠,٤٩٠
المجموعة الثالثة	**التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي :**	**٠,٩٢٤**	**٠,٩٧٥**	**٠,٩٤٩**
٤٥	موجودات الشركة.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٤٦	الإلتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٤٧	هيكل رأس المال.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٤٨	التصنيف الائتماني للشركة إن وجد وأي تغيير يطرأ عليه.	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠ *
٤٩	منتجات الشركة.	٠,٩٩٣	١,٠٠٠	٠,٩٩٧
٥٠	التغيرات فـــي ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً فـــي السيطرة عليها.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٥١	الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات، وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع لها على ربحية الشركة و مركزها المالي.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٥٢	العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها اثر مادي على أرباح الشركة أو مركزها المالي.	٠,٣٢٢	٠,٧٧٤	٠,٥٤٨
٥٣	الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٥٤	أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموعة الرابعة	**قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعقلة بما يلي:**	**٠,٩٢٥**	**٠,٩٤٧**	**٠,٩٣٦**
٥٥	إصدار أوراق مالية جديدة، أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٥٦	التغيرات في الإستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٥٧	الشروع في الاندماج.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٥٨	توزيع الأرباح .	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٥٩	شراء الشركة لأسهمها وأي تصرف بها.	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠ **
٦٠	التصفية الاختيارية.	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠ **

٦١	قرارات الهيئة العامة للشركة.	٠,٩٩٣	١,٠٠٠	٠,٩٩٧
٦٢	الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٦٣	تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة واستقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام و شغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه، و قرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد فـــي المجلس و تعيين مدير عام جديد للشركة ومؤهلاته.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٦٤	توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٦٥	الدعاوى التي أقامتها أو أقيمت عليها أو أي نزاعات قضائية أو عمالية والتي قد يكون لها اثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير واف عن تلك الدعاوي أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي.	٠,٣٣٦	٠,٥٢١	٠,٤٢٨
	نسبـــة الإفصاح الكلـــي	٠,٨٧٢	٠,٩٦١	٠,٩١٦

* تم استثناءه من احتساب نسبة مجموعة(التغيرات الهامة) بسبب أن هذا البند يخص البنوك والمؤسسات المالية.

** تم استثناءه من احتساب نسبة مجموعة(قرارات مجلس الإدارة الهامة) بسبب عدم انطباق البند على جميع الشركات.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٦) يمكن التوصل إلى النتائج التالية :-

١. بلغ متوسط الإفصاح الكلي عن البنود الواردة في التقارير المالية السنوية الصادرة عن شركات عينة الدراسة مانسبته ٩١,٦%، وقد تراوحت نسب الإفصاح عن البنود ما بين ٤٢% في حدها الأدنى و١٠٠% في حدها الأعلى.

٢. هنالك تحسن في مستوى الإفصاح للبنود بعد أصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية لعام ٢٠٠٤، حيث بلغت نسبة الإفصاح الكلي للبنود قبل صدور التعليمات مانسبته ٨٧,٢% وقد بلغت نسبة الإفصاح الكلي للبنود بعد صدور تعليمات الإفصاح مانسبته ٩٦,١%، ويعزى هذا التحسن في مستوى الإفصاح للبنود الى تطوّر وقوة التشريعات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية في عام ٢٠٠٤ ومدى وعي إدارات الشركات باهمية الإفصاح.

٣. تراوح مستوى الإفصاح بين مجموعات بنود الإفصاح ما بين ٩٤,٩% و٨٣,٣%، حيث بلغ أعلى مستوى للإفصاح للمجموعة الثانية والثالثة (البيانات المالية السنوية للشركة مدققة، والتغيرات الهامة التي تطرأ على الشركة) بمستوى إفصاح بلغ ٩٤,٧% و٩٤,٩% على التوالي، ويعزى أرتفاع مستوى الإفصاح لهذه المجموعة إلى وجود تشريعات أخرى كقانون الشركات الذي يتطلب الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية، حيث تعتبر البيانات المالية السنوية مدققة من المتطلبات الإفصاح الأساسية الواردة في قانون الشركات الأردني، ثم يليها

المجموعة الرابعة (قرارات مجلس إدارة الهامة التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية) وبمستوى إفصاح بلغ ٩٣,٦%، وبلغ أدنى مستوى إفصاح بين المجوعات للمجموعة الأولى (قيام مجلس إدارة الشركة بإعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة) حيث بلغ مستوى الإفصاح لهذه المجموعة ما نسبته ٨٣,٣%.

٤. تم استثناء البنود (٤٨) و(٥٩) و(٦٠) من أحتساب نسبة الإفصاح للمجموعات الفرعية للبنود وذلك لعدم إنطباق هذه البنود على جميع الشركات المساهمة العامة ضمن عينة الدراسة، حيث يخص البند (٤٨) البنوك والمؤسسات المالية، أما بالنسبة للبند (٥٩) لم تقم أي شركة بشراء أسهمها، أما البند (٦٠) فلا يوجد أي شركة قامت بعملية تصفية إختيارية.

٥. بلغ عدد البنود التي تم الإفصاح عنها بشكل كامل (٢٦) بنداً أي ما نسبته ٤٠% من إجمالي البنود الواجب الإفصاح عنها والبالغة (٦٥) بنداً. ومن أهمها الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي وبيان التغيرات في حقوق المساهمين والإيضاحات حول البيانات المالية ومقارنة البيانات المالية الحالية مع السنة السابقة وتقرير مدققي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية، ويعزى الإفصاح عن هذه البنود بشكل كامل الى وجود تشريعات أخرى كقانون الشركات يلزم جميع الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية مدققة من مدقق حسابات قانوني.

٦. أما البنود الاقل إفصاحاً فقد تمثلت بالبنود (١٠) وصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة، والبند (٢٨) مقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/ أو مستحقة له، والبند (٦٥) الدعاوى التي أقامتها أو أقيمت عليها أو أي نزاعات قضائية أو عمالية والتي قد يكون لها اثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير وافٍ عن تلك الدعاوي أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي، ويعزى سبب تدني الإفصاح لهذه البنود تأثيرها السلبي في حال الإفصاح عنها على وضع الشركة، أما بالنسبة للبند (٤٤) إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة، يعزى سبب تدني إفصاح هذا البند إلى أنه تم إضافته ضمن تعليمات هيئة الأوراق المالية النافذه عام ٢٠٠٤.

وللحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن مستوى الإفصاح الفعلي لكل شركة من شركات عينة الدراسة تم قياس مستوى الإفصاح للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ وكما يلي :

الجدول (٧)
مستوى الإفصاح الفعلي للشركات المساهمة العامة خلال فترة الدراسة

الرقم	اسم الشركة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٦	متوسط الإفصاح للشركة
١	الزي للألبسة	٠,٩٠	٠,٩٦	١,٠٠	١,٠٠	٠,٩٦٥
٢	البوتاس العربية	٠,٩١	٠,٩٥	٠,٩٨	١,٠٠	٠,٩٦٠
٣	الاتصالات الأردنية	٠,٩٠	٠,٩٢	١,٠٠	١,٠٠	٠,٩٥٥
٤	مناجم الفوسفات الأردنية	٠,٨٥	٠,٩٤	١,٠٠	١,٠٠	٠,٩٤٨
٥	الوطنية للدواجن	٠,٨٥	٠,٩٤	١,٠٠	١,٠٠	٠,٩٤٠
٦	الموارد الصناعية	٠,٩٢	٠,٨٦	٠,٩٨	١,٠٠	٠,٩٤٠
٧	الصناعات والكبريت الأردنية	٠,٩٠	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٩٨	٠,٩٤٠
٨	مصفاة البترول	٠,٩٢	٠,٩٥	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٩٣٨
٩	اللؤلؤة للورق	٠,٨٥	٠,٩١	٠,٩٦	٠,٩٨	٠,٩٢٥
١٠	دار الدواء	٠,٨٩	٠,٨٥	٠,٩٦	٠,٩٨	٠,٩٢٠
١١	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	٠,٨٧	٠,٨٠	٠,٩٨	١,٠٠	٠,٩١٣
١٢	الصناعية التجارية الزراعية- الإنتاج	٠,٧٦	٠,٩٥	٠,٩٣	١,٠٠	٠,٩١٠
١٣	كهرباء محافظة اربد	٠,٨٧	٠,٨٦	٠,٩٤	٠,٩٦	٠,٩٠٨
١٤	دار الغذاء	٠,٧٩	٠,٨٦	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٠٣
١٥	مصانع الاجواخ	٠,٨٧	٠,٨٧	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٩٠٠
١٦	العربية لصناعة المواسير	٠,٨٧	٠,٨٩	٠,٩١	٠,٩٣	٠,٩٠٠
١٧	الأردنية للصحافة والنشر /الدستور	٠,٨١	٠,٨٧	٠,٩٣	٠,٩٨	٠,٨٩٨
١٨	السلام الدولية للنقل والتجارة	٠,٧٧	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٨٩٥
١٩	العربية لصناعة الألمنيوم	٠,٧٤	٠,٨٧	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٨٩٣
٢٠	الوطنية لصناعة الألمنيوم	٠,٨٥	٠,٨٣	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٨٩٠
٢١	الاسمنت الأردنية	٠,٨١	٠,٨٣	٠,٩٥	٠,٩٦	٠,٨٨٨
٢٢	المصانع العربية الدولية للأغذية	٠,٧٧	٠,٨٥	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٨٨٥
٢٣	الوطنية لصناعة الصلب	٠,٨١	٠,٨٥	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٨٨٥
٢٤	النقليات السياحة الأردنية - جت	٠,٧٧	٠,٨٤	٠,٩٤	٠,٩٨	٠,٨٨٣
٢٥	المتصدرة- مصانع المنظفات الكيماوية	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٨٨٠
٢٦	الباطون الجاهز والتوريدات	٠,٧٤	٠,٨٧	٠,٩٥	٠,٩٥	٠,٨٧٨
٢٧	الورق والكرتون	٠,٧٠	٠,٨٥	٠,٩٦	٠,٩٨	٠,٨٧٥
٢٨	المتحدة للاستثمارات المالية	٠,٧٧	٠,٨١	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٨٧٥
٢٩	الألبان الأردنية	٠,٧٥	٠,٧٩	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٨٧٥
٣٠	الأهلية للمراكز التجارية	٠,٨١	٠,٨٥	٠,٨٦	٠,٩٦	٠,٨٧٠
٣١	المؤسسة الصحفية الأردنية /الرأي	٠,٧٧	٠,٨١	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٨٦٥
٣٢	العالمية للصناعات الكيماوية	٠,٧٤	٠,٨٣	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٨٦٣
٣٣	الوطنية لصناعة الكلورين	٠,٧٩	٠,٨١	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٨٦٣
٣٤	العربية لصناعة الأدوية	٠,٧٧	٠,٨٥	٠,٩١	٠,٩٢	٠,٨٦٣
٣٥	الشرق الأوسط الدوائية	٠,٧٨	٠,٨٠	٠,٩٢	٠,٩٤	٠,٨٦٠
٣٦	الأردنية للاستثمارات المتخصصة	٠,٧٤	٠,٨٦	٠,٩١	٠,٩٢	٠,٨٥٨
٣٧	الكابلات الأردنية	٠,٧٤	٠,٨٣	٠,٩١	٠,٩٤	٠,٨٥٥
٣٨	الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	٠,٧٤	٠,٧٦	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٨٥٥

٣٩	الدخان والسجائر	٠,٧١	٠,٧٥	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٨٥٥
٤٠	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	٠,٧٦	٠,٧٧	٠٩٣	٠,٩٤	٠,٨٥٠
٤١	الشرق للمشاريع الإستثمارية	٠,٧٢	٠,٦٨	١,٠٠	١,٠٠	٠,٨٥٠
٤٢	الدباغة الأردنية	٠,٧٥	٠,٧١	٠,٩٦	٠,٩٨	٠,٨٥٠
٤٣	الأسواق الحرة الأردنية	٠,٧١	٠,٧٨	٠,٩٤	٠,٩٦	٠,٨٤٨
٤٤	الإقبال للطباعة	٠,٧٧	٠,٨٣	٠,٨٩	٠,٨٩	٠,٨٤٥
٤٥	مصانع الخزف	٠,٧٧	٠,٨١	٠,٨٧	٠,٩٢	٠,٨٤٣
٤٦	الدولية للفنادق والأسواق التجارية	٠,٧٣	٠,٧٨	٠,٩٢	٠,٩٤	٠,٨٤٣
٤٧	الاتحاد للصناعات المتطورة	٠,٧٣	٠,٧٧	٠٩٣	٠٩٣	٠,٨٤٠
٤٨	العامة للتعدين	٠,٧٥	٠,٨١	٠,٨٥	٠,٩٢	٠,٨٣٣
٤٩	التسهيلات التجارية الأردنية	٠,٦٢	٠,٧٩	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٨٣٣
٥٠	مجموعة العصر للاستثمار	٠,٧١	٠,٨٧	٠,٨٦	٠,٨٩	٠,٨٣٣
٥١	العربية الدولية للفنادق	٠,٧٥	٠,٨٣	٠,٨١	٠,٩٤	٠,٨٣٣
٥٢	الكهرباء الأردنية	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٨٧	٠,٩٢	٠,٨٢٣
٥٣	زارة للاستثمار القابضة	٠,٦٧	٠,٧٥	٠,٩٢	٠٩٣	٠,٨١٨
٥٤	المتكاملة للمشاريع-العالمية لصناعة البصريات	٠,٦٩	٠,٧٠	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٨١٨
٥٥	العربية للصناعات الكهربائية	٠,٧٣	٠,٧١	٠,٩٠	٠,٩٢	٠,٨١٥
٥٦	التجمعات الإستثمارية المتخصصة	٠,٦٧	٠,٧١	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٨١٥
٥٧	اتحاد الصناعات الكيماوية- القرية	٠,٧٠	٠,٧٠	٠,٨٨	٠,٩٦	٠,٨١٠
٥٨	الدولية للصناعات الخزفية	٠,٦٧	٠,٧٣	٠,٩١	٠,93	٠,٨١٠
٥٩	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	٠,٦٥	٠,٦٧	٠,٩٤	٠,٩٨	٠,٨١٠
٦٠	الأردنية لصناعة الأنابيب	٠,٦٨	٠,٧٧	٠,٩٠	٠,٨٨	٠٨٠٨
٦١	الصناعات الكيماوية الأردنية	٠,٧٣	٠,٧٥	٠,٨٥	٠,٨٩	٠,٨٠٥
٦٢	الدولية لصناعات السيليكا	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٨٠٠
٦٣	الموحدة لتنظيم النقل البري	٠,٦٩	٠,٧٨	٠,٨١	٠,٩٢	٠,٨٠٠
٦٤	حديد الأردن	٠,٧٥	٠,٧٤	٠,٧٩	٠,٩١	٠,٧٩٨
٦٥	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	٠,٧٣	٠,٧٣	٠,٨١	٠,٩٢	٠,٧٩٨
٦٦	المركز الأردني للتجارة	٠,٦٧	٠,٥٩	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٧٩٥
٦٧	مصانع الزيوت النباتية	٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٩٢	٠,٩٨	٠,٧٩٠
٦٨	الصناعات الهندسية العربية	٠,٦٩	٠,٧١	٠,٨٥	٠,٨٨	٠,٧٨٣
٦٩	المستثمرون العرب المتحدون	٠,٦٠	٠,٦٤	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٧٨٠
٧٠	الثقة للاستثمارات الأردنية	٠,٦٠	٠,٦٤	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٧٨٠
٧١	المركز العربي للصناعات الدوائية	٠,٦٧	٠,٧٤	٠,٨٤	٠,٨٣	٠,٧٧٠
٧٢	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	٠,٧٠	٠,٧٧	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٥٨
٧٣	السلفوكيماويات الأردنية	٠,٥٧	٠,٥٧	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٧٥٠
	الوسط الحسابي لمستوى الإفصاح	٠,٧٥٦	٠,٧٩٩	٠,٩٢٥	٠,٩٤٨	٠,٨٥٧

بناءا ً على الجدول رقم (٧) والذي يمثل مستوى الإفصاح الفعلي لكل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة للأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وبالنظر إلى نسب الإفصاح يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

١. بلغ الوسط الحسابي لمستوى الإفصاح الفعلي للشركات ضمن عينة الدراسة ما نسبته ٨٥,٧%، وتختلف هذه النسبة عن نسبة الإفصاح في جدول رقم (٦) بسبب أن نسبة

الإفصاح في جدول رقم (٦) تمثل نسبة الإفصاح عن بنود الإفصاح وفقا ً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والتي تم إحتسابها بشكل افقي، أي ان هذه النسبة تمثل نسبة إفصاح الشركات عن البنود وعلى مدى فترة الدراسة. أما نسبة الإفصاح في جدول رقم (٧) فهي تمثل نسبة الإفصاح للشركات والتي تعبر عن مدى إلتزمها بهذه التعليمات ككل وتم احتسابها بشكل عامودي، أي ان هذه النسبة تمثل نسبة الإفصاح لشركات عينة الدراسة. وقد تراوح مدى الإفصاح بين الشركات ما بين ٧٥,٦% و٩٤,٨%، مما يدل على تقارب مستوى الإفصاح بين الشركات عينة الدراسة.

٢. أظهرت النتائج وجود تحسن في مستوى الإفصاح للشركات عينة الدراسة حيث بلغ متوسط الإفصاح ما نسبته ٧٥,٦% و٧٩,٩% و٩٢,٢ و٩٤,٨% للأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. وهذا يدل على قوة وتطوّر التشريعات المتعلقة بالإفصاح من حيث إلتزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح ومخالفة غير الملتزمين بهذه المتطلبات.

٣. يظهر من الجدول السابق أن أعلى مستوى إفصاح بلغ ٩٦,٥% لشركة الزي للالبسة يليها كل من شركة البوتاس العربية وشركة الأتصالات الأردنية بمستوى إفصاح بلغ ٩٦,٠% و٩٥,٥% على التوالي، وبالمقابل كان أدنى مستوى إفصاح بلغ ٧٥% لشركة السلفوكيماويات الأردنية ويليها كل من مصانع الأتحاد لإنتاج التبغ والسجائر بمستوى إفصاح بلغ ٧٥,٨% .

٥-٧ : إختبار التوزيع الطبيعي :

تم إستخدام إختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogrov-Smirnov)، وذلك لإختبار مدى إتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، ويتم تحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا بناءا ً على نتائج إختبار K-S، حيث إذا كان مستوى معنوية الإختبار أكبر من ٥% فان البيانات تكون موزعة طبيعيا ً، وإما إذا كان مستوى المعنوية أقل من ٥% فان البيانات غير موزعة طبيعيا ً (أمين، ٢٠٠٨). ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

الجدول (٨)
نتائج إختبار (K-S) لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة K-S	مستوى المعنوية .Sig	التوزيع
إجمالي الأصول	٦,٤٩٠	٠,٠٠٠	**غير طبيعي**
نسبة المديونية	١,٥٣١	٠,٠١٨	**غير طبيعي**
نسبة السيولة	٢,٧٣٩	٠,٠٠٠	**غير طبيعي**
نسبة الربحية	٤,٩٨٨	٠,٠٠٠	**غير طبيعي**
مستوى الإفصاح الفعلي	٢,٨٠٦	٠,٠٠٠	**غير طبيعي**

يظهر من الجدول رقم (٨) أن جميع المتغيرات (إجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ونسبة الربحية ومستوى الإفصاح الفعلي) تتبع توزيع غير طبيعي. وبناءاً على هذه النتائج سوف يتم إستخدام الإختبارات اللامعلمية المناسبة لإختبار الفرضيات. "حيث يشار إحصائياً إلى ضرورة إستخدام الإختبارات اللامعلمية في حالة عدم إتباع المتغيرات للتوزيع غير الطبيعي" (بشير،٢٠٠٣، ص٩٤).

٥ـ ٨ : إختبار الفرضيات

يهدف هذا الجزء إلى إختبار فرضيات الدراسة، حيث تم إختبار الفرضية الأولى المتعلقة بمدى إلتزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية ولإختبار هذه الفرضية تم إستخدام إختبار كاي تربيع (Chi-Square) ويستخدم هذا الإختبار في تحليل البيانات الأسمية ولتحديد وجود علاقة ذات دلالة أحصائية بين متغريين (العقيلي والشايب، ١٩٩٨). أما بالنسبة للفرضية الثانية والمتعلقة بمدى وجود تحسن في مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة تم إختبار هذه الفرضية بإستخدام إختبار ولكوكسون (Wilcoxon) والذي يختبر مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينتين غير مستقلتين. بينما الفرضيات الثالثة والرابعة المتعلقة بوجود علاقة أو عدم وجود علاقة للمتغيرات المالية والمتغيرات البيئة المحيطة بالشركة تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد لإختبارها.

٥-٨-١ : الفرضية العدمية الأولى

تسعى هذه الفرضية لمعرفة مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وتنص الفرضية الأولى على ما يلي :

H_{01} : لا يوجد إلتزام في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

لإغراض إختبار هذه الفرضية تم أولا ً تلخيص النتائج السابقة المتعلق بمستوى الإفصاح ووضعها في جدول رقم (٩) الذي يبين متطلبات الإفصاح ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المشمولة ضمن العينة.

الجدول (٩)
متطلبات الإفصاح ومستوى الإفصاح الفعلي

مجموعات الإفصاح	متطلبات الإفصاح	مستوى الإفصاح الفعلي	الترتيب
قيام مجلس إدارة الشركة بإعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة	٣٤	% ٨٣,٣	٤
البيانات المالية السنوية للشركة مدققة	١٠	% ٩٤,٧	٢
التغيرات الهامة التي تطرأ على الشركة	١٠	% ٩٤,٩	١
قرارات مجلس إدارة الهامة التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية	١١	% ٩٣,٦	٣
المجمـوع	**٦٥**	**% ٩١,٦**	

حيث أن عدد البنود في جميع مجموعات الإفصاح بلغ (٦٥) بندا ً وهي البنود التي نصت عليها تعليمات هيئة الأوراق المالية حيث يتكون منها مستوى الإفصاح الفعلي، وقد بلغ متوسط مستوى الإفصاح الفعلي للبنود ٩١,٦%، وقد تراوحت مستويات الإفصاح الفعلي بين مجموعات الإفصاح بين ٨٣,٣% في حدها الأدنى و ٩٤,٩ % في حدها الأعلى .

والجدول رقم (١٠) يوضح مستوى الإفصاح الفعلي للشركات المساهمة العامة المشمولة ضمن عينة الدراسة.

الجدول (١٠)
مستوى الإفصاح الفعلي

عدد بنود الإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية	متوسط عدد البنود التي تنطبق على الشركات	مستوى الإفصاح الفعلي
٦٥	٥٦	% ٨٥,٧

كما يظهر في الجدول السابق أن عدد البنود وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية قد بلغت (٦٥) بنداً والتي تعتبر بنود إجبارية وعلى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان الإلتزام بها بشكل كامل. حيث بلغ مستوى الإفصاح الفعلي للشركات ٨٥,٧%، وهي نسبة جيدة ومعقولة نسبياً ولكنها لا تلبي طموحات الجهات الرقابية والمستثمرين والإطراف ذات العلاقة، وتمثل بنود الإفصاح تعليمات صادرة عن جهات تشريعية ورقابية ومنظمة للسوق المالي، وعليه يفترض أن تكون نسبة الإفصاح للشركات ١٠٠%، أي أن تكون الشركات ملتزمة بشكل تام وكامل لمتطلبات الإفصاح.

وقد جاءت نتيجة إختبار الفرضية الأولى كما يلي :

الجدول (١١)
إختبار كاي تربيع

مستوى الإفصاح الفعلي	
٠,٠٢٨٢	**كاي تربيع**
٨١	**درجات الحرية**
٠,٠٠٠	**Sig. (p-value)**

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة كاي تربيع المحسوبة قد بلغت (٠,٠٢٨٢) ولدى مقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية ٥% وبدرجات حرية (٨١) بلغت القيمة الجدولية (١٠٣,٠١)، وكان مستوى معنوية Sig. (p-value) يساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل من ٥%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية الأولى (H_{01}) والتي تنص على أنه لا يوجد إلتزام في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

وقام الباحث بإستخدام الإختبارات المعلمية وذلك للتأكد من مدى ملاءمة الإختبارات الإحصائية اللامعلمية التي تم الاعتماد عليها في إختبار فرضيات الدراسة. حيث تم إستخدام إختبار t-test لإختبار الفرضية الأولى، وقد كانت نتائج الإختبار كما مبين في الجدول رقم (١٢) :

الجدول (١٢)
إختبار t-test

	قيمة t	درجات الحرية	Sig. (p-value)	متوسط المجتمع	فترة الثقة بمستوى ثقة ٩٥%	
					الحد الأدنى لمجال الثقة	الحد الأعلى لمجال الثقة
مستوى الإفصاح الفعلي	١٣٩,٧٢٤	٢٩١	٠,٠٠٠	٠,٨٦٠٩	٠,٨٤٨٨	٠,٨٧٣١

يبين الجدول السابق أن قيمة t بلغت (١٣٩,٧٢٤) عند مستوى معنوية ٥% وبدرجات حرية (٢٩١) وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية المناظرة لها وجدت قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وكان مستوى معنوية Sig. (p-value) يساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل من ٥%، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية الأولى (H_{01}) والتي تنص على أنه لا يوجد إلتزام في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. مما يدل على أن نتائج هذا الإختبار مساندة ومؤيدة لنتائج إختبار كاي تربيع (Chi-Square).

٥ - ٨ - ٢ : الفرضية العدمية الثانية

تسعى هذه الفرضية لمعرفة مدى وجود تحسن في مستوى الإفصاح للشركات المساهمة العامة ما قبل و بعد إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية، وتنص الفرضية الثانية على ما يلي :

H_{02} : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة قبل وبعد إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية النافذة عام ٢٠٠٤.

الجدول (١٣)
مستوى الإفصاح خلال فترة الدراسة

البيــــــــــــــان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٦	نسبة التغير
مستوى الإفصاح الفعلي	%٧٥,٦	%٧٩,٩	%٩٢,٥	%٩٤,٨	٢٥,٤%

يظهر الجدول رقم (١٣) أن متوسط الإفصاح الفعلي قد أرتفع بنسبة ٢٥,٤ % في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢ وهذه الزيادة تعتبر دليلاً جيداً على وجود تحسن في مستوى الإفصاح في عام ٢٠٠٦، ولإختبار هذه الفرضية تم إستخدام إختبار ولكوكسون (Wilcoxon)، وكانت نتائج هذا الإختبار كما هو مبين في الجدولين رقم (١٤) و(١٥).

الجدول (١٤)
إختبار ولكوكســـون(Ranks)

مجموع الرتب	العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب
الرتب السلبية	٠,٠٠ [a]	٠,٠٠	٠,٠٠
الرتب الموجبة	٧٣ [b]	٣٧,٠٠	٢٧٠١,٠٠
الرتب المتعادلة	٠ [c]		
المجموع	٧٣		

a. after < before b. after > before c. after = before

الجدول (١٥)
إختبار ولكوكســـون

	After – Before
قيمة Z	-٧,٤٢٥ [a]
Sig. (p-value)	٠,٠٠٠

a. Based on negative ranks.

كما هو مبين في جدول رقم (١٥) بلغت قيمة Z (-٧,٤٢٥) وبلغ مستوى المعنوية (P-value) Sig. (٠,٠٠٠) وهذا يعني رفض الفرضية الثانية (H_{02}) والتي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة قبل وبعد إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية النافذة عام ٢٠٠٤. حيث أن صدور تعليمات هيئة الأوراق المالية لعام ٢٠٠٤ أظهرت تحسناً في مستوى الإفصاح الفعلي للشركات المساهمة العامة ويعزى هذا التحسن إلى قوة وتطوّر التشريعات والإجراءات الرقابية المتعلقة بإلتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية وفرض الغرامات على المخالفين.

إستخدم الباحث إختبار t-test paired sample لإختبار الفرضية ويعتبر هذا الإختبار من الإختبارات المعلمية، وقد كانت نتائج إختبار t-test paired sample كما يلي :

الجدول (١٦)
إختبار t- test Paired Samples

		Paired Differences							
		الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري	فترة الثقة بمستوى ٩٥% ثقة		قيمة t	درجات الحرية	Sig. (p-value)
					الحد الأدنى لمجال الثقة	الحد الأعلى لمجال الثقة			
Pair 1	before - after	-٠,١٥٨٨	٠,٠٧٩٣	٠,٠٠٩٢	-٠,١٧٧٤	-٠,١٤٠٣	-١٧,٠٩٥	٧٢	٠,٠٠٠

يبين الجدول السابق أن قيمة t بلغت (-١٧,٠٩٥) عند مستوى معنوية ٥% وبدرجات حرية (٧٢) وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية المناظرة لها وجدت قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وكان مستوى معنوية Sig.(p-value) يساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل من ٥%، وعليه يتم رفض الفرضية الثانية (H_{02}) والتي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة قبل وبعد إصدار تعليمات هيئة الأوراق المالية النافذة عام ٢٠٠٤. وهذا يدل على أن نتائج هذا الإختبار تتوافق مع نتائج إختبار ولكوكسون (Wilcoxon).

٥-٨-٣ : الفرضية العدمية الثالثة

تحتوي الفرضية الثالثة على مجموعة من المتغيرات المستقلة وقد تم سابقاً وصف خصائصها من حيث الوسط الحسابي والإنحراف المعياري، وعليه سيتم وقبل إختبار هذه الفرضية وصف هذه المتغيرات وتطورها خلال سنوات الدراسة وكما يلي:

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

للتعرف على خصائص متغيرات الدراسة قد تم احتساب بعض المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في (إجمالي الأصول، ونسبة المديونية، ونسبة السيولة، ونسبة الربحية) والمتغير التابع المتمثل بمستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

١ - الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (مستوى الإفصاح الفعلي) :

الجدول (١٧)
الإحصاءات الوصفية لمستوى الإفصاح الفعلي

الفترة	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	عدد المشاهدات
٢٠٠٢	.٧٥٦	.٧٥٠	.٠٨١	٥٩ %	٩٢ %	٧٣
٢٠٠٣	.٧٩٩	.٨١٠	.٠٩٠	٥٧ %	٩٦ %	٧٣
٢٠٠٥	.٩٢٥	.٩٤٠	.٠٥٢	٧٨ %	١٠٠ %	٧٣
٢٠٠٦	.٩٤٨	.٩٦٠	.٠٣٩	٧٨ %	١٠٠ %	٧٣
المجموع						٢٩٢

يتضح من الجدول السابق أن قيم الوسط الحسابي والوسيط متقاربة في كل الفترات، ومما يدل على وجود إتساق في توزيع قيم المتغيرات وكذلك كانت قيم أعلى مشاهدات متقاربة ويلاحظ من الجدول السابق أن أدنى مشاهدة قد كانت ٥٧% في عام ٢٠٠٣ وأعلى مشاهدة بلغت ١٠٠% في كل من العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وهذا يدل على تحسن مستوى الإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة المشمولة ضمن عينة الدراسة.

٢- الإحصاءات الوصفية لإجمالي الأصول :

الجدول (١٨)
الإحصاءات الوصفية لإجمالي الأصول(مليون دينار)

الفترة	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	عدد المشاهدات
٢٠٠٢	٤٤,٦٣٥	١٠,٩٨٨	٩٩,٠١٩	١,١٦٧	٥٥٦,٢٥٧	٧٣
٢٠٠٣	٤٢,٩٣١	١٢,١٨٠	٩٢,٩٢٩	٠,٩٢٨	٥٦٤,٤٢٩	٧٣
٢٠٠٥	٥٩,١٠٤	١٥,٧٧٧	١٠٧,٨٢٧	١,٢٨٢	٥٤٨,٥٧٢	٧٣
٢٠٠٦	٦٠,٧٩٣	١٨,٤٤١	١١٦,١٩٨	١,٢٦١	٥٩٦,٦٦٥	٧٣
المجموع						٢٩٢

يتضح من الجدول السابق أن قيم الوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وبالآخذ بعين الاعتبار الانحراف المعياري للشركات إن هناك تفاوت في حجم الشركات عينة الدراسة، مما يدل على إن الشركات عينة الدراسة تتوزع بين شركات كبيرة الحجم وشركات صغيرة، ويلاحظ من الجدول السابق أن أدنى مشاهدة كانت ٠,٩٢٨ مليون دينار في عام ٢٠٠٣ وأعلى مشاهدة بلغت ٥٩٦,٦٦٥ مليون دينار في عام ٢٠٠٦ .

٣- الإحصاءات الوصفية لنسبة المديونية :

الجدول (١٩)
الإحصاءات الوصفية لنسبة المديونية

الفترة	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	عدد المشاهدات
٢٠٠٢	٠,٣١٧	٠,٢٨٢	٠,٢٠٩	٠,٠٢٣	٠,٩٢٠	٧٣
٢٠٠٣	٠,٣١٣	٠,٢٥٤	٠,٢٠٦	٠,٠١١	٠,٩٢١	٧٣
٢٠٠٥	٠,٢٩٢	٠,٢٧٨	٠,١٩٩	٠,٠٠٨	٠,٩٢٠	٧٣
٢٠٠٦	٠,٣٣٨	٠,٣٠٢	٠,٢٢٨	٠,٠١٧	٠,٩٤٢	٧٣
المجموع						٢٩٢

يتضح من الجدول السابق أن قيم الوسط الحسابي والوسيط متقاربة في كل الفترات، ومما يدل على وجود إتساق نسبي في توزيع قيم المشاهدات، وقد كانت أدنى مشاهدة كانت ٠,٠٠٨ في عام ٢٠٠٥ وأعلى مشاهدة ٠,٩٤٢ في عام ٢٠٠٦.

٤- الإحصاءات الوصفية لنسبة السيولة :

الجدول (٢٠)
الإحصاءات الوصفية لنسبة السيولة

الفترة	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	عدد المشاهدات
٢٠٠٢	٢,٩٨٠	٢,٤٦٨	٠,٢٤٦	٠,٣٤٣	١٣,٤٦٢	٧٣
٢٠٠٣	٣,٢٤٥	٢,٢٦٩	٠,٣٢٢	٠,٢٢٣	١٨,٠٥٤	٧٣
٢٠٠٥	٣,٢٤٩	٢,١٩٥	٠,٢٩٨	٠,١١٩	١٧,٠٢٧	٧٣
٢٠٠٦	٢,٦٣٨	١,٨٠٦	٠,٢٤٠	٠,٠٣١	١٠,٩١٩	٧٣
المجموع						٢٩٢

يتضح من الجدول السابق أن قيم الوسط الحسابي والوسيط متقاربة بشكل نسبي بين سنوات الدراسة، وكما يلاحظ أرتفاع الانحراف المعياري في عام ٢٠٠٣ حيث بلغ ٠,٢٢٣ . وقد كانت أعلى مشاهدة لمتغير نسبة السيولة ١٨,٠٥٤ في عام ٢٠٠٣، وذلك نظراً للظروف السياسية والاقتصادية التي حدثت خلال هذا العام (هيئة الأوراق المالية - تقرير السنوي، ٢٠٠٤).

٥- الإحصاءات الوصفية لنسبة الربحية :

الجدول (٢١)
الإحصاءات الوصفية لنسبة الربحية

الفترة	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	عدد المشاهدات
٢٠٠٢	٠,٠٧٣	٠,٠٦٦	٠,٢٣٥	-٠,٦١٥	٠,٨٦٧	٧٣
٢٠٠٣	٠,١٨٠	٠,٠٩٣	٠,٥٤١	-١,١٣٠	٣,٣٥٠	٧٣
٢٠٠٥	٠,٢٧٨	٠,١١٦	١,٣١٥	-٥,٢٢٨	٩,٥٠٨	٧٣
٢٠٠٦	٠,١٥٠	٠,٠٦٠	١,٣٤٨	-٦,٩٤٣	٧,٦٩١	٧٣
المجموع						٢٩٢

يتضح من الجدول السابق أن قيم الوسيط متفاوتة بين سنوات الدراسة، ويلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً في العام ٢٠٠٦، حيث بلغت أدنى مشاهدة ٦,٩٤٣- بإنحراف معياري بلغ ١,٣٤٨ في عام ٢٠٠٦، بينما كانت أعلى مشاهدة ٩,٥٠٨ في عام ٢٠٠٥ وبإنحراف معياري بلغ ١,٣١٥ ، مما يدل على عدم استقرار نسب الربحية للشركات المساهمة العامة المشمولة ضمن عينة الدراسة.

معاملات ارتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة

قبل القيام بإختبار الفرضية قام الباحث بإختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة (إجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ونسبة الربحية) والمتغير التابع المتمثل بمستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية عن الشركات المساهمة العامة خلال فترة الدراسة بإستخدام معامل إرتباط سبيرمان وكانت نتائج هذا الإختبار موضحة في جدول رقم (٢٢).

الجدول (٢٢)
معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Spearman's rho	رمز المتغير	إجمالي الأصول	نسبة المديونية	نسبة السيولة	نسبة الربحية	مستوى الإفصاح الفعلي
إجمالي الأصول	TA	١,٠٠٠	٠,١٨٥**	-١,٥٧**	٠,١٦٤**	٠,٢٧٨**
نسبة المديونية	DR	٠,١٨٥**	١,٠٠٠	-٠,٦٩٤**	-٠,٢٧١**	٠,٠٢١
نسبة السيولة	LR	-١,٥٧**	-٠,٦٩٤**	١,٠٠٠	٠,٢٠٨**	-٠,٠٩٣
نسبة الربحية	PR	٠,١٦٤**	-٠,٢٧١**	٠,٢٠٨**	١,٠٠٠	٠,٠٣٣
مستوى الإفصاح الفعلي	ADL	٠,٢٧٨**	٠,٠٢١	-٠,٠٩٣	٠,٠٣٣	١,٠٠٠

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يلاحظ من الجدول السابق أن هنالك إرتباط ذو دلالة إحصائية بين المتغير إجمالي الأصول وبين كل من نسبة المديونية ونسبة السيولة ونسبة الربحية عند مستوى دلالة ٠,٠١. ويوجد إرتباط ذو دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين كل من نسبة السيولة ونسبة الربحية عند مستوى دلالة ٠,٠١. كما يظهر من الجدول السابق وجود إرتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين نسبة السيولة ونسبة الربحية.

وبالنظر إلى جدول رقم (٢٢) تشير قيم معاملات الإرتباط إلى وجود إرتباط بين المتغير التابع والمتمثل في مستوى الإفصاح الفعلي وبين إجمالي الأصول، وتشير قيم معاملات الإرتباط إلى وجود درجات مختلفة من الإرتباط الموجب والسالب الهامة بين المتغيرات المستقلة، حيث بلغ أعلى إرتباط موجب بين مستوى الإفصاح الفعلي وإجمالي الأصول والذي بلغت قيمته ٢٧٨. وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١. أما بالنسبة إلى أدنى إرتباط سالب كان بين نسبة المديونية ونسبة السيولة والذي بلغت قيمت ٠,٦٩٤- وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١.

وتم إجراء إختبار التأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي المتسلسل بإستخدام إختبار Durbin-Watson (DW)، ولإختبار الفرضية يتم النظر إلى قيمة DW المحسوبة فإذا كانت القيمة DW المحسوبة لاتقع بين قيمة DL الجدولية وقيمة DU الجدولية فان هذا يعني أن المتغيرات تعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي، أما إذا كانت القيمة DW المحسوبة ما بين قيمة DL الجدولية وقيمة DU الجدولية يعني أن المتغيرات لا تعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي.

إختبار الفرضية الثالثة :

تسعى هذه الفرضية لإختبار العلاقة بين المؤشرات المالية الخاصة بالشركات المساهمة العامة ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.
وتنص الفرضية الثالثة على ما يلي :

H_{03}: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية الخاصة بالشركات المساهمة العامة (إجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ونسبة الربحيـــة) ومـــستوى الإفـــصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

إن إختبار الفرضية سيتم من خلال النموذج التالي :

$$ADL_{i,t} = a_0 + B_1 TA_{i,t} + B_2 DR_{i,t} + B_3 LR_{i,t} + B_4 PR_{i,t} + e_{i,t} \quad .... \quad .... \quad ....(1)$$

حيث أن :

ADL = المتغير التابع: مستوى الإفصاح الفعلي.

TA = المتغير المستقل الأول: إجمالي الأصول.

DR = المتغير المستقل الثاني: نسبة المديونية.

LR = المتغير المستقل الثالث: نسبة السيولة.

PR= المتغير المستقل الرابع: نسبة الربحية.

α = المقدار الثابت في معادلة الإنحدار.

B_x = معاملات الإنحدار.

e = مقدار الخطأ العشوائي.

تم إجراء إختبار التأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي المتسلسل بإستخدام إختبار DW، ويبين الجدول رقم (٢٣) نتائج إختبار DW.

الجدول (٢٣)
نتائج إختبار Durbin-Watson للفرضية الثالثة

الفرضية	عدد المشاهدات	عدد المتغيرات المستقلة	DU	DL	قيمة DW	النتيجة
الفرضية الثالثة	٢٩٢	٤	١,٨٢٨	١,٧٨٦	١,٥٩٨	يوجد إرتباط ذاتي

بالنظر إلى قيمة DW في الجدول رقم (٢٣) يمكن القول إن النموذج يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي المتسلسل كون قيمة DW لا تقع بين قيم DL وDU ، وعليه قام الباحث بإختبار الفرضية الثالثة بإستخدام طريقة Stepwise Method التي تهدف إلى إدخال المتغيرات واحداً بعد الأخر بخطوات متسلسلة إلى النموذج مع إستبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة بوجود بقية المتغيرات (بشير، ٢٠٠٣).

طريقة Stepwise Method :

يوضح الجدول رقم (٢٤) نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الدراسة المتعلق بالفرضية الثالثة.

الجدول (٢٤)
نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة[b]

Sig. (p-value)	قيمة F	R	R Square	Adjusted R Square	القرار
٠,٠٠٠[a]	٢٢,٧٩٣	٠,٢٧٠[a]	٠,٠٧٣	٠,٠٧٠	رفض H0

a. Predictors: (Constant), TA, DR, LR, ROI, PR
b. Dependent Variable: ADL

يستنتج من الجدول السابق رفض الفرضية العدمية كون مستوى المعنوية Sig. (p-value) أقل من ٥%، والتي تنص على إنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية الخاصة بالشركات المساهمة العامة (إجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ونسبة الربحية) ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، بمعنى أن هنالك علاقة ذو دلالة إحصائية للمؤشرات المالية للشركات المساهمة العامة على مستوى الإفصاح الفعلي للشركة.

والجدول رقم (٢٥) يوضح معاملات الإنحدار في الفرضية الثالثة، كما يبين قيمة t ومستوى المعنوية (p-value) .Sig حسب نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد.

الجدول (٢٥)
نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة لفترة الدراسة

المتغير	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	قيمة t	Sig. (p-value)
	B	Std. Error	Beta		
المعامل الثابت	٠,٨٣٧	٠,٠٠٨		١٠٦,٧٦٨	٠,٠٠٠
إجمالي الأصول(TA)	٠,٠٥٧	٠,٠١٢	٠,٢٧٠	٤,٧٧٤	٠,٠٠٠

ويمكن كتابة نموذج الإنحدار المتعدد كما يلي :

$$ADL = ٠,٨٣٧ + ٠,٠٥٧\ TA$$

حيث أن معلمة المتغير إجمالي الأصول تشير إلى أن زيادة إجمالي الأصول بمقدار ١ % يؤدي إلى زيادة في مستوى الإفصاح الفعلي بمقدار ٠,٠٥٧. وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج الدراسات السابقة (صوالحة، ٢٠٠٨؛ حميدات، ٢٠٠٤ ;Tsamenyi et. al., 2007 ,Buzby 1975; Wallace,1987; Owusu-Ansah,2000;).

وقد قام الباحث بإختبار هذه الفرضية بإستخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط، حيث أظهرت نتائج هذا الإختبارعدم اختلافها عن نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد.

٥ - ٨ - ٤ : الفرضية العدمية الرابعة

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

للتعرف على خصائص متغيرات الدراسة قد تم احتساب بعض المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في (طبيعة النشاط ونوع السوق المدرجة فيه الشركة وحجم مكتب التدقيق) والمتغير التابع المتمثل بمستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة .

١ - الإحصاءات الوصفية لنوع السوق:

الجدول (٢٦)
الإحصاءات الوصفية لنوع السوق المدرجة فيه الشركة

الفترة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	التكرار		نسبة التمثيل		مجموع المشاهدات
			٠	١	٠	١	
٢٠٠٢	٠,٦١٦	٠,٤٨٩	٢٨	٤٥	%٣٨,٤	%٦١,٦	٧٣
٢٠٠٣	٠,٦١٦	٠,٤٨٩	٢٨	٤٥	%٣٨,٤	%٦١,٦	٧٣
٢٠٠٥	٠٦١٧	٠,٤٧٣	٢٤	٤٩	%٣٢,٩	%٧٦,١	٧٣
٢٠٠٦	٠,٧٢٦	٠,٧٢٦	٢٠	٥٣	%٢٧,٤	%٧٢,٦	٧٣
مجموع المشاهدات	---	---	١٠٠	١٩٢	%١٠٠	%١٠٠	٢٩٢

يتضح من الجدول السابق أن قيم الوسط الحسابي والوسيط متقاربة في كل الفترات، مما يدل على وجود إتساق في توزيع قيم المشاهدات، حيث تم إستخدام متغير وهمي (Dummy Variable). بحيث تأخذ القيمة (١) الشركة المدرجة في السوق الأول والقيمة (٠) الشركة المدرجة في السوق الثاني، وبناءاً عليه فقد كانت أدنى مشاهدة (٠) وأعلى مشاهدة (١).

٢- الإحصاءات الوصفية لطبيعة النشاط :

الجدول (٢٧)
الإحصاءات الوصفية لطبيعة النشاط

الفترة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	التكرار		نسبة التمثيل		مجموع المشاهدات
			٠	١	٠	١	
٢٠٠٢	٠,٦٧١	٠,٤٧٣	٢٤	٤٩	%٣٢,٩	%٧٦,١	٧٣
٢٠٠٣	٠,٦٧١	٠,٤٧٣	٢٤	٤٩	%٣٢,٩	%٧٦,١	٧٣
٢٠٠٥	٠,٦٧١	٠,٤٧٣	٢٤	٤٩	%٣٢,٩	%٧٦,١	٧٣
٢٠٠٦	٠,٦٧١	٠,٤٧٣	٢٤	٤٩	%٣٢,٩	%٧٦,١	٧٣
مجموع المشاهدات	---	---	٩٦	١٩٦	%١٠٠	%١٠٠	٢٩٢

يتضح من الجدول السابق أن قيم الوسط الحسابي والوسيط ثابتة في كل الفترات ، مما يدل على وجود إتساق بشكل تام في توزيع قيم المشاهدات، حيث يتم إستخدام متغير وهمي (Dummy Variable). يأخذ قطاع الصناعة القيمة (١) وقطاع الخدمات القيمة (٠)، وبناءاً عليه فقد كانت أدنى مشاهدة (٠) وأعلى مشاهدة (١). حيث أن هنالك ثبات في تصنيف الشركات الصناعة والشركات الخدمات طوال فترة الدراسة.

٣- الإحصاءات الوصفية لحجم مكتب التدقيق:

الجدول (٢٨)
الإحصاءات الوصفية لحجم مكتب التدقيق

الفترة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	التكرار		نسبة التمثيل		مجموع المشاهدات
			٠	١	٠	١	
٢٠٠٢	٠,٣٦٩	٠,٤٨٦	٤٦	٢٧	%٦٣,٠	%٣٧,٠	٧٣
٢٠٠٣	٠,٣٦٩	٠,٤٨٦	٤٦	٢٧	%٦٣,٠	%٣٧,٠	٧٣
٢٠٠٥	٠,٣٤٢	٠,٤٧٨	٤٨	٢٥	%٦٥,٨	%٣٤,٢	٧٣
٢٠٠٦	٠,٣٤٢	٠,٤٧٨	٤٨	٢٥	%٦٥,٨	%٣٤,٢	٧٣
مجموع المشاهدات	---	---	١٨٨	١٠٤	%١٠٠	%١٠٠	٢٩٢

يتضح من الجدول السابق أن قيم الوسط الحسابي والوسيط متقاربة في جميع الفترات، ومما يدل على وجود إتساق في توزيع قيم المشاهدات، وقد تم إستخدام متغير وهمي (Dummy Variable) لحجم مكتب التدقيق. حيث يأخذ القيمة (١) للشركات التدقيق الأربعة الكبار وإذا كان من غير هؤلاء الأربعة يأخذ القيمة (٠)، وبناءاً عليه فقد كانت أدنى مشاهدة (٠) وأعلى مشاهدة (١) .

معاملات إرتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة

قبل القيام بإختبار الفرضية قام الباحث بإختبار الإرتباط بين المتغيرات (نوع السوق وطبيعة النشاط و حجم مكتب التدقيق) لفترة الدراسة بإستخدام معامل إرتباط سبيرمان ونتائج هذا الإختبار موضحة في جدول رقم (٢٩).

الجدول (٢٩)
معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Spearman's rho	رمز المتغير	نوع السوق	طبيعة النشاط	حجم مكتب التدقيق	مستوى الإفصاح الفعلي
نوع السوق	MT	١,٠٠٠	٠,٠٢٢	٠,٠٧٠	٠,١٥١**
طبيعة النشاط	AT	٠,٠٢٢	١,٠٠٠	-٠,٢٤١	٠,٠٤٩
حجم مكتب التدقيق	SAF	٠,٠٧٠	-٠,٢٤١	١,٠٠٠	٠,٠٩٨
مستوى الإفصاح الفعلي	ADL	٠,١٥١**	٠,٠٤٩	٠,٠٩٨	١,٠٠٠

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

يلاحظ من الجدول السابق أن هنالك إرتباط موجب ذو دلالة إحصائية بين نوع السوق والمتغير التابع (مستوى الإفصاح الفعلي) والذي بلغت قيمته ٠,١٥١ عند مستوى دلالة ٠,٠١. ويلاحظ من الجدول إيضاً أنه لايوجد إرتباط ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة.

إختبار الفرضية الرابعة

تسعى هذه الفرضية لإختبار العلاقة بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة. وتنص الفرضية الرابعة على ما يلي :

H_{04}: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات (طبيعة النشاط ونوع السوق المدرجة فيه الشركة وحجم مكتب التدقيق) ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

$$ADL_{i,t} = a_{o} + B_{1}\, MT_{i,t} + B_{2}\, AT_{i,t} + B_{3}\, SAF_{i,t} + e_{i,t} \quad \text{.......... ....(2)}$$

حيث أن :

ADL = المتغير التابع: مستوى الإفصاح الفعلي.

MT = المغير المستقل الأول: نوع السوق.

AT = المغير المستقل الثاني: طبيعة النشاط.

SAF = المغير المستقل الثالث: حجم مكتب التدقيق.

α = المقدار الثابت في معادلة الإنحدار.

B = معاملات الإنحدار.

e = مقدار الخطأ العشوائي.

تم إجراء إختبار التأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي المتسلسل إستخدام إختبار DW، ويظهر في الجدول رقم (٣٠) نتائج إختبار DW.

الجدول (٣٠)
نتائج إختبار Durbin-Watson للفرضية الرابعة

الفرضية	عدد المشاهدات	عدد المتغيرات المستقلة	DU	DL	قيمة DW	النتيجة
الفرضية الرابعة	٢٩٢	٣	١,٨٢١	١,٧٩٣	١,٧٠٩	**يوجد إرتباط ذاتي**

بالنظر إلى قيمة Durbin-Watson في الجدول رقم (٣٠) يمكن القول إن النموذج يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي المتسلسل كوّن القيمة لا تقع بين ١,٧٩٣ و١,٨٢١. وعليه قام الباحث بإختبار الفرضية الرابعة بإستخدام طريقة Stepwise Method.

طريقة Stepwise Method :

يوضح الجدول رقم (٣١) نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الدراسة المتعلق بالفرضية الرابعة.

الجدول (٣١)
نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الرابعة[b]

Sig. (P-value)	قيمة F	R	R Square	Adjusted R Square	القرار
٠,٠٠٢ [a]	٩,٦٥١	٠,١٧٩ [a]	٠,٠٣٢	٠,٠٢٩	رفض H0

a. Predictors: (Constant), SAF, AT, MT
b. Dependent Variable: ADL

يستنتج من الجدول السابق رفض الفرضية العدمية كون مستوى المعنوية Sig. (P-value) أقل من ٥%، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات (طبيعة النشاط ونوع السوق المدرجة فيه الشركة وحجم مكتب التدقيق) ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة. بمعنى أن هنالك علاقة ذو دلالة إحصائية للخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات المساهمة العامة على مستوى الإفصاح الفعلي للشركة.

الجدول رقم (٣٢) يوضح معاملات الإنحدار للفرضية الرابعة، كما يبين قيمة t ومستوى المعنوية Sig. (P-value) حسب نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد.

الجدول (٣٢)
نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الرابعة لفترة الدراسة

المتغير	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	قيمة t	Sig. (P-value)
	B	Std.Error	Beta		
المعامل الثابت	٠,٨٣٥	٠,٠١٠		٨٠,٤٥٥	٠,٠٠٠
نوع السوق (MT)	٠,٠٤٠	٠,٠١٣	٠,١٧٩	٣,١٠٧	٠,٠٠٢

ويمكن كتابة نموذج الإنحدار المتعدد كما يلي :

$$ADL = ٠,٨٣٥ + ٠,٠٤٠ \ MT$$

حيث أن معلمة المتغير نوع السوق تشير إلى أن زيادة متغير نوع السوق بمقدار ١ % يؤدي إلى زيادة في مستوى الإفصاح الفعلي بمقدار ٠,٠٤٠ . وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج الدراسات السابقة (Cerf, 1961; Singhvi & Desa,1971; Wallace et. al.,1994).

وقام الباحث بإختبار هذه الفرضية بإستخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط، حيث أظهرت نتائج هذا الإختبارعدم اختلافها عن نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد.

الفصــل الســادس
النتائــج والتــوصيــات

٦-١ : المقــدمــة

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة أربعة فرضيات، حيث تهدف الفرضية الأولــى إلــى إختبار مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح وفقاً لتعليمــات هيئــة الأوراق المالية، وجاءت فرضية الثانية لإختبار مدى وجود تحسن في مــستوى الإفــصاح الفعلــي فــي التقارير المالية عن الشركات المساهمة العامة، أما بالنسبة للفرضية الثالثة تهــدف إلــى إختبــار العلاقة بين المؤشرات المالية الخاصة بالشركات المساهمة العامة ومستوى الإفصاح الفعلي فــي التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، إما الفرضية الرابعة تهدف إلــى إختبار العلاقة بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الــشركات ومــستوى الإفــصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

٦-٢ : نتــائــج الدراســة

وقد قام الباحث بإستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لإختبار فرضيات الدراســة وقــد أظهرت الإختبارات مجموعة من النتائج، وكانت كما يلي :-

١ - نتائج الفرضية الأولى

تتعلق الفرضية الأولى بإختبار مدى إلتزام الشركات المساهمة العامــة بمتطلبــات الإفــصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وأظهرت نتائج الفرضية الأولى ما يلي :-

١. تبين أن شركات المشمولة ضمن عينة الدراسة تلتزم بتــوفير مــستوى الإفــصاح فــي التقارير المالية السنوية خلال فترة الدراسة بما نــسبته ٨٥,٧% وفقــاً لمتطلبــات الإفــصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وقد تراوح مدى الإفصاح بالمتوسط بين الــشركات خــلال فترة الدراسة ما بين ٧٥,٦% في أدنى مستوى للإفصاح و٩٤,٨% في أعلى مستوى للإفصاح، وقد تم قبول هذه النسبة إحصائيا من خلال إختبار كاي تربيع (Chi-Square). ويرى الباحــث أن مستوى الإفصاح لا يلبي رغبات وطموحات الجهات الرقابية والمستثمرين حيث يفتــرض أن

تقوم جميع الشركات بالإفصاح التام والكامل عن جميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية. وذلك لأن هذه تعليمات إجبارية وملزمة لجميع الشركات المدرجة في سوق عمان المالي.

٢. بلغ متوسط الإفصاح الفعلي عن البنود الواردة في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة ما نسبته ٩١,٦%، وقد تراوح مدى مستوى الإفصاح عن البنود ما بين ٤٢% في حدها الأدنى و ١٠٠% في حدها الأعلى .

٣. وجود تفاوت في مستوى الإفصاح الفعلي عن مجموعات الإفصاح وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية، حيث بلغ أعلى مستوى إفصاح للمجموعة الثالثة المتمثلة بالتغيرات الهامة التي تطرأ على الشركات ما نسبته ٩٤,٩% وأدنى مستوى إفصاح كان للمجموعة الأولى المتمثلة بأعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي حيث بلغت نسبة الإفصاح عن هذه المجموعة ما نسبته ٨٣,٣%.

٢ - نتائج الفرضية الثانية :

أظهرت نسب الإفصاح المبينة في الجدول رقم (١٣) والمتعلقة بنسب الإفصاح للشركات المساهمة العامة خلال فترة الدراسة، أن مستوى الإفصاح الفعلي في عام ٢٠٠٦ بلغ ٩٤,٨ % وبزيادة بمقدار ٢٥,٤% عن عام ٢٠٠٢ حيث بلغ مستوى الإفصاح الفعلي في عام ٢٠٠٢ ما نسبته ٧٥,٦%.

وقد أثبتت نتائج إختبار الإحصائي للفرضية الثانية وجود تحسن في مستوى الإفصاح الفعلي للشركات المساهمة العامة المشمولة ضمن العينة خلال فترة الدراسة، ويرجع سبب تحسن مستوى الإفصاح إلى تطور التشريعات والقوانين المتعلقة بالإفصاح وفرض العقوبات على المخالفين في حال عدم الإلتزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والجهات التشريعية والرقابية الأخرى، ويعزى أيضاً هذا التحسن إلى درجة الوعي لدى إدارة الشركات بأهمية الإفصاح عن القوائم المالية .

٣ - نتائج الفرضية الثالثة:

تهدف الفرضية الثالثة إلى إختبار مدى وجود علاقة بين المؤشرات المالية الخاصة بالشركة (إجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ونسبة الربحية) ومستوى الإفصاح الفعلي للشركات المساهمة العامة، وقد أظهرت نتائج الإختبار الإحصائي إلى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية للمؤشرات المالية الخاصة بالشركة ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة.

٤ - نتائج الفرضية الرابعة :

تهدف الفرضية الرابعة إلى إختبار وجود علاقة بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات (طبيعة النشاط ونوع السوق السوق المدرجة فيه الشركة وحجم مكتب التدقيق) ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة. وقد أظهرت نتائج الإختبار الإحصائي إلى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية للخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة.

٦-٣ : التــوصيــات

بناءاً على نتائج الدراسة التي أظهرت أن هنالك إلتزام من قبل الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الواردة في التقارير المالية السنوية، حيث بلغ مستوى الإفصاح الفعلي خلال فترة الدراسة ما نسبته ٨٥,٧%، وبالإضافة إلى وجود تحسن في مستوى الإفصاح خلال فترة الدراسة حيث كان مستوى الإفصاح الفعلي في عام ٢٠٠٢ ما نسبته ٧٥,٦%، وقد أرتفع مستوى الإفصاح الفعلي إلى ٩٤,٨% في عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى وجود علاقة بين المؤشرات المالية والخصائص المرتبطة بالبيئة المحيطة بالشركة ومستوى الإفصاح الفعلي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:-

١. ضرورة إيلاء المزيد من الأهتمام من قبل هيئة الأوراق المالية بمتابعة وحث الشركات بالإلتزام التام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بالرغم من أن مستوى الإفصاح الفعلي بلغت ٨٥,٦% وهي نسبة جيدة، ولكنها لا تلبي طموحات الجهات الرقابية والتشريعية والمستثمرين والجهات ذات العلاقة والمستخدمين للقوائم المالية لإتخاذ القرارات بما يعزز ثقة المستثمرين في شفافية المعلومات المتضمنة للقوائم المالية مما يساهم في تشجيع الإستثمار في هذه الشركات.

٢. إيلاء المزيد من الإهتمام بمتطلبات الأفصاح لبعض البنود والتي لم يصل الإفصاح عنها إلى المستوى المطلوب، ومن أهم هذه البنود أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق، و وصف لأي براءات اختراع أو حقوق إمتياز، والدعاوى أو النزاعات القضائية، والعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة.

٣. ضرورة فرض الغرامات وتشديد العقوبات على الشركات التي لاتلتزم بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

٤. أصدار تعليمات إفصاح متخصصة وأكثر تحديداً لمتطلبات كل قطاع من قطاعات الشركات المساهمة العامة، وذلك بسبب إختلاف طبيعة الأنشطة هذه القطاعات تجعل من المفيد أن تكون تعليمات الإفصاح متخصصة بطبيعة بنودها.

٥. ضرورة الأهتمام بالتقارير المالية الصادرة عن الشركات ذات مستوى الإفصاح المرتفع من قبل المستثمرين والمؤسسات المالية، لانها تعطي طمائنينة وثقة للمستثمرين والمؤسسات المالية في إتخاذ قراراتهم. وضرورة وجود دائرة مختصة باصدار مستوى الإفصاح لكل شركة لمساعدة المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

٦. عقد الدورات والمؤتمرات المتعلقة بالإفصاح الشركات المساهمة العامة وتوعية إدارة الشركات بالإفصاح والإبلاغ عن البيانات والمعلومات التي تتطلبها التشريعات المتعلقة بالإفصاح مما لها دور هام في رفع مستوى الإفصاح.

٧. دعوة الباحثين للقيام بالمزيد من الدراسات حول الإفصاح وذلك بزيادة فترة الدراسة وزيادة عدد الشركات وإدخال متغيرات أخرى تساعد في تفسير اختلاف مستويات الإفصاح بين الشركات.

الملاحق

ملحق (١) بنود الإفصاح وفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن تعليمات هيئة الاوراق المالية

رقم البند	بنود الإفصاح	0 / 1 or NA
المجموعة الأولى	**قيام مجلس إدارة الشركة بإعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة، والذي يتضمن ما يلي :-**	
١	كلمة رئيس مجلس الإدارة.	
٢	وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الأستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.	
٣	وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها.	
٤	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة مع نبذة تعريفية عن كل منهم.	
٥	بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل منهم.	
٦	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.	
٧	الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية.	
٨	درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكل (١٠%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.	
٩	وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسرى عليها ذلك .	
١٠	وصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.	
١١	وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية .	
١٢	الإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.	
١٣	الهيكل التنظيمي للشركة .	
١٤	عدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم.	
١٥	برامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة.	
١٦	وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها.	
١٧	الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام.	
١٨	وصفٌ للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.	
١٩	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.	
٢٠	السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة من قبل الشركة وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل.	
٢١	الأرباح الموزعة من قبل الشركة وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل.	
٢٢	صافي حقوق المساهمين وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل.	
٢٣	أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل.	
٢٤	تحليل للمركز المالي للشركة و نتائج أعمال الشركة للسنة المالية.	
٢٥	التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة .	
٢٦	الخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.	

٢٧	مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة.	
٢٨	مقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/ أو مستحقة له.	
٢٩	بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم ، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة.	
٣٠	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.	
٣١	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفيذية خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.	
٣٢	بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.	
٣٣	بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.	
٣٤	مساهمة الشركة في حماية البيئة و خدمة المجتمع المحلي.	
المجموعة الثانية	**البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي:**	
٣٥	الميزانية العامة.	
٣٦	حساب الأرباح والخسائر.	
٣٧	قائمة التدفق النقدي.	
٣٨	بيان التغيرات في حقوق المساهمين.	
٣٩	الإيضاحات حول البيانات المالية.	
٤٠	مقارنة البيانات المالية الحالية مع السنة السابقة.	
٤١	تقرير مدققي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية.	
٤٢	إقرار من مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.	
٤٣	إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.	
٤٤	إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.	
المجموعة الثالثة	**التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي:**	
٤٥	موجودات الشركة.	
٤٦	الالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها.	
٤٧	هيكل رأس المال.	
٤٨	التصنيف الائتماني للشركة إن وجد وأي تغيير يطرأ عليه.	
٤٩	منتجات الشركة.	
٥٠	التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها.	
٥١	الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات، وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع لها على ربحية الشركة و مركزها المالي.	
٥٢	العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها اثر مادي على أرباح الشركة أو مركزها المالي.	
٥٣	الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة.	
٥٤	أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.	

المجموعة الرابعة	قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعقلة بما يلي:	
٥٥	إصدار أوراق مالية جديدة، أو أطفاء أي اوراق مالية قائمة.	
٥٦	التغيرات في الأستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها.	
٥٧	الشروع في الأندماج.	
٥٨	توزيع الأرباح .	
٥٩	شراء الشركة لأسهمها وأي تصرف بها.	
٦٠	التصفية الاختيارية.	
٦١	قرارات الهيئة العامة للشركة.	
٦٢	الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.	
٦٣	تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة واستقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام و شغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه ، و قرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد في المجلس و تعيين مدير عام جديد للشركة ومؤهلاته.	
٦٤	توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.	
٦٥	الدعاوى التي أقامتها أو أقيمت عليها أو أي نزاعات قضائية أو عمالية والتي قد يكون لها اثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير واف عن تلك الدعاوي أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي.	

NA: Not Applicable *

Source: http://www.jsc.gov.jo/jsc_arabic/regulation_new2004.asp

المـــراجـــع

المراجـــع العربيـــة

الـــدوريـــات

- أبو نصار، محمد والذنيبات، علي، (٢٠٠٥). أهمية تعليمات الإفصاح الـصادرة مـن هيئـة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية إحتياجات مستخدمي البيانات المالية، **مجلة دراســات**، ٣٢ (١)، ١١٥-١٤٠.

- الجيوسي، محمود وغرايبة، فوزي، (١٩٩٠). التقارير المالية السنوية المنـشورة للـشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن و ملائمتها لقرار الإستثمار المالي، **مجلـة دراســات**، ١٧ (١)، ١٤٣- ١٦٠.

- الدبعي، مأمون وأبو نصار، محمد، (٢٠٠٢). المضمون المعلوماتي للعناصر الرئيسة لقائمـة الدخل، **مجلة دراسات**، ٢٩ (٢)، ٢٧٨- ٢٩٦.

- الراشد، وائل، (١٩٩٩). أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة القرارات الإستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليله لسوق الأوراق المالية بدولة الكويـت، **مجلـة الدراســات**، ٣ (١)، ٢٧-٦٤.

- الراوي، حكمت أحمد وشبير، رواية شكري، (١٩٩٧) مدى إتساق الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للبنوك في الأردن مع متطلبات المعيار الدولي ذي الـرقم (٣٠) ، **مجلـة الإداري**، ١٩ (٦٨)، ١٦٣-١٩٣.

- الرزين، عبدالرحمن، (٢٠٠٧). دراسة ميدانية عن جودة إفصاح التقـارير الماليـة الـسنوية للشركات المساهمة العامة السعودية، **المجلة العربية للمحاسبة**، ١٠(١)، ٧١-١١٠.

- العيسى، ياسين، (١٩٩١). أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية، **مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات**، ٦ (٢)، ٣٨٥ – ٤١٥.

- خشارمة، حسين، (١٩٩٩). تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية: دراسة ميدانية، **مركز الدراسات الأردنية**، جامعة اليرموك، ٣-٧٠.

- زيود، لطيف وقيطيم،حسان ومكية، نغم، (٢٠٠٧). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، ٢٩ (١)،١٧١-١٨٨.

- صيام، وليد زكريا والمهندي، محمد عبدالله ، (٢٠٠٧). اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة على أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، **مجلة دراسات** ، ٣٤ (٢)، ٢٥٨-٢٨٥.

- غرايبة، فوزي والنبر، رندا، (١٩٨٧). مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، **مجلة دراسات**، ١٤ (٨)، ٩ – ٣٠.

- مطر، محمد، (١٩٩٣). تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركة المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، **مجلة دراسات**، ٢٠ (٢)، ١١٦ – ١٧٠.

المؤتمرات

- طوقان، أمية، (١٩٩٥). واقع الإفصاح في البورصات العربية: تجربة سوق عمان المالي. **ندوة الإفصاح وتطوير اسواق المال العربية**، بيروت، لبنان.

الرســائل الجــامعيــة

- الجيوسي، احمد، (٢٠٠٣). **مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للبنوك الأردنيــة**. رســالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- بني خالد، محمد، (٢٠٠٦). **أثر حجم الشركة ونــوع نــشاطها علــى مــستوى الإفــصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية**. رســالة ماجــستير غير منشورة ،جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- حميدات، جمعة، (٢٠٠٤). **مدى الالتزام الشركات الصناعية المدرجة فــي بورصــة عمــان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- صوالحة، جعفر، (٢٠٠٨). **الإفصاح المحاسبي وأثره على أداء وقيمــة الــشركة: دراســة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعة الأردنية المدرجة في بورصة عمان**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- عثامنة، محمد، (٢٠٠٥). **الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قــرارات القــراض المصرفي**. جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.

- فرج، عبدالنبي، (٢٠٠٥). **تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحليــة للــشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي المحلية والدوليــة**. أطروحــة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

الكتـــــب

- أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة، (٢٠٠٨). **معايير المحاسبة والإبلاغ المـــالي الدوليـــة : الجوانب النظرية والعلمية**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

- أبو نصار، محمد؛ المشاعلة، محفوظ؛ الشهوان، فراس، (٢٠٠٥). **محاسبة الـضرائب بـين النظرية و التطبيق**، (الطبعة الثالثة)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

- أمين، أسامة ربيع، (٢٠٠٨). **التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS**، (الطبعة الأولـــى) القاهرة، جمهورية مصر العربية : المكتبة الأكاديمية.

- الشيرازي، عباس مهدي، (١٩٩٠). **نظرية المحاسبة**. (الطبعـــة الأولـــى)، الكويـــت، دولـــة الكويت: منشورات دار السلاسل.

- العقيلي، صالح والشايب، سامر، (١٩٩٨). **التحليل الإحصائي بإستخدام البرنـــامج (SPSS)**، (الطبعة الأولى)، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- **المعايير الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)**، (٢٠٠٧). عمان، الأردن: منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

- بشير، سعد زغلول، (٢٠٠٣). **دليلك إلى البرنامج الإحـــصائي SPSS**، بغـــداد، جمهوريـــة العراق: منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

- دهمش، نعيم، (١٩٩٥). **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية**.عمـــان، الأردن: المكتـــب الاستشاري.

- عبدالله، خالد امين، (٢٠٠١). **علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعلمية**. عمان، الأردن، دار وائل للنشر.

- لطفي، أمين السيد، (٢٠٠٦). **نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي**. جمهورية مصر العربية: منشورات الدار الجامعية.

المراجـــع الأجنبيـــة

Periodical

- Abu-Nassr, M. and Rutherford, B., (2000). External Reporting in Less Developed Countries with Moderately Sophisticated Capital Markets, **Research in Accounting in Emerging Economics**, 4, 227 – 247.

- Abdelsalam, O., and Weetman, P., (2007). Measuring Accounting Disclosure a Period of Complex Changes: The Case of Egypt, **Advances in International Accounting**, 20, 75–104.

- Ahmed, K. and Nicholls, D., (1994). The Impact of Non-financial Company Characteristics on Mandatory Disclosure Compliance in Developing Countries: The Case of Bangladesh, **The International Journal of Accounting Education and Research**, 29, 62–77.

- Ahmed, H.,(2006), Extent of Mandatory Compliance in the Corporate Annual Reports of Indian Companies - An Empirical Study, **Indian Institute of Management**, (33)1,89-120.

- Akhtaruddin, M., (2005).Corporate mandatory disclosure practices in Bangladesh, **The International Journal of Accounting**, 40, 399– 422.

- Aljifri, K., (2008). Annual report disclosure in a developing country: The case of the UAE, **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, 24, 93–100

- Ali, M., Ahmed, K., and Henry, D., (2004). Disclosure Compliance with National Accounting Standards by Listed Companies in South Asia, **Accounting & Business Research**, 34 (3), 183-199.

- Alsaeed, K., (2006). The Association between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia, **Managerial Auditing Journal**, 21 (5), 476-496.

- Barrett, E., (1977), The extent of disclosure in annual reports of large companies in seven countries, The International Journal of Accounting, 12(2), 1–25.

- Buzby, S., (1975). Company size, Listed Versus Unlisted Stocks, and the Extent of Financial Disclosure, **Journal of Accounting Research**, (Spring), 16-37.

- Cerf, A., (1961). Corporate Reporting and Investment Decision, **The University of California Press, Berkeley.**

- Chow, C., and Wong-Boren, A., (1987). Voluntary Financial Disclosure by Mexican Corporations, **The Accounting Review**, 62 (3), 533–541.

- Cooke, T., (1992). The Impact of Size, Stock Market Llisting and Industry Type on Disclosure in the Annual Reports of Japanese Listed Corporations, **Accounting and Business Research**, 22 (87), 229-237.

- Coy, D. et al., (1993), Quantifying the quality of tertiary education annual reports, **Accounting and Finance**, 33(2), 121–130.

- DeAngelo L., (1981).Auditor Size and Audit Quality, **Journal of Accounting and Economics**, 3, 183-199.

- Entwistle, G., (1999), Exploring the R&D disclosure environment, **Accounting Horizons**, 13(4), 323–341.

- Hossain, M., Tan, M., and Adams, M., (1994), Voluntary Disclosure in an Emerging Capital Market: Some Empirical Evidence From Companies Listed on the Kuala Lumpur Stock Exchange, **The International Journal of Accounting**, 29 (3) , 334-351.

- Lins, K., (2003). Equity Ownership and Firm Value in Emerging Markets. **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, 38 (1), 159−184.

- Malone, D., Fries, C., and Jones, T., (1993). An Empirical Investigation of the Extent of Corporate financial Disclosure in the Oil and Gas Industry, **Journal of Accounting and Auditing & Finance**, 8, 249-273.

- Marston, C. L. and Shrives, P. J., (1991), The use of disclosure indices in accounting research: a reviewarticle, British Accounting Review, 23(3), 195–210.

- McNally, G., Eng, H., and Hasseldine, C., (1982), Corporate Financial Reporting in New Zealand: An Analysis of User Preference, Corporate Characteristics and Disclosure Practices for Discretionary Information, **Accounting & Business Research**, 13, 11-20.

- Owusu-Ansah, S., (1998). The Impact of Corporate Attributes on the Extent of Mandatory Disclosure and Reporting by the Listing Companies in Zimbabwe. **International Journal of Accounting**, 33 (5), 605– 631.

- Owusu-Ansah, S., (2000). Non-compliance with Annual Reports Disclosure Requirements in Zimbabwe, **Research in Accounting in Emerging Economies, Greenwich, JAI Press, Connecticut**, 4, 289–305.

- Raffournier, B., (1995). The Determinants of Voluntary Financial Disclosure by Swiss Listed Companies, **The European Accounting Review**, 4 (2), 261-280.

- Samaha K., and Stapleton, P., (2008). Compliance with International Accounting Standards in a national context: some empirical evidence from the Cairo and Alexandria Stock Exchanges, **Afro-Asian J. Finance and Accounting**, 1 (1), 40-66.

- Singhvi, S., and Desai, H., (1971). An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure, **The Accounting Review**, 1, (January), 120-138.

- Street, D., and Bryant, S., (2000). Disclosure Level and Compliance with IASs: A Comparison of Companies with and without U.S. Listings and Filings, **The International Journal of Accounting**, 35 (3), 305-329.

- Street, D., and Gray, S., (2002). Factors Influencing the Extent of Corporate Compliance with International Accounting Standards: Summary of a Research Monograph**, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 11 (1), 51–76.

- Tsamenyi, M., Enninful-Ad, E., Onumah, J., (2007). Disclosure and Corporate Governance in Developing Countries: Evidence from Ghana, **Managerial Auditing Journal**. 22 (3), 319-334.

- Wallace, R., Naser, K., and Mora, A., (1994). The Relationship between the Comprehensiveness of Corporate Annual Reports and Firm Characteristics in Spain, **Accounting and Business Research**, 25 (97), 41-53.

- Wallace, R., and Naser, K., (1995). Firm-Specific Determinants of the Comprehensiveness of Mandatory Disclosure in the Corporate Annual Reports of Firms Listed on the Stock Exchange of Hong Kong. **Journal of Accounting and Public Policy**, 14 (4), 311–368.

- Williams, S., (1999), Voluntary environmental and social accounting disclosure practices in the Asia-Pacific region: an international empirical test of political economy theory, **The International Journal of Accounting**, 34(2), 209–238.

- Yeoh, J., (2005). Compliance with Mandatory Disclosure Requirements by New Zealand Listed Companies, **Advances in International Accounting**, 18, 245–262.

- Zimmerman, J.,(1977), The Municipal Accounting Maze: An Analysis of Political Incentives, **Studies on Measurment and Evaluation of the Economic Efficiency of Public and Private Nonprofit Institutions, Supplement to the Journal of Accounting Research**, 15, 107-144.

Books

- Arens, Alvin; Elder, Randal; and Beasley, Marks; (2008). **Auditing and Assurance Services –An Integrated approach**. 12th Edition. Peason Pretnice Hall.

- Deegan, Craing and Unerman, Jeffery,(2006). **Financial Accounting Theory**. European Edition. MaGraw-Hill.

- Elliott, Barry and Elliott, Jamie, (2008). **Financial Accounting and Reporting**. 12th edition. Prentice Hill.

- Hendrikson, Elden, and Michael, Breda, (1992). **Accounting Theory**, ٥th Edition , Irwin, McGraw-Hill.

- Weygandt, Jerry; Kieso, Donald; and Kimmel, Paul; (2002). **Accounting Principles**. John Wiley & Sons. Inc.

- Lewis, R. and Pendrill, D., (2004).**Advanced Financial Accounting**. UK، Prentice- Hall.

- Ross, Stephen; Westerfield, Randolph; Jaffe, Jeffrey; Jordan, Bradford; (2008). **Morden Finaical Management.** 8th Eedition. McGraw-Hill. Irwin.
- Schroeder, Richard; Myrtle, Clark; and Jack Cathey; (2005). **Accounting Theory and Analysis.** 7th Edition .John Wiley & Sons.Ins.

Dissertation/Thesis

- Wallace R., (1987). **Disclosure of Accounting Information in Developing Countries: A Case Study of Nigeria**, Doctoral Dissertation, University of Exeter, Devon.

المــواقــع الالكترونيــة

- مؤسسة تشجيع الأستثمار، ٢٠٠٩. معلومات عن المؤسسة

متاح إلكترونيا ً بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/٠٣

http://www.jordaninvestment.com/arabic/index.php

- هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٩. نبذة عن هيئة الأوراق المالية

متاح إلكترونيا ً بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/٠٣

http://www.jsc.gov.jo

- بورصة عمان، ٢٠٠٩. أهم مؤشرات بورصة عمان

متاح إلكترونيا ً بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/٠٣

www.ase.com.jo/ar/index.php

- بورصة عمان، ٢٠٠٩. أحجام التداول في بورصة عمان

متاح إلكترونيا ً بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/٠٣

www.ase.com.jo/ar/index.php

القــوانين والتشريعــات

- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الشركات الأردني رقم(٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.

- المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية،(٢٠٠٢). قانون الأوراق المالية المؤقت رقــم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢.

- هيئة الأوراق المالية، (٢٠٠٤). تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق رقــم (٥٣) سنة ٢٠٠٤ والمعدلة بموجــب قــرار مجلــس مفوضــي هيئــة الأوراق الماليــة رقــم (٢٠٠٥/٢٥٧).

- هيئة الأوراق المالية، (٢٠٠٤). تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصـــة عمـــان لــسنة ٢٠٠٤، بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم ٢٠٠٤/١٤٩.

- المملكة الاردنية الهاشمية، قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته.

- المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي (٢٠٠٢-٢٠٠٦).

- المملكة الأردنية الهاشمية، بورصة عمان، التقرير السنوي لبورصة عمان (٢٠٠٢- ٢٠٠٦).

- المملكة الأردنية الهاشمية، بورصة عمان، دليل الشركات (٢٠٠٢-٢٠٠٦).

The Relationship between the Financial and Environmental Variables and the Disclosure Level Based on the Disclosure Requirements Issued by the Jordanian Securities Commission
-Empirical Investigation on the Jordanian Shareholding Companies-

By
Mohammad S. AL-Hwuitat

Supervisor
Dr. Husam A. AL-Khadash

ABSTRACT

This study investigates the degree of complying of Jordanian shareholding companies, listed in the Amman Stock Exchange (ASE), with the disclosure requirements issued by the Jordanian Securities Commission (JSC) in 2004. Also, it aims to identify the extent of the improvement in the level of disclosure in the annual financial reports before and after the issuance of disclosure requirements. The study covers the period from 2002 to 2006, except the year 2004. Furthermore, the study tests the relationship between financial indicators (Total Assets, Debt Ratio, Liquidity Ratio, and Profitability Ratio) and the Actual Disclosure Level (ADL). In addition, it tests the relationship between the characteristics associated with the environmental corporation (Activity Type, Market Type, and Size of Audit Firms) and the ADL.

The researcher used a disclosure index to measure the ADL, which is prepared based on the disclosure requirements that are issued by the JSC. The index consists of (65) items of disclosure issued by the JSC. The study's sample consists of (73) Jordanian shareholding companies that are listed in the ASE. The researcher used the Chi-Square test to study the commitment with disclosure requirements. Also, Wilcoxon test used to determine the extent of improvement in the level of disclosure during the period of study, and the multiple regression is used to determine the relationship between the financial indicators and characteristics associated with the environmental corporation and the ADL.

The most important result of the study shows that the average of ADL in the Jordanian shareholding companies is (85.7%); the lowest level of disclosure is (75.6%), and the highest level of disclosure is (94.8%).

The results show an improvement in the ADL during the study period, the ADL in 2006 is (94.8%) and this represents an increase of (25.4%) from 2002. The study has also shown significant relationship between financial indicators and the actual level of disclosure. In addition, the significant relationship between the characteristics associated with the environmental corporation and the actual level of disclosure.

Based on the study results, the researcher ends with some of recommendations: the most important one is giving more attention to the requirements of disclosure for some items that are not disclosed at the required disclosure level, also, imposition of fines and penalties for Jordanian shareholding companies that are not committed to the disclosure requirements that are issued by the JSC.

Keywords: Disclosure of Accounting, Financial Reporting, Actual Disclosure Level, Legislative Framework, Amman Stock Exchange, Disclosure Requirements, Financial Variables, Environmental Variables.